



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

أثر تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد

الطالب: سراج اسعد

المشرف المشارك
الدكتور: غسان إبراهيم

المشرف
الدكتور: حسين الفحل

2014

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وَقُلْ رَبِّّ زِدْنِيْ عِلْمًا

صدق اللّٰهُ العظیم

سورة طه

الآية رقم 114

لجنة الحكم المؤلفة من السادة الأساتذة

الدكتور موسى الغريير

الأستاذ في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق. عضواً

الدكتور حسين الفحل

الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق. عضواً مشرفاً

الدكتور فادي خليل

الأستاذ في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق. عضواً

الدكتور أكرم حوراني

الأستاذ في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق. عضواً

الدكتور مظهر يوسف

المدرس في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق. عضواً

إقرار و تعهد

أقر و أتعهد بأن هذا البحث أصيل و غير منشور سابقاً لا من قبل الباحث نفسه و لا من قبل باحثين آخرين.

سراج اسعد



الشكر و التقدير

- الحمد لله رب العالمين الذي يسر لي أمري في إعداد هذا البحث.
- أتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير و فائق الامتنان إلى المربي الفاضل السيد رئيس قسم الاقتصاد الأستاذ الدكتور موسى الغرير المحترم.
- كما أتقدم بأسمى معاني الشكر إلى من تعجز كل كلمات الشكر و عبارات الثناء عن الوفاء بحقهم إلى الأساتذة الأفاضل الدكتور حسين الفحل و الدكتور غسان إبراهيم لتفضلهم بالإشراف على هذه الأطروحة و اللذان منحاني الكثير من وقتيهما الثمين وزوداني بملاحظاتهم القيمة و توجيهاتهم الحكيمة و رفداني بخبراتهم العلمية والعملية و أعانوني على تخطي الصعوبات و العقبات التي واجهتني أثناء إعدادي لهذه الأطروحة.
- و أتوجه بجزيل الشكر وفائق التقدير و الاحترام إلى السادة رئيس و أعضاء لجنة الحكم الأستاذ الدكتور موسى الغرير، الأستاذ الدكتور أكرم حوراني، الأستاذ الدكتور فادي خليل، الدكتور مظهر يوسف، لتفضلهم بقبول الموافقة على تحكيم هذه الأطروحة و اللذين قد شرفوني بعضويتهم الكريمة شاكرًا لهم لجميع ما قدموه لي من ملاحظات علمية قيمة و بناءة ساهمت في إثراء هذا البحث و الارتقاء بمستواه العلمي، علما أن ملاحظاتهم تلك قد أنارت لي الطريق مستقبلا في مجال البحث العلمي.
- كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى السيد عميد كلية الاقتصاد الأستاذ الدكتور رسلان خضور المحترم، و إلى جميع أسرة كلية الاقتصاد في جامعة دمشق من أعضاء الهيئة التدريسية، و الموظفين الإداريين بكافة الفئات لاهتمامهم و مساعدتهم لي خلال مسيرتي العلمية.
- و لا يفوتني تقديم كل الشكر و عظيم الثناء إلى كل من ساهم في إزالة العقبات من طريقي أثناء مسيرتي في هذا العمل.

الإهداء

- إلى وطني الغالي سورية.
- إلى منهلي في العلم و المعرفة إلى جامعة دمشق.
- إلى والدي ووالدتي و أخوتي جميعا.
- إلى جميع الطلاب الباحثين عن العلم و المعرفة و كل من يسمو بالعلم و يصبوا إليه.

الفهرس

م	ملخص البحث.....
ن	المقدمة.....
ع	الإطار العام للدراسة.....
ع	مشكلة البحث.....
ع	أهمية البحث.....
ع	أهداف البحث.....
ف	فرضيات البحث.....
ف	منهجية البحث.....
ص	الدراسات السابقة.....
1	الفصل الأول: القطاع المصرفي في ظل الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.....
2	المبحث الأول: مفهوم الخدمات وأهميتها في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية.....
9	المبحث الثاني: الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.....
14	المبحث الثالث: مفهوم الخدمات المصرفية وخصائصها.....
16	المبحث الرابع: تحرير الخدمات المصرفية في ظل الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات... ..
21	المبحث الخامس: سورية والاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.....
29	الفصل الثاني: القطاع المصرفي في الاقتصاد السوري.....
30	المبحث الأول: خصائص ومؤشرات في الاقتصاد السوري.....
36	المبحث الثاني: هيكل القطاع المصرفي في الاقتصاد السوري.....
42	المبحث الثالث: أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع المصرفي السوري.....
58	المبحث الرابع: القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري.....
	المبحث الخامس: دراسة مقارنة بين القطاع المصرفي السوري والقطاع المصرفي في بعض الدول
64	الأعضاء والمراقبين في منظمة التجارة العالمية.....

	الفصل الثالث: أثر تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة
72	في الخدمات على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري.....
	المبحث الأول: الآثار الإيجابية المحتملة لتطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على
73	القطاع المصرفي السوري.....
	المبحث الثاني: الآثار السلبية المحتملة لتطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على
76	القطاع المصرفي السوري.....
	المبحث الثالث: الدراسة العملية لأثر تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على
78	القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري.....
78	المطلب الأول: البحث الميداني و جمع البيانات.....
85	المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة.....
	المطلب الثالث: بناء نموذج قياس لبيان أثر تطبيق الإستراتيجية المقترحة على متغير الآثار الايجابية
98	المحتملة من تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري
	المطلب الرابع: بناء نموذج قياس لبيان أثر تطبيق الإستراتيجية المقترحة على متغير الآثار السلبية
100	المحتملة من تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري
	المطلب الخامس: تحليل التباين و دراسة الفروق المتعلقة بأثر البيانات التعريفية
102	على متغيرات الدراسة.....
	الفصل الرابع: الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري
113	لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.....
114	المبحث الأول: الارتقاء بمستوى جودة الخدمات المصرفية.....
114	المطلب الأول: تعريف جودة الخدمة المصرفية.....
115	المطلب الثاني: أهمية جودة الخدمة المصرفية في تعزيز القدرة التنافسية للمصارف السورية.....
117	المطلب الثالث: متطلبات المصارف السورية للارتقاء بجودة خدماتها المصرفية
120	المبحث الثاني: مواكبة التطورات التكنولوجية في المجال المصرفي.....
120	المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا في المجال المصرفي.....
123	المطلب الثاني: أهمية تطبيق التكنولوجيا في رفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري.....
125	المطلب الثالث: متطلبات المصارف السورية في مواكبة التطورات التكنولوجية.....
127	المبحث الثالث: تدريب وتأهيل العاملين في القطاع المصرفي.....

127	المطلب الأول: مفهوم تدريب وتأهيل العاملين في القطاع المصرفي.....
129	المطلب الثاني: واقع تدريب وتأهيل العاملين في القطاع المصرفي.....
130	المطلب الثالث: متطلبات الارتقاء بالعنصر البشري في المصارف السورية.....
133	المبحث الرابع : التحول إلى المصارف الشاملة.....
133	المطلب الأول: مفهوم المصارف الشاملة.....
134	المطلب الثاني: متطلبات المصارف السورية للتحول إلى المصارف الشاملة.....
136	المبحث الخامس: الاتجاه نحو الاندماج المصرفي.....
136	المطلب الأول: مفهوم الاندماج المصرفي.....
138	المطلب الثاني: أهمية الاندماج المصرفي في رفع القدرة التنافسية للمصارف السورية.....
139	المطلب الثالث: متطلبات المصارف السورية في تطبيق الاندماج المصرفي.....
141	المبحث السادس: الالتزام بمعايير اتفاقية بازل الدولية.....
141	المطلب الأول: معايير اتفاقية بازل الدولية.....
147	المطلب الثاني: متطلبات المصارف السورية في تطبيق اتفاقية بازل 3 لعام 2010
150	المبحث السابع: التطبيق الأمثل للحوكمة في القطاع المصرفي السوري.....
150	المطلب الأول: تعريف الحوكمة في القطاع المصرفي.....
151	المطلب الثاني: أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي السوري.....
155	المطلب الثالث: المتطلبات الأساسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة في القطاع المصرفي السوري.....
157	اختبار فرضيات البحث.....
162	الخاتمة.....
163	النتائج.....
164	المقترحات.....
165	المصادر.....
175	الملحق.....

قائمة الجداول

رقم الصفحة	رقم الجدول	العنوان
27	1-1	قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية لسورية خلال السنوات من 2006 و حتى 2011
36	1-2	المصارف العاملة في سورية
42	2-2	أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالليرة السورية لدى المصارف
43	3-2	أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالليرة السورية لدى المصارف
44	4-2	توزيع الودائع وفقاً لقطاع العام والخاص
46	5-2	إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف بالليرة السورية والقطع الأجنبي
47	6-2	علاقة الودائع والقروض بالنتائج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 2006-2010
48	7-2	الاحتياطيات الأجنبية
49	8-2	الكتلة النقدية (العرض النقدي)
51	9-2	تطور شبه النقد
53	10-2	السيولة المحلية (العرض النقدي)
56	11-2	درجات التصنيف حسب وكالات التصنيف العالمية
57	12-2	التصنيف الائتماني السيادي لسورية حسب وكالة كابيتال انتلجنس
62	13-2	المؤشرات الاقتصادية والمالية لسورية الواردة في تقرير التنافسية العالمية 2007-2010
64	14-2	مساهمة قطاع المال و التأمين في الناتج المحلي للدول المقارنة
65	15-2	إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية للدول المقارنة
66	16-2	إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للدول المقارنة
67	17-2	إجمالي الموجودات للميزانية المجمع للمصارف التجارية للدول المقارنة
68	18-2	سلامة الجهاز المصرفي للدول المقارنة
68	19-2	متانة الجهاز المصرفي للدول المقارنة
69	20-2	توفر الخدمات المالية للدول المقارنة
69	21-2	القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية للدول المقارنة 2010
70	22-2	نتائج الدراسة المقارنة بين الدول الثلاث
81	1-3	اختبار معامل القياس ألفا كورنباخ
81	2-3	مقاييس التأثير المعتمدة
82	3-3	التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الفئة العمرية
83	4-3	التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب المستوى التعليمي
83	5-3	التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب قطاع العمل
84	6-3	التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الفئة الخبرة العملية
85	7-3	التوزيعات والنسب والمتوسط لآراء عينة الدراسة لمتغيرات المحور الأول
87	8-3	ترتيب تأثير متغيرات المحور الأول
88	9-3	التوزيعات والنسب والمتوسط لآراء عينة الدراسة لمتغيرات المحور الثاني
90	10-3	ترتيب تأثير متغيرات المحور الثاني
91	11-3	التوزيعات والنسب والمتوسط لآراء عينة الدراسة لمتغيرات المحور الثالث
93	12-3	ترتيب تأثير متغيرات المحور الثالث
94	13-3	التوزيعات والنسب والمتوسط لآراء عينة الدراسة لمتغيرات المحور الرابع
97	14-3	ترتيب تأثير متغيرات المحور الرابع
98	15-3	القوة التفسيرية للمتغيرات النموذج الأول المقترح
98	16-3	اختبار التباين لمعنوية النموذج الأول المقترح
99	17-3	قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج الأول
100	18-3	القوة التفسيرية للمتغيرات النموذج الثاني المقترح

100	19-3	اختبار التباين لمعنوية النموذج الثاني المقترح
101	20-3	قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج الثاني
102	21-3	اختبار الفروق لمحاور الدراسة تبعاً للفئة العمرية
103	22-3	اختبار التباين وقيم الدالات الإحصائية للمحاور مع الفئة العمرية
104	23-3	اختبار الفروق لمحاور الدراسة تبعاً للمستوى التعليمي
105	24-3	اختبار التباين وقيم الدالات الإحصائية للمحاور مع الحالة التعليمية
107	25-3	اختبار الفروق لمحاور الدراسة تبعاً للفئة الخبرة
108	26-3	اختبار التباين وقيم الدالات الإحصائية للمحاور مع فئات الخبرة
110	27-3	اختبار الفروق لمحاور الدراسة تبعاً لقطاع العمل (خاص/ عام)
111	28-3	اختبار t وقيم الدالات الإحصائية للمحاور مع نوع القطاع
142	1-4	أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب نسبة بازل 1
143	2-4	معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية
146	3-4	فترة الانتقال إلى متطلبات رأس المال الممتاز بازل 3
146	4-4	فترة الانتقال إلى الحد الأدنى من إجمالي رأس المال حسب بازل 3
157	1-5	اختبار T-Test للفرضية الأولى
158	2-5	المعاملات الإحصائية لاختبار T لمتغيرات الفرضية الأولى
158	3-5	اختبار T-Test للفرضية الثانية
159	4-5	المعاملات الإحصائية لاختبار T لمتغيرات الفرضية الثانية
160	5-5	اختبار T-Test للفرضية الثالثة
160	6-5	المعاملات الإحصائية لاختبار T لمتغيرات الفرضية الثالثة
161	7-5	اختبار T-Test للفرضية الرابعة
161	8-5	المعاملات الإحصائية لاختبار T لمتغيرات الفرضية الرابعة

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	رقم الشكل	العنوان
6	1-1	نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم عام 2010
6	2-1	نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة عام 2010
7	3-1	نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية عام 2010
7	4-1	تطور نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي في العالم
8	5-1	تطور نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي للدول المتقدمة
8	6-1	تطور نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي للدول النامية
11	7-1	القطاعات الخدمية الأكثر تحريراً للدول الأعضاء الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات
30	1-2	نسبة مساهمة كل من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي السوري لعام 2010
31	2-2	تطور نسبة مساهمة كل من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
31	3-2	تطور نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي
32	4-2	تطور مساهمة قطاع المال والتأمين في الناتج المحلي الإجمالي
32	5-2	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية حسب النشاط في الناتج المحلي لعام 2010
33	6-2	تطور مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي
34	7-2	تطور مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي
35	8-2	نسب العاملين في القطاعات الاقتصادية في سورية لعام 2010
37	9-2	تطور موجودات مصرف سورية المركزي
37	10-2	تطور الموجودات المحلية و الأجنبية في مصرف سورية المركزي
38	11-2	تطور موجودات المصارف العامة السورية
39	12-2	تطور الموجودات المحلية والأجنبية في المصارف العامة السورية
40	13-2	تطور موجودات المصارف الخاصة السورية
40	14-2	تطور الموجودات المحلية والأجنبية في المصارف الخاصة السورية
41	15-2	تطور موجودات المصارف الإسلامية السورية
41	16-2	تطور الموجودات المحلية والأجنبية في المصارف الإسلامية السورية
44	17-2	تطور الودائع في المصارف السورية من عام 2006 لعام 2010
44	18-2	الودائع في القطاع العام والقطاع الخاص عام 2010
47	19-2	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع النشاط الاقتصادي
49	20-2	تطور الاحتياطيات الأجنبية في المصارف السورية
50	21-2	تطور الكتلة النقدية في سورية
50	22-2	الأهمية النسبية لمكونات الكتلة النقدية السورية
51	23-2	تطور شبه النقد
52	24-2	الأهمية النسبية لمكونات شبه النقد
53	25-2	تطور السيولة المحلية
64	26-2	نسبة مساهمة قطاع المال و التأمين في الناتج المحلي للدول المقارنة (الأردن، سورية، لبنان)
65	27-2	إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية للدول المقارنة
66	28-2	إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للدول المقارنة
67	29-2	إجمالي الموجودات للميزانية المجمع للمصارف التجارية للدول المقارنة
70	30-2	عدد الفروع المصرفية بالنسبة لعدد السكان للدول المقارنة
82	1-3	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية
83	2-3	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي
84	3-3	توزيع عينة الدراسة حسب قطاع العمل
84	4-3	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

ملخص البحث

يلعب القطاع المصرفي دوراً هاماً في الاقتصاد السوري بوصفه شريان الحياة للقطاعات الاقتصادية المختلفة فهو يعبئ الموارد المالية من وحدات الفائض النقدي ويعمل على استخدامها في مختلف أوجه التوظيف في القنوات الاستثمارية لإمداد القطاعات الاقتصادية المختلفة لمباشرة نشاطها على اختلاف أنواعها، كما يلعب هذا القطاع دوراً ريادياً واستراتيجياً في تنفيذ أهداف و مكونات السياسة النقدية للدولة بعناصرها الائتمانية و النقدية، وبذلك فالقطاع المصرفي السوري يزاول نشاطاً يؤكد فيه وجوده ويستمد منه مقومات بقاءه واستمراره كأحد أهم القطاعات الاقتصادية في سورية و التي تساهم بشكل جوهري في رفع وتائر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و يمثل موضوع رفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري بهدف إكسابه القدرة على محاكاة المصارف الأجنبية للدول الأعضاء في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي السوري في حال تطبيق سورية لهذه الاتفاقية، وهو ما يتطلب توفر إستراتيجية واضحة المعالم تساهم في تعزيز المكاسب الايجابية المحتملة الناتجة عن تطبيق تلك الاتفاقية وتقلل من آثارها السلبية ضمن إطار الرؤيا التكاملية لإدارة مجمل الفعاليات و الأنشطة المصرفية والمالية و السعي إلى مواجهة نقاط الضعف للقطاع المصرفي السوري و الارتقاء بالقدرة التنافسية لهذا القطاع. ويساهم هذا البحث في تقديم إستراتيجية متكاملة عن كيفية رفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري ضمن إطار علمي و أكاديمي و رؤيا حديثة و معاصرة تتناغم مع متطلبات العصر لغرض اتخاذ القرارات المالية والمصرفية السليمة للمساهمة في مواجهة التحديات ذات البعد التنافسي الناتجة عن تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، و خلق مزايا تنافسية تساهم في تدعيم و تقوية القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري في السوق المصرفية الداخلية و الأسواق الخارجية للدول الأعضاء في تلك الاتفاقية. ولا بد أن تركز تلك الإستراتيجية على مجموعة من الأركان أهمها الارتقاء بجودة الخدمات المصرفية المقدمة و تدريب العاملين في القطاع المصرفي ومواكبة أهم تطورات التكنولوجيا والإيفاء بالمتطلبات والمعايير العالمية، و تبني فلسفة الصيرفة الشاملة و الاتجاه نحو خيار الاندماج المصرفي هذا بالإضافة إلى التطبيق الأمثل للحوكمة في القطاع المصرفي السوري. ونأمل أن يساهم هذا البحث في إغناء الأطر الفكرية و التطبيقية لكل الاقتصاديين و المصرفيين و أن يقدم مرجعاً ذو فائدة للباحثين العلميين و لصانعي القرارات على مستوى السياسة النقدية والمصرفية، و أن يكون بمثابة إضافة جديدة و مثمرة للمكتبة العربية.

المقدمة:

يعد القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثراً واستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة، والتي تمثلت أهم معالمها في موجة التطورات والتحويلات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية والتي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية، خاصة بعد ميلاد منظمة التجارة العالمية في منتصف التسعينات من القرن الماضي. ولقد تقدمت سورية بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 في إطار السياسة الحالية المتجهة نحو الاندماج بالاقتصاد العالمي وتحرير اقتصادها الوطني الذي يمثل القطاع المصرفي أحد أهم قطاعاته، وقد حققت سورية خلال عام 2010 خطوة مهمة بقبولها كعضو مراقب لدى منظمة التجارة العالمية. إن تحرير القطاع المصرفي السوري حسب متطلبات منظمة التجارة والاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات سيشكل فرصة كبيرة وهامة لاختبار السياسات المصرفية المطبقة حالياً، وللاثار على التعديلات المقترحة، أو المتوقعة على تلك السياسات مستقبلاً، ومدى توافقها مع المبادئ الرئيسية للاتفاقية، وتوافقها مع ما توصلت إليه نتائج المفاوضات في إطار الخدمات المصرفية بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، كما سيفرض ذلك بالضرورة رفع حدة المنافسة في الأسواق المحلية وظهور ضغوط على الحصص السوقية والربحية للمصارف المحلية مما يتطلب رفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي المحلي بالاعتماد على بناء إستراتيجية فاعلة تستند إلى تقديم الخدمات المصرفية الشاملة ومواكبة التطور التكنولوجي والإيفاء بالمتطلبات والمعايير العالمية وتوثيق العلاقات مع المصارف الأجنبية ذات الفروع وكذلك اللجوء إلى خيار الاندماج والتكامل للمصارف المحلية من أجل الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير. و مما لا شك فيه أن القطاع المصرفي السوري سيواجه مجموعة من الآثار السلبية و الإيجابية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات شأنه شأن القطاعات الاقتصادية الخدمية الأخرى، وفي كلتا الحالتين، يتطلب الأمر تعديل وتغيير بعض أدوات السياسة المصرفية الحالية بالإضافة إلى رفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي كي يتم تعميق الفوائد الإيجابية، وتقليل الآثار السلبية المتوقعة إلى الحدود الدنيا، وسنحاول في هذا البحث معالجة القضايا المصرفية في سورية من منظور تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات ذلك من خلال رفع القدرة التنافسية لهذا القطاع وإيلائه الاهتمام والرعاية باعتباره أحد الروافد الهامة للتنمية الحقيقية للاقتصاد السوري.

و لتحقيق أهداف هذا البحث ومعالجة مشكلته بصورة علمية فقد تمت الدراسة على أربعة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة. حيث يتناول **الفصل الأول** الإطار العام للاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات و مفهوم الخدمات بشكل عام والخدمات المصرفية وخصائصها بشكل خاص، مع الإشارة إلى سورية و الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات. أما **الفصل الثاني** فيتناول بالدراسة والتحليل واقع وهيكل القطاع المصرفي السوري والتعرف على أهم المؤشرات الاقتصادية في هذا القطاع و الواردة في المجموعة الإحصائية للعام 2011 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، و التقارير الصادرة عن مصرف سورية المركزي لعام 2011 بالإضافة إلى تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2010 حيث تم عرض تلك المؤشرات بطريقة علمية مترابطة وبما يخدم أهداف هذا البحث، بالإضافة إلى القيام بدراسة مقارنة مع عينة من الدول الأعضاء والمراقبين في منظمة التجارة العالمية كالأردن و لبنان.

ويستعرض **الفصل الثالث** أهم الآثار المحتملة لتطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري بالإضافة إلى القيام بدراسة عملية تطبيقية لدراسة أثر تطبيق تلك الاتفاقية على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري وذلك وفق أسلوب علمي إحصائي وبالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي و اختبار t-test. أما **الفصل الرابع** فيتناول مدخلاً حديثاً ومعاصراً في تقديم إستراتيجية واضحة و متكاملة لرفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري في ظل تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، حيث أبرزنا المحاور الأساسية التي تركز عليها تلك الإستراتيجية كالارتقاء بمستوى جودة الخدمات المصرفية و مواكبة التطورات التكنولوجية في المجال المصرفي و تدريب وتأهيل العاملين في القطاع المصرفي والتحول إلى المصارف الشاملة والاتجاه نحو الاندماج المصرفي و مواكبة معايير اتفاقية بازل الدولية والتطبيق الأمثل للحوكمة في القطاع المصرفي السوري.

الإطار العام للدراسة

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في انخفاض قدرة القطاع المصرفي السوري و كفاءته على مواجهة المنافسة الحادة وغير المتكافئة من قبل المصارف الأجنبية للدول المتقدمة والتكتلات الدولية الأعضاء في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات في حال تطبيق سورية لهذه الاتفاقية، وهذا ما سينعكس عليه سلباً في الحفاظ على نصيبه الحالي في السوق المصرفية المحلية والحصول على حصص سوقية جديدة في الأسواق المصرفية للدول الأعضاء بتلك الاتفاقية، بمعنى آخر تتمثل مشكلة البحث في غياب إستراتيجية واضحة المعالم قادرة على رفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري في مواجهة الآثار غير المرغوبة لتطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات و تعظيم الفوائد و المكتسبات الممكنة منها و بالتالي عدم الوصول إلى قطاع مصرفي سوري قادر على مواجهة تحديات المنافسة ومواكبة الأعمال المصرفية العالمية المتطورة.

أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث تكمن في محاولته المساهمة في بيان أثر تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري وإلقاء الضوء على القدرة التنافسية لهذا القطاع الواجب تطويرها لتمكينه من الصمود في وجه التحديات التي تفرضها تلك الاتفاقية و الحد قدر المستطاع من الآثار السلبية المتوقعة لتلك الاتفاقية، و تعميق الفوائد الإيجابية في حال تطبيقها، كما أن هذه الدراسة تستمد أهميتها من خلال التعريف بالدور الهام الذي يلعبه القطاع المصرفي في هيكل الاقتصاد السوري من خلال حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، وسرعة استيعاب التقانة وخلق خدمات مصرفية حديثة ومتطورة، بما يساهم في تحقيق معدلات أعلى من النمو في الاقتصاد السوري.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث بالآتي:

1- معالجة موضوع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري من منظور الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، و تسليط الضوء على أهم بنود تلك الاتفاقية فيما يختص بقطاع الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى عرض أهم الآثار الإيجابية والسلبية على القطاع المصرفي

السوري في حال تطبيق هذه الاتفاقية، وما سوف يترتب على ذلك من ضرورة إعادة رسم السياسات المصرفية بما ينسجم مع أحكام تلك الاتفاقية.

2- البحث عن الإستراتيجية اللازمة لرفع قدرة وكفاءة القطاع المصرفي و كفاءته لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، وتحسين مستوى أداء هذا القطاع وخلق منتجات مصرفية جديدة وحديثة بهدف الوصول إلى وضع جيد للمصارف السورية تكتسب من خلاله القدرة التنافسية في السوق المحلية و الخارجية.

3- طرح بعض المقترحات والتوصيات التي من شأنها الارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري بما يسهم في تعظيم المكاسب وتلافي نقاط الضعف وبالتالي الخسائر المحتملة على أثر تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

- القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري منخفضة و لا تمكنه من منافسة المصارف العالمية في السوق المحلية و الخارجية وهناك حاجة إلى تبني إستراتيجية لرفع القدرة التنافسية لهذا القطاع في ضوء تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

- إن القطاع المصرفي في سورية قادر على تلبية شروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات في ظل السياسات المصرفية الحالية، ومن غير الضروري إعادة النظر عملياً بهذه السياسات، لاختبار قدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة.

- سيتأثر القطاع المصرفي السوري بجملة من الآثار الايجابية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

- سيتأثر القطاع المصرفي السوري بجملة من الآثار السلبية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي في رصده للآثار المتوقعة على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري على أثر تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية ومناقشتها وعرضها بطريقة علمية مترابطة وبما يخدم أهداف هذه الدراسة. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في القسم العملي للبحث من خلال عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة استمارة الاستبانة.

الدراسات السابقة:

لقد تناول العديد من الباحثين موضوع آثار الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المالي و المصرفي ومن بين تلك الدراسات:

• أكرم حوراني : « انعكاسات العولمة المالية على البلدان النامية - حالة سورية » ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) ، سورية، 2011م :

تناول البحث تعريف العولمة المالية و أهم منعكساتها على اقتصاديات البلدان النامية بشكل عام وعلى الاقتصاد السوري بشكل خاص، كما تتضمن البحث دراسة تحليلية لأهم مؤشرات الاقتصاد السوري المالية والنقدية من خلال الرجوع إلى العديد من المصادر الإحصائية المحلية والدولية، وذلك بهدف الإحاطة الدقيقة بتلك المنعكسات. وقد توصل البحث إلى أن منعكسات العولمة المالية على البلدان النامية ومنها سورية ليست ايجابية بالمطلق، وأن الحماية من الآثار السلبية للعولمة المالية في تلك البلدان أمر غير ممكن، وبالتالي فإنه يتوجب على البلدان النامية ومنها سورية أن تحاول الاستفادة من نمو الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تدفق رأس المال العالمي إليها. وفي النهاية قدم البحث مجموعة من التوصيات الهامة التي يمكن أن تسهم في رفع كفاءة الاقتصاد السوري و قدرته على مواجهة الآثار السلبية و غير المرغوبة للعولمة المالية.

• عدنان العريبي و سمير شرف:«إعادة هيكلة الاقتصاد السوري لدخول اقتصاد السوق ومنظمة التجارة العالمية»، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) ، سورية، 2005م :

توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات المصرفية السورية سوف تتعرض لمنافسة غير متكافئة في حال انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية، نظراً لكونها غير مؤهلة، ولا تمتلك أبسط مؤهلات الخوض في المنافسة، ولا تستطيع الصمود في مواجهة سواها من هيئات متطورة شكلاً ومضموناً. كما توصل هذا البحث إلى أن المطلوب من سورية وضع برنامج متكامل يلبي حاجات سورية للتغيير، عن طريق تعديل بعض القوانين وإقرار قوانين جديدة ، والتي تتلاءم مع الانضمام للمنظمة، حتى تصل عملية التحديث والانفتاح إلى تحقيق النمو والتطوير المطلوب .

• رانية الرفاعي: « اتفاقيات الغات و منعكساتها الاقتصادية مع إشارة خاصة لسورية »، بحث أعد لنيل درجة الماجستير ، دمشق ، سورية ، 1999 م :

توصل البحث إلى أن القطاع المصرفي السوري هو من القطاعات الأكثر عرضة للتأثر بالانضمام إلى المنظمة و بالتالي يتوجب على الدولة اتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها تحسين وتطوير الخدمات المقدمة من قبل هذا القطاع حتى يستطيع مواجهة المنافسة الأجنبية في حال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

• شافية عيسي : «آثار و تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري» ، بحث معد لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010.

استعرض البحث تعريف منظمة التجارة العالمية و أهم مبادئها و أهدافها، كما أشار البحث إلى الصعوبات التي قد تتعرض لها المصارف الجزائرية في إطار تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات و قد ألفت هذه الدراسة الضوء على أهم الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة لتطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي الجزائري، و توصل البحث إلى أنه في حال تطبيق الجزائر للاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات فإن المصارف الجزائرية ستدخل حلبة المنافسة وهي غير مهيأة لها، وبالتالي فإن تلك المصارف لن تستطيع الصمود ومواجهة المصارف الأجنبية للدول الأعضاء نظرا لما تعانيه تلك المصارف من محدودية إمكانياتها وضعف أدائها، وهذا ما يستدعي الإسراع في تأهيل هذا القطاع لتعظيم الآثار المحتملة من تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات وتقليل الآثار السلبية المحتملة.

• عبد المطلب عبد الحميد: « العولمة واقتصاديات البنوك »، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001م :

أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة عدم قدرة القطاع المصرفي للدول النامية على مواكبة التغيرات التي ستحدث في السوق المصرفي نتيجة دخول المصارف الأجنبية بثقل شديد في الأسواق المحلية، و كنتيجة لدخول المصارف الأجنبية المنافسة للسوق قد تهيمن هذه المصارف على معظم القطاع المصرفي للدول النامية لما تتمتع به من كفاءة أكبر من مصارف تلك الدول مما يؤدي إلى إغلاق العديد من المصارف الأقل كفاءة في الدول النامية .

• عبد المنعم النيل: «العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف- نظرة شمولية»، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، السودان، 2010م.

استعرضت هذه الدراسة مفهوم العولمة وأهم آثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري و أشارت الدارسة إلى أن هذه الآثار قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية و توصل البحث إلى أن مسؤولية تعظيم المكاسب الإيجابية المحتملة من العولمة وتقليل المنعكسات السلبية إلى أدنى

مستوى لها تقع على مسؤولية القائمين على الجهاز المصرفي، و وقفت الدراسة على أهم المتطلبات التي يتوجب على المصارف الجزائرية إتباعها في ظل العولمة والتي تمثل عملية التحول إلى المصارف الشاملة أهمها.

• أحمد طه العجلوني: «المصارف الإسلامية والعولمة المالية: الآثار المتوقعة وكيفية المواجهة (وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا في المصارف الإسلامية الأردنية)»، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2009م.

أشارت هذه الدراسة إلى مدى استعداد المصارف الإسلامية الأردنية لمواجهة التحديات المستقبلية للعولمة المالية و الاستفادة من مزاياها وفرصها، كما ألقت الضوء على مفهوم العولمة المالية و أهم أثارها على المصارف الإسلامية الأردنية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن العولمة سوف يكون لها تأثير سلبي على استقلالية عمل المصارف الإسلامية الأردنية، كما أشارت تلك الدراسة إلى أن أهم الآثار الايجابية للعولمة تتمثل في منح المصارف الإسلامية القدرة على ابتكار أساليب تمويل و استثمار جديدة، كما توصلت تلك الدراسة إلى أن توطيد التعاون بين المصارف الإسلامية الأردنية بين بعضها من جهة وبينها وبين المصارف الإسلامية في الدول الأخرى من جهة ثانية يمثل أهم الأساليب في مواجهة تحديات العولمة، هذا بالإضافة إلى أهمية تدريب و تأهيل الكفاءات البشرية للعاملين في الجهاز المصرفي وإعطاءها دور قيادي في التغيير الاستراتيجي المطلوب لمواجهة تحديات العولمة.

• خالد سنيور: « منظمة التجارة العالمية وأثارها على الاقتصاد المصرفي السعودي » : دراسة ميدانية علي اتجاهات آراء الإدارة العليا بالبنوك السعودية»، بحث أعد لنيل درجة الماجستير جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2003م.

تناولت هذه الدراسة آثار منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السعودي مع الإشارة إلى وجهة نظر الإدارة العليا للمصارف السعودية حول التغيير الذي سيطرأ على الخدمات المقدمة من قبل المصارف السعودية من حيث تكلفتها وجودتها و تنوعها على أثر انضمام السعودية إلى المنظمة، وقد أشارت تلك الدراسة إلى أن الآثار الايجابية من الانضمام إلى المنظمة تتمثل في انخفاض تكلفة الخدمات المصرفية بالإضافة إلى تحسن وتطوير جودة تلك الخدمات والزيادة في تنوعها، أما من جهة أخرى فإن الآثار السلبية للمنظمة تتمثل بهيمنة المصارف الأجنبية على المصارف السعودية ويعود ذلك وفق تلك الدراسة إلى الخبرة العريقة التي تتمتع بها تلك المصارف، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الحل الأمثل لمواجهة تلك الآثار السلبية يتمثل بتوجه المصارف السعودية نحو الاندماج المصرفي وخاصة المصارف الصغيرة منها.

و لا بد من الإشارة إلى وجود العديد من الدراسات الأخرى التي تناولت الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات وآثارها على القطاع المصرفي لكنه قد غاب عن تلك الدراسات طرح أي حلول واضحة وشاملة للارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع المصرفي ليصبح قادراً على المنافسة حيث اكتفت تلك الدراسات باستعراض نظري للاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات وعرض آثار تلك الاتفاقية دون تقديم أي دراسة مقارنة أو دراسة عملية، و ما يميز دراستنا عن تلك الدراسات بأنها تقدم دراسة مقارنة للقطاع المصرفي السوري مع بعض الدول الأعضاء والمراقبين في منظمة التجارة للوقوف على مدى قدرة هذا القطاع على المنافسة، بالإضافة إلى إجراء دراسة عملية من خلال طرح استبيان على بعض العاملين في القطاع المصرفي العام و الخاص في سورية و بما يتناسب مع أهداف الدراسة واختبار فرضياتها وفق أسلوب علمي إحصائي، كما تميزت هذه الدراسة بطرح إستراتيجية شاملة وواضحة المعالم مبنية على أساس تحليل واقع القطاع المصرفي السوري و معالجة موضوع القدرة التنافسية لهذا القطاع من منظور تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، تلك الإستراتيجية قد ارتكزت على مجموعة من الإجراءات اللازمة لرفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي و التي تكسبه القدرة على مواجهة تحديات ومنعكسات تلك الاتفاقية.

الفصل الأول: القطاع المصرفي في ظل الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات
المبحث الأول: مفهوم الخدمات وأهميتها في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية
المبحث الثاني: الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات
المبحث الثالث: مفهوم الخدمات المصرفية وخصائصها
المبحث الرابع: تحرير الخدمات المصرفية في ظل الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات
المبحث الخامس: سورية والاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

الفصل الأول: القطاع المصرفي في ظل الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

لقد شهدت الساحة المصرفية العالمية الكثير من المتغيرات و المستجدات المصاحبة لظاهرة العولمة، وقد ساهمت تلك المتغيرات و التطورات في إعادة صياغة النظام المصرفي العالمي وإحداث تغيير شامل للمؤسسات و الأعمال المصرفية، سواء من حيث الخدمات المصرفية المقدمة، أو حتى على مستوى نطاق تقديم هذه الخدمات، وقد بدت تلك التطورات تتضح أكثر مع موجة التحرير المصرفي في ظل الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، و التي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو تحرير الخدمات و سهولة انسياب التجارة في الخدمات بين الدول الأعضاء في الاتفاقية دون عقبات وفي ظل قواعد ثابتة ومبادئ واضحة وفي إطار عوامل محسوبة، لتنتج كل هذه التطورات عالماً مصرفياً أصبح أهم سماته التحرير و الانفتاح و المنافسة و الابتكارات المتتابعة في مجال العمل المصرفي و تقديم الخدمات المصرفية.

المبحث الأول- مفهوم الخدمات وأهميتها في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية:

شهدت العقود الثلاث الأخيرة تطوراً بالغاً في قطاع الخدمات على مختلف أشكاله نتيجةً لآثار الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وما تركته من نتائج على صعيد تنامي وتزايد دور الخدمات في الحياة الاقتصادية الدولية، فقد أصبحت الخدمات تحتل دوراً مهماً في حياة الفرد والمجتمع وتساهم في رفاهيتهم واستقرارهم، و بات قطاع الخدمات يحتل أهمية كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول و أحد القطاعات القائدة التي يتم الارتكاز عليها في تنمية القطاعات الأخرى. ويمكن تعريف الخدمات كمكون اقتصادي على أنها: الأنشطة الاقتصادية التي تقدم منتجات غير فيزيائية أو مادية، و تكون هذه المنتجات غير قابلة للتخزين وتستهلك في لحظة إنتاجها، كما تقوم تلك الأنشطة بخلق قيمة مضافة تنعكس على المستهلك بشكل غير ملموس¹. و يشير مفهوم الخدمة إلى أنها شيء معنوي غير ملموس نافع، يلبي ويشبع رغبات أو حاجات الإنسان غير المادية وغير الملموسة لها عرض وعليها طلب وبالتالي يكون لها ثمن². و تعبر الخدمات عن مجموعة الأنشطة والممارسات الاقتصادية التي لا ترافق

¹ - يوسف، مظهر، و خضر، قيس: «اقتصاد الخدمات»، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2011م، ص 15.

² - Gustafsson, Anders and David, Michael : « Competing in a Service Economy», Published by John Wiley and Sons , 2003 , p 19.

بالضرورة عملية تصنيع السلعة أو الزراعة أو التعدين والتي تتضمن تقديم قيمة مضافة بشرية على شكل عمل أو مشورة أو تدريب أو وساطة أو مهارات مقدمة كما تتضمن تلك الأنشطة تشكيلة متنوعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية والثقافية التي تعتمد على العلم والإبداع العقلي وكذلك التقنية والتكنولوجيا وكافة المخترعات والمنجزات ذات الأثر الاقتصادي على رفاهية الإنسان¹.

ويشار إلى أن تقديم الخدمة يستلزم استخدام أشياء مادية كوسائل اشباعية لتلبية الخدمات مثل: خدمات النقل والمواصلات والسياحة والتعليم والصحة ، فالمسافر يدفع مقابل انتقاله من بلد لآخر كخدمة نافعة ومريحة وممتعة وسريعة ، تحقق رفاهته ومستهدفاته، كركوب الطائرة ، وهنا يحصل المسافر على خدمة التوصيل وهي معنوية وغير ملموسة فلم يمتلك الطائرة ولا المطار بل خدمة المواصلات، وفق فعاليات العرض والطلب والبدائل المتاحة وخيارات المسافرين، في ضوء التكلفة والأسعار والمتعة والراحة النافعة والطيبة².

و تتميز الخدمات بمجموعة من الخصائص تضي عليها طابعاً خاصاً تجعلها نشاطاً اقتصادياً يختلف عن بقية الأنشطة الاقتصادية، كما تجعلها تختلف عن السلع ومن أهم تلك الخصائص³:
1- اللاملموسية:

تتميز الخدمة بأنها غير ملموسة أي أنه ليس للخدمة أي وجود مادي ملموس، وطالما أن الإنتاج والاستهلاك للخدمة يتم في آن واحد فإنه يترتب على ذلك خاصية فرعية، هي أنه لا يمكن اختبار السلعة قبل شرائها، أي أن المستفيد لا يستطيع أن يحكم على جودة الخدمة هل هي سيئة أم جيدة قبل شرائها وهي بذلك تختلف عن المنتجات السلعية التي يمكن للمستهلك اختيار خواصها بشيء من التمعن بسبب خصائصها المادية.

2- الهلامية والفناء:

عدم القدرة على تخزين الخدمة أو صعوبة ذلك، فالخدمة تنتج و تستهلك في نفس اللحظة التي يتقدم فيها العميل لطلبها و بالتالي لا يمكن إنتاج الخدمة مقدماً و تخزينها.

¹ - Béatrice Bréchnignac-Roubaud , Le marketing des services , 8eme tirage , édition d'organisation , paris , 2004 , P71.

² - Findlay , Christopher : « Services Sector Reform And Development Strategies » , United Nations, Newyork , 2001 , p30.

³ - المنصور، كاسر نصر: « ثقافة الخدمات»، دار الرضا للنشر، دمشق، الجمهورية العربي السورية، 2003م ، ص45 .

3- عدم التماثل أو التجانس: وهذا يعني أنه يصعب على مورد الخدمة أن يتعهد بأن تكون خدماته متجانسة ومتماثلة على الدوام، وبالتالي فإنه لا يستطيع ضمان جودة الخدمة مثل ما يفعل منتج السلعة المادية ، و بالتالي لا يمكن تحديد نمط معين لأداء الخدمة و إنتاج عينات نموذجية حيث تطبق في جميع الحالات و مع كل الزبائن. يقوم موظف البنك بإنتاج و تقديم الخدمة و ذلك بالتفاعل مع طالب الخدمة، و تختلف طريقة أداء الموظف و درجة تفاعله مع الزبون من زبون لآخر.

4- التلازمية: حيث تكون درجة الترابط بين الخدمات ذاتها وبين الشخص الذي يتولى تقديمها هي أعلى بكثير في الخدمات عما هي عليه في السلع، الأمر الذي يستوجب حضور المستفيد من الخدمة إلى أماكن إنتاجها، وخاصةً الخدمات الموجهة إلى جسم المستفيد كالخدمة الطبية .

5- تذبذب الطلب على الخدمات وعدم الاستقرار: وهذا التذبذب لا يتم بين فترات زمنية طويلة مثل الفصول والسنوات بل أن التذبذب يحدث من يوم إلى آخر بل من ساعة إلى أخرى خلال اليوم الواحد.

6- الملكية: وتعني صعوبة أو عدم انتقال الملكية مثل استخدام الغرفة في الفندق لا يعني امتلاك هذه الغرفة.

7- الانتشار الجغرافي: حيث يمكن أن يتم تقديم الخدمات للعميل داخل حدود الدولة، كما يمكن تقديم خدمات للعملاء خارج الحدود الجغرافية للدولة، وبالتالي فإن الخدمات يمكن تقديمها للعميل حيث يطلبها و في أقرب مكان يناسبه.

و يتضمن قطاع الخدمات مجموعة متنوعة من الخدمات التي تتباين فالتجزئة بشدة في بعض الجوانب الفنية، وتوضيحاً لذلك فقد تم تصنيف الخدمات دولياً على الشكل التالي¹:

1. الخدمات المالية ومن ضمنها الخدمات المصرفية والتأمين.
2. خدمات السياحة والخدمات المتصلة بالسفر.
3. الخدمات التعليمية ومن ضمنها التعليم بكافة مراحل تعليم الكبار.
4. خدمات الاتصالات ومن ضمنها الاتصالات الهاتفية والسمعية والبصرية.
5. خدمات الأعمال ومن ضمنها الخدمات المهنية والعقارية وخدمات التأجير .
6. الخدمات المتصلة بالصحة والخدمات الاجتماعية.

¹ - الضمور ، هاني : « تسويق الخدمات » ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 م ، ص 18 .

7. الخدمات البيئية ومن ضمنها خدمات الصرف الصحي وتصريف النفايات.
8. خدمات التوزيع ومن ضمنها خدمات البيع بالوكالة وتجارة الجملة والتجزئة.
9. خدمات التشييد والخدمات الهندسية المتصلة بها.
10. الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية.
11. خدمات النقل ومن ضمنها خدمات النقل البري والبحري والجوي.
12. خدمات أخرى غير واردة في أي قطاع.

كما يمكن تصنيف قطاع الخدمات من حيث الجهة المقدمة لها إلى¹:

- قطاع الخدمات الاقتصادية:

تمثل أحد أهم القطاعات الأساسية في قطاع الخدمات، وتقوم وحدات هذا القطاع بتقديم خدمات اقتصادية سواء كانت وحدات حكومية كقطاع عام أو وحدات إنتاجية خاصة، تهدف إلى تحقيق الربحية الاقتصادية، وفق دراسات الجدوى الاقتصادية، وحسابات التكلفة – العائد، مثل خدمات التجارة والتوزيع والسياحة والاستشارات وخدمات الصحة والتعليم .

- قطاع الخدمات الاجتماعية:

مجموعة القطاعات الرئيسية التي تضم بدورها عشرات القطاعات الفرعية، ومن ثم مئات القطاعات المتخصصة، وآلاف الوحدات الإنتاجية، التي تقدم خدمات تتميز بالطابع الاجتماعي حيث تخدم الطبقات الفقيرة، وتتمثل هذه الوحدات في كونها حكومية أو تعاونية أو أهلية لا تهدف لتحقيق الربح المادي بل تركز على الربحية الاجتماعية مثل خدمات مراكز الأمومة والطفولة ودور المسنين ودور العبادة والتأمينات الاجتماعية ، والخدمات التعليمية الحكومية وكذلك الصحية وغيرها.

- قطاع الخدمات السيادية:

وهي مجموعة الخدمات التي تقدمها الدولة ومؤسساتها بالمجان أو بأسعار رمزية بهدف بسط سيادتها على أرضها ومواطنيها وحدودها، مثل قطاع خدمات الوزارات المختلفة، والنيابة والقضاء، والمجالس المختصة والإعلام والخارجية وغيرها.

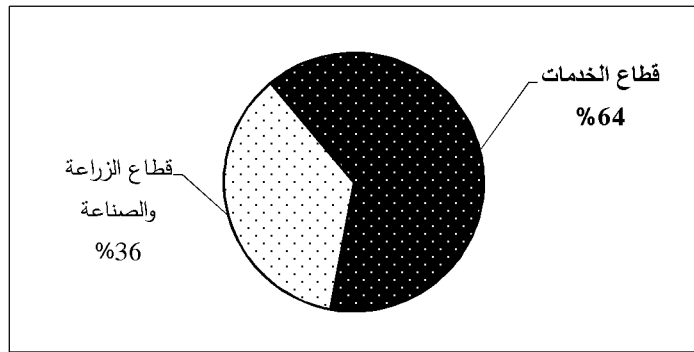
و تبرز أهمية قطاع الخدمات في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية من خلال المساهمة النسبية

¹ - البنك الدولي للإنشاء والتعمير: « أساسيات التجارة الدولية في الخدمات »، تقرير من منشورات البنك الدولي حول واقع وآفاق تحرير التجارة الدولية، نيويورك، 2004 م، ص 65.

لهذا القطاع في الناتج المحلي لتلك الدول فإذا ما أمعنا النظر في المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة على المستوى العالمي لوجدنا أن قطاع الخدمات أصبح يحظى بالمرتبة الأولى في حجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الدول كنتيجة طبيعية للتطور الاقتصادي وللثورة الحاصلة في التكنولوجيا و تقنية المعلومات. حيث أصبح اقتصاد الخدمات هو السمة البارزة للاقتصاد العالمي المعاصر حيث أصبح قطاع الخدمات يمثل في عام 2010م نحو (64%) من الناتج العالمي الإجمالي العالمي، ففي الدول المتقدمة يمثل حوالي (70 %) من إجمالي الناتج المحلي أما بالنسبة للدول النامية فيمثل تقريبا (58%) من إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول¹، وتوضح الأشكال (1-1)،(2-1)،(3-1) الأهمية النسبية لمساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم والدول المتقدمة والدول النامية:

الشكل (1-1)

نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم عام 2010

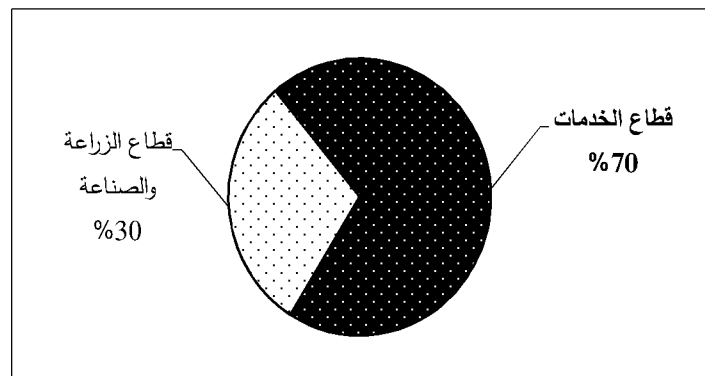


تم إعداد الأشكال من قبل الباحث

مصدر الشكل: الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية: « www.wto.com ».

الشكل (2-1)

نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة عام 2010



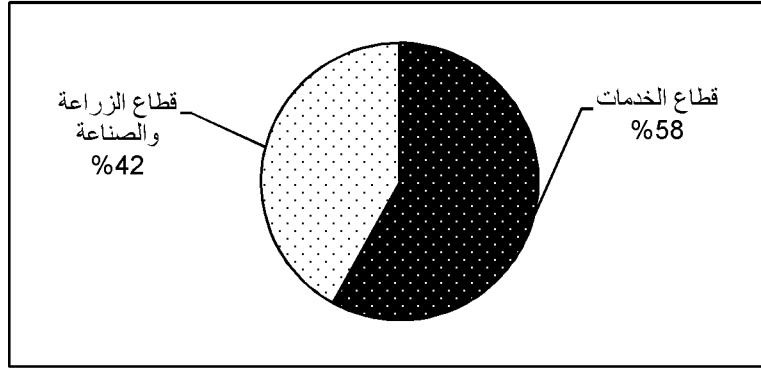
تم إعداد الأشكال من قبل الباحث

مصدر الشكل: الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية: « www.wto.com ».

¹ - الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية: « www.wto.com ».

الشكل (3-1)

نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية عام 2010



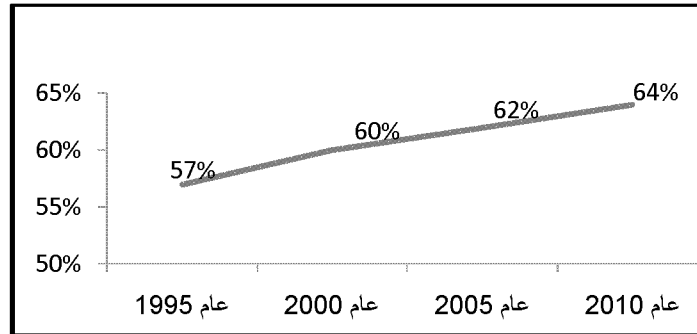
تم إعداد الأشكال من قبل الباحث

مصدر الشكل: الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية: « www.wto.com ».

ولقد ازدادت أهمية قطاع تجارة الخدمات نتيجة تزايد التجارة العالمية والتطور في قطاع الخدمات ، وقد تطورت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم حيث كانت تشكل حوالي (57%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 1995، ونسبة (60%) عام 2000، و (62%) عام 2005، ونسبة (64%) عام 2010، و يوضح الشكل (4-1) ذلك :

الشكل (4-1)

تطور نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم



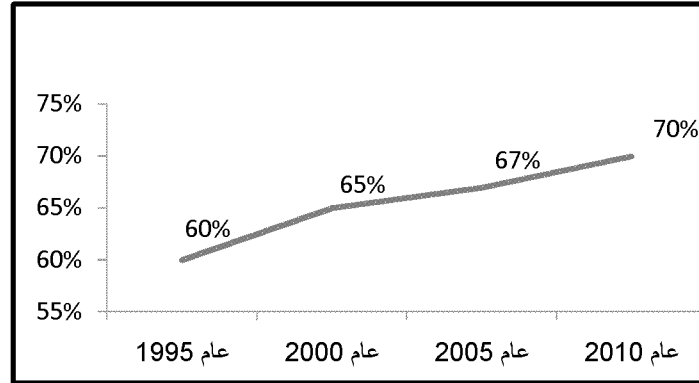
تم إعداد الأشكال من قبل الباحث

مصدر الشكل: الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية : « www.wto.com ».

ولقد شهد قطاع الخدمات بالنسبة للدول المتقدمة تطور كبير حيث شكلت نسبة (60%) في الناتج المحلي الإجمالي لعام 1995، ونسبة (65%) عام 2000، و (67%) عام 2005 و (70%) عام 2010، وتأتي هذه الزيادة كنتيجة للثورة التكنولوجية وخاصة في موضوع الاتصال والانترنت وما يرتبط بها من الخدمات الإلكترونية كالتجارة و الصيرفة الإلكترونية و يوضح الشكل (5-1) ذلك :

الشكل (5-1)

تطور نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي للدول المتقدمة



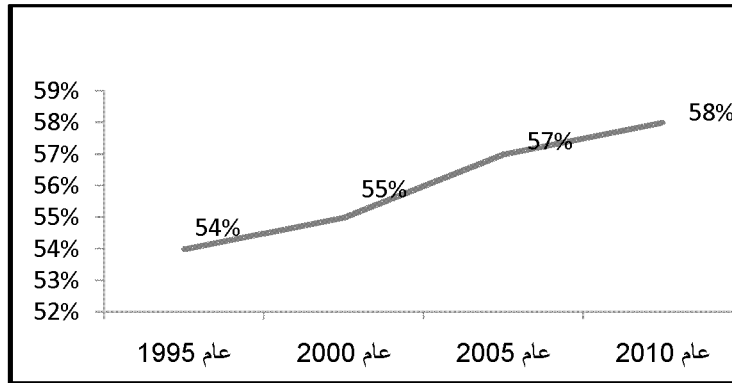
إعداد الأشكال من قبل الباحث

مصدر الشكل: الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية: « www.wto.com ».

و قد بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (45%) عام 1995، ونسبة (55%) عام 2000، ونسبة (57%) عام 2005، ونسبة (58%) عام 2010¹. و يوضح الشكل (6-1) ذلك :

الشكل (6-1)

تطور نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي للدول النامية



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية: « www.wto.com ».

ويعود هذا التطور الكبير و الذي شهده قطاع الخدمات في الدول النامية إلى الانفتاح والتحرر الاقتصادي والتوجه نحو زيادة الاستثمارات وجذب واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والحصول على التمويل اللازم للتنمية في الأسواق العالمية و الاستفادة من تطورات التكنولوجيا.

¹ - الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية: « www.wto.com ».

المبحث الثاني - الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات:

خلال العقدين الماضيين اكتسبت التجارة في الخدمات أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول و خاصة المتقدمة منها، و ترتب عن ذلك إدراج التجارة في الخدمات على جدول أعمال جولة الأورغواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة التي دامت من سنة 1986 إلى سنة 1993 في إطار مفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (General Agreement on Tariffs and Trade, GATT)، حيث كشفت تلك الجولة بعد مفاوضات شاقة على عدة نتائج كان أهمها الإعلان عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في أول يناير 1994، و تم بعدها التوصل إلى توقيع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (General Agreement for Trade in Services, GATS)، بموافقة 70 دولة عضو و ذلك سنة 1997 على أن يبدأ سريانها ابتداء من عام 1999. و لقد تم إدراج قطاع الخدمات ضمن المفاوضات متعددة الأطراف نظراً لما أصبحت تمثله التجارة في الخدمات من نسبة هامة من الناتج الإجمالي في اقتصاديات الدول، حيث أصبح في كثير من الدول أحد القطاعات القائدة التي يتم الارتكاز عليها في تنمية القطاعات الأخرى¹. ونشير إلى أن تحرير التجارة في الخدمات يختلف عن حالة تحرير التجارة في السلع، ففي معظم الحالات لا توجد مشكلة عبور الحدود والتعريفات الجمركية بالنسبة إلى الخدمات، وإنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تضعها كل دولة، هذه القيود سعت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات إلى إزالتها وتخفيفها للوصول إلى تبادل حرّ للخدمات، ومن المتوقع أن يتم التحرر من القوانين والتشريعات الوطنية والقواعد والإجراءات التي تفرضها الدول خلال عشر سنوات على الأكثر من تاريخ بدء تطبيق الاتفاقية. وتتمثل القيود على تجارة الخدمات الدولية بمجموعة من القوانين والتشريعات الوطنية والقواعد والإجراءات الإدارية التي تفرضها الدولة العضو، والتي تصبح محل تفاوض في الإطار الذي تضعه لتحقيق التحرير التدريجي لتجارة الخدمات. وأما الملحق الخاص بتنقل الأشخاص الطبيعيين فقد أعطى الاتفاق الحق للدول الأعضاء بالتفاوض بشأن الامتيازات الخاصة بتنقل الأشخاص الطبيعيين ممن يشملهم الاتفاق والذين يوردون خدمات. و شملت الاتفاقية ثمانية ملاحق للاتفاقية تضمنت الاستثناءات من

1 - العفوري، عبد الواحد: « العولمة والجات .. التحديات والفرص »، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000 م، ص: 41.

تطبيق مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية وانتقال الأشخاص الطبيعيين الموردين للخدمات وشؤون النقل الجوي المشمولة بالاتفاقية والتي لا تشمل حقوق المرور والخدمات المتصلة بممارسة هذه الحقوق التي تشمل حق التشغيل ونقل الركاب والسلع والبريد، لأن هذه الأمور مشمولة في اتفاقية دولية خاصة. كما تشمل الملاحق الخدمات المالية وخدمات الاتصال السلكية واللاسلكية¹. كما تضمنت الاتفاقية القواعد والضوابط الأساسية التي تتعلق بكل الدول الأعضاء في مجال ميدان تطبيق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و تنظيم مظاهر تجارة الخدمات، وقوائم الالتزامات المتعلقة بقرابة 120 نوع من الخدمات، والملاحق التي تسمح لموردي الخدمات الأجانب باستعمال البنية التحتية للشبكات العامة والخاصة بالنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية².

و من أهم الملاحق التي تتضمن أحكاماً خاصة ببعض قطاعات الخدمات³:

1-ملحق الخدمات المالية:

ويقضي بحق الدول في اتخاذ إجراءات وقائية لحماية أصحاب الودائع وبوالص التأمين وسلامة استقرار النظام المالي.

2-ملحق خدمات الاتصالات:

ويقضي بمنع موردي الخدمات من حق استخدام شبكة الاتصالات العامة وخدماتها بشروط معقولة ودون تمييز بين الوطني والأجنبي.

3-ملحق خدمات النقل الجوي:

حيث تستبعد الاتفاقيات الثنائية من التزامات التحرير كما تطبق أحكامه على الخدمات المعاونة مثل إصلاح وصيانة الطائرات وخدمات تسويق النقل الجوي والحجز بالكمبيوتر.

4-ملحق انتقال الأيدي العاملة:

¹ - The Audiovisual Services Sector in the GATS Negotiations By Patrick A. Messerlin, Stephen E. Siwek, Emmanuel Cocq Published by American Enterprise Institute, 2004 , p18.

² - الرفاعي، رانية: « اتفاقية الغات و منعكساتها الاقتصادية مع إشارة خاصة لسورية »، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 1999 م، ص6.

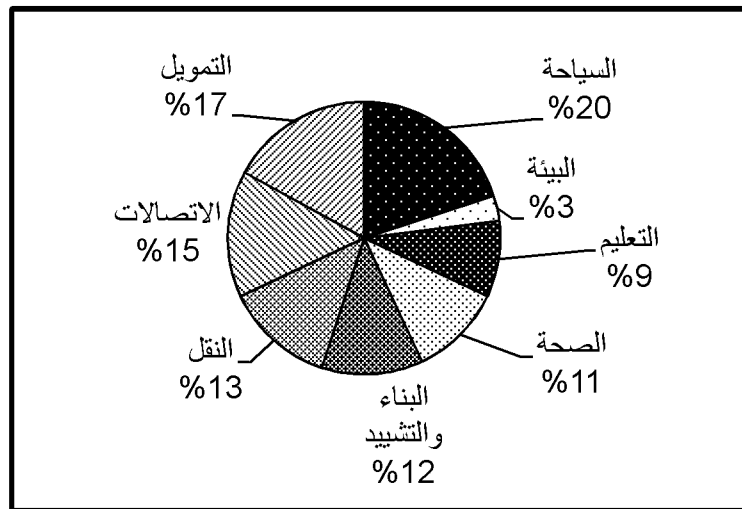
³ - المجذوب، أسامة: « الغات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش »، الدار المصرية اللبنانية، 1996 م، ص72 .

أي حرية انتقال العمالة عبر الحدود سواء العمالة الدائمة أو المؤقتة أو لأغراض السياحة ومعايير تقييم المؤهلات والخبرات وقواعد منح الجنسية وحق الإقامة. وفي الواقع لم تحرز هذه المفاوضات أي تقدم ملموس على صعيد تحرير انتقال الأيدي العاملة وإن كانت بعض الدول المتقدمة قد تقدمت ببعض العروض في هذا القطاع.

و لا بد أن نشير إلى أن تأثير تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات يختلف باختلاف الدول والمجموعات الاقتصادية، من حيث مدى انفتاحها على الأسواق العالمية، ودرجة اندماجها في الاقتصاد الدولي ومقومات اقتصادها الوطني، وتركيب صادراتها من السلع والخدمات، وما تتمتع به من مزايا نسبية طبيعية وقدرات تنافسية لتلبية جانب من الطلب المتنامي على مختلف أنواع السلع والخدمات، هذا علما إن القطاعات الأكثر تحريرا تختلف من دولة إلى أخرى، و في عام 2010 احتل قطاع السياحة نسبة (20%) من إجمالي القطاعات الأكثر تحريرا لتجارة الخدمات وفقا للالتزامات الدول الأعضاء في الاتفاقية ، أما قطاع التمويل بلغ نسبة (17%)، قطاع الاتصالات بنسبة (15%)، قطاع النقل (13%)، قطاع البناء والتشييد (12%)، قطاع الصحة (11%)، قطاع التعليم (9%)، قطاع البيئة (3%)¹. و يوضح الشكل (7-1) ذلك :

الشكل (7-1)

القطاعات الخدمية الأكثر تحريرا للدول الأعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات عام 2010



تم إعداد الأشكال من قبل الباحث

مصدر الشكل: الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية: « www.wto.com ».

¹ - الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية: « www.wto.com ».

كما و تقوم الاتفاقية العامة لتحرير التجارة الدولية في الخدمات على عدد من المبادئ والقواعد التي يجب أن تراعى عند تطبيقها يمكن إيجازها فيما يلي¹:

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

طبقاً لهذا المبدأ يجب منح كل دولة من الدول المتعاقدة في اتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات نفس المعاملة الممنوحة من المزايا والإعفاءات لأي دولة أخرى عضو في الاتفاقية دون قيد أو شرط أو تمييز، ولكن هذا المبدأ تضمن عدداً من الاستثناءات حيث يحق للدول الأعضاء التمتع بإعفاء من الالتزام بشرط الدولة الأولى بالرعاية بناءً على اعتبارات موضوعية توافق عليها الأطراف الأخرى، وقد منحت الحق بموجب هذا الاستثناء للدول الأعضاء في تكتلات إقليمية معينة (مناطق أو اتحادات جمركية) في أن تحجب المزايا المتبادلة فيما بينها عن باقي الدول المتعاقدة الأخرى في تلك الاتفاقية، وقد اشترطت لذلك أن لا يكون قيام مثل تلك التجمعات سبباً في فرض رسوم جمركية أو قيود تجارية على الدول المتعاقدة غير الأعضاء في التجمع يفوق في المتوسط ما كان مفروضاً عليها قبل قيام التجمع.

2- مبدأ الشفافية:

ويقصد به قيام كل دولة عضو بنشر كافة الإجراءات والقوانين المتعلقة بتجارة الخدمات عند دخولها حيز التنفيذ و جعلها متاحة أمام جميع مقدمي الخدمات في الدول الأعضاء في الاتفاقية وعلى كل عضو أن يعلم فوراً مجلس تجارة الخدمات عن أي قوانين جديدة يصدرها لتنظيم الخدمات، مع الحفاظ على الحق في عدم إعلان المعلومات السرية التي تلحق الضرر بالمصالح العامة للدولة.

3- مبدأ المعاملة الوطنية:

بمعنى عدم اللجوء إلى التمييز في المعاملة بين موردي الخدمة الوطنيين وموردي الخدمة الأجانب، وهو ما يضمن أن المورد الأجنبي يحصل على نفس المعاملة التي يحصل عليها المورد المحلي، أي أن تعامل الخدمات الأجنبية معاملة الخدمات الوطنية إذا ما دخلت السوق الوطنية، بالإضافة إلى عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية مثل الضرائب أو الرسوم أو

¹ - الفحل، حسين: « الجاتس وأفاق التجارة العربية في الخدمات »، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 23 - العدد الثاني، 2007 م، ص 127 .

القوانين والإجراءات التنظيمية الأخرى، كوسيلة لحماية المنتج المحلي، و تمييزاً له عن السلع الأجنبية .

4-مبدأ عدم السماح بالاحتكارات و الممارسات التجارية المقيدة:

ويشير هذا المبدأ إلى إزالة جميع الأساليب الحمائية إلى قد تعوق تحرير تجارة الخدمات، والمتمثلة بالممارسات غير المشروعة من قبل مقدمي الخدمات الوطنيين أو بعض محتكري الأسواق المحلية لخدمات معينة مما يحد منافسة مقدمي الخدمات الأجنبية في تلك الأسواق.

5-مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:

يقصد به تقديم معاملة تفضيلية من قبل الدول المتقدمة للدول النامية، و تسهيل زيادة مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية من خلال جدول الالتزامات الخاص بتلك الدول من خلال السماح لتلك الدول بالحصول على التكنولوجيا وفقاً للأسس التجارية و تحسين إمكانية وصولها إلى قنوات التوزيع و شبكات المعلومات، بالإضافة إلى تحرير الوصول إلى أسواق التصدير في القطاعات التي تهتم تلك الدول.

المبحث الثالث- مفهوم الخدمات المصرفية وخصائصها:

يشير مفهوم الخدمات المصرفية إلى الأنشطة و العمليات التي تخلق منتجات ذات مضمون منفعي قادر على تلبية حاجات الأفراد و المؤسسات و إشباع رغباتهم المالية و الانتمانية الحالية و المستقبلية و في نفس الوقت قادرة على تحقيق أرباح للمصرف¹. كما إن مفهوم الخدمات المصرفية يتمثل بمجموعة الخدمات التي تقوم بتقديمها المصارف لعملائها والتي ترتبط بالوظائف الأساسية للمصارف وهي الإيداع والائتمان و خدمات الاستثمار، و تقسم الخدمات المصرفية إلى الخدمات التقليدية و الخدمات المستحدثة و خدمات الاستثمار، و تمثل الخدمات المصرفية التقليدية الخدمات المتعلقة بخدمات الإيداع والسحب و تسيير حسابات الزبائن و التحويلات المالية و إصدار الشيكات، و التعامل بالنقد الأجنبي و منح القروض و الائتمان، و فتح الإعتمادات المستندية و إصدار خطابات الضمان و غيرها². أما خدمات الاستثمار فتشمل أنشطة الإشراف على عمليات الإصدارات الجديدة للأوراق المالية و تسويقها، خدمات السمسرة، إدارة المحافظ المالية و الخدمات المرتبطة بتطوير الأدوات المالية الجديدة، و قد أصبح قطاع الخدمات المرتبطة بالأوراق المالية من أكثر قطاعات الخدمات المالية ديناميكية في السنوات الأخيرة خاصة في البيئات المصرفية المتطورة و ذلك نتيجة الاتجاه المتزايد نحو التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات المالية و تكامل أسواق الأوراق المالية و أسواق النقد، بالإضافة إلى الاتجاه العام الأخذ بفلسفة الصيرفة الشاملة³. أما الخدمات المستحدثة فهي تلك الخدمات التي أصبحت تقدمها المصارف باستخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية و خاصة تكنولوجيا الاتصالات، كخدمات البطاقات البنكية و خدمات الصراف الآلي، و خدمات الهاتف المصرفي، و خدمات المصارف عبر الإنترنت، حيث أصبحت هذه الخدمات محل منافسة شديدة بين المصارف على المستوى العالمي⁴. و نظرا لتزايد الإنتاج العالمي في قطاعي الزراعة و الصناعة فقد تطلب الأمر الاهتمام بتجارة الخدمات المصرفية لخدمة هذه القطاعات، فكلما استطاعت الأنظمة المصرفية الوطنية

¹ - يوسف، مظهر، و خضر، قيس، مرجع سابق، ص168.

² - الرويس، محمد: « نموذج مقترح لقياس جودة الخدمات المصرفية »، بحث معد لنيل درجة الدكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2002م، ص62.

³ - مصطفى، يسري: « إتفاقية GATS و البنوك المصرفية »، مجلة البنوك، مصر، 1998م، ص:18.

⁴ الدسوقي، حامد: « إدارة البنوك »، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1998م، ص:104.

والأجنبية تقديم القروض لتلك القطاعات أسهمت بشكل مباشر في دعمها لزيادة إنتاجها¹.
و تتميز الخدمات المصرفية من حيث أنها متعددة و متنوعة و خاضعة لتغيرات مستمرة خاصة
في ظل التطورات العالمية في مجال الصناعة المصرفية، و التوسع في استخدام الوسائط
التكنولوجية في تقديم الخدمات المصرفية بالعديد من الخصائص ومن أهمها²:

1- غير ملموسة:

فالخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها ورغم أنها مصممة أساساً لإشباع احتياجات
ورغبات معينة لدى مجموعة من العملاء، إلا أنها غير ملموسة أو غير محسوسة بحواس
الإنسان الخمس، حيث لا يمكن لمسها أو رؤيتها، فهي تختلف عن المنتج الصناعي المادي من
حيث أنها لا تشغل حجماً أو حيزاً مادياً، وبالتالي فإن على المصرف مهمة أساسية هي شرح ما
يمكن أن تقدمه الخدمة المصرفية من مزايا ومنافع للعميل.

2- الخدمات المصرفية غير قابلة للتجزئة أو التقسيم أو الانفصال عند تقديمها:

الخدمة المصرفية في ذاتها تتصف بعدم قابليتها للتجزئة أو التقسيم أو الانفصال، فهي كل
متكامل في ذاته وفي أجزاءه وعناصره، أي أنها مزيج متكامل ومندمج حتى تحقق الغرض
والهدف منها، خاصة وأن الاهتمام الأكبر هو تحقيق جملة من المنافع أهمها، منافع مكانية
ومنافع زمنية.

3- الانتشار الجغرافي:

حيث يمكن تقديم الخدمات المصرفية داخل حدود الدولة عبر مختلف مناطقها و خارج حدود
الدولة بالخارج خاصة خدمات التحويلات المالية، و إصدار البطاقات البنكية و الشيكات حيث
أن هذه الخدمات تقدم للزبون حيث ما وجد.

4- الهلامية والفناء:

لا يمكن إنتاج الخدمة المصرفية مقدماً و تخزينها، فهي تنتج وتستهلك في نفس اللحظة التي
يتقدم فيها العميل لطلبها.

¹ - عزي، لخضر: « التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر »، مجلة جامعة دمشق
للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الثاني، 2005م، ص 192.
² - الحداد، بدير: « تسويق الخدمات المصرفية »، دار البيان للطباعة و النشر، مصر، 1999م، ص:53.

المبحث الرابع - تحرير الخدمات المصرفية في ظل الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات:

لقد ورد تحرير القطاع المصرفي كملحق مستقل ضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، والتي تقوم على التحرر من القيود و العراقيل التي تحول دون حرية النشاط المصرفي على المستوى المحلي و الدولي، كما يندرج تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية ضمن سياق التحرير الاقتصادي، حيث إن عملية التحرير الاقتصادي يجب أن تتم على خطوات منظمة و مرتبة، فلا تستطيع أي دولة أن تقوم بعملية التحرير دفعة واحدة حيث لا بد من وجود برنامج محدد لذلك يتضمن الخطوات التالية¹:

- الخطوة الأولى:

السيطرة المالية أي إحكام السيطرة المالية و ضبط الإنفاق الحكومي و إصلاح السياسة الضريبية و المالية العامة.

- الخطوة الثانية:

تحرير القطاع المصرفي و المالي.

- الخطوة الثالثة:

تحرير التجارة و الاستثمار و حركة رؤوس الأموال.

و يمكن تعريف تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية بالمعنى الضيق على انه مجموعة من التدابير التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي و التقليل من احتكار الدولة له و فتحه أمام المنافسة. أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، و تطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، و إنشاء نظام إشرافي قوي، و خصخصة بنوك القطاع العام، و تشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف، و السماح للبنوك الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية².

و كما تركز سياسات التحرير الاقتصادي على تقليل و إزالة القيود على القطاع المصرفي و إطلاق حرية قوى العرض و الطلب في التسعير و جعل السوق المحلية أكثر تنافسية و الدفع

¹ - ماكينون، رونالد: « النهج الأمثل للتحرير الاقتصادي »، ترجمة بطرس طيب، و سعاد الطنبولي، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية، مصر، 1996 م، ص: 17.

² - يوسف، مظهر، و خضر، قيس، مرجع سابق، ص 211.

إلى تبني معايير الجودة طبقا للمواصفات العالمية، بالإضافة إلى إزالة التشريعات و اللوائح و المعوقات التي تعوق و تحول دون حرية حركتها و انفتاحها، و قد ترتب على ذلك زيادة حدة المنافسة في قطاع الخدمات المالية و المصرفية، سواء بين المصارف التجارية ذاتها أو بينها و بين المؤسسات المالية غير المصرفية.

و يحقق تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية إجمالا العديد من المزايا نذكر أهمها فيما يلي¹:

- إعطاء فرصة للمصارف لتحسين أدائها و قدرتها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة.

- إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة، و تحسين الخدمات المصرفية المقدمة، و تطوير مهارات العاملين و الاستفادة من الخبرة الأجنبية في مجال العمل المصرفي.

- تفعيل قوى السوق و المنافسة و بالتالي خروج المصارف غير القادرة على المنافسة و إمكانية اندماجها مع بنوك أكثر قوة، و عليه فان تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية يدفع باتجاه تشجيع الاندماج المصرفي و تكوين الكيانات المصرفية الكبيرة.

- رفع مستوى التعامل مع الزبائن و استخدام الأساليب التسويقية الحديثة .

و يشير ملحق الخدمات المالية المرفق باتفاقية تحرير تجارة الخدمات أنه بعد تحديد و حصر و استبعاد الأنشطة التي لا تدخل في مفهوم الخدمات التي يتضمنها إطار الاتفاقية، و مع إقرار أحقية العضو في وضع التنظيمات المحلية التي تكفل تطبيق المعايير و النظم الكفيلة بضمان الملاءة المصرفية، و كفاية رأس المال، و آليات العمل المصرفي السليم دون الإخلال بالتزاماته في إطار الاتفاقية، و إلى وضع الضوابط اللازمة لضمان استقرار و تماسك النظام المصرفي و مع الحفاظ على سرية الحسابات و أنشطة العملاء، و أية بيانات سرية تمتلكها المؤسسات المصرفية، و فيما عدا الخدمات المالية الخاصة بمختلف أنواع التأمين و الخدمات المرتبطة به، و من أهم الخدمات المصرفية و المالية التي شملتها الاتفاقية:

- 1- قبول الودائع و الأموال بين الأفراد و المؤسسات.
- 2- الإقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية و الائتمان العقاري و تمويل العمليات التجارية.
- 3- التأجير التمويلي.

¹- Saoussen Ben Garma : « Libéralisation financière et crises bancaire le cas des pays émergents » , à partir du site d'internet 2005, page 05

- 4- خدمات المدفوعات و التحويلات، بما فيها إصدار مختلف بطاقات الائتمان و الخصم على الحسابات و الشيكات السياحية و المصرفية.
 - 5- خطابات الضمان و الإعتمادات المستندية.
 - 6- عمليات النقد الأجنبي.
 - 7- المشتقات المالية و المصرفية بمختلف أنواعها.
 - 8- أعمال السمسرة و النقد.
 - 9- التجارة لحساب المؤسسات المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها من الأدوات.
 - 10- إدارة الأموال مثل إدارة النقدية و محفظة الأوراق المالية.
 - 11- خدمات المقاصة و التسوية للأصول المالية.
 - 12- تقديم خدمات الاستشارة و الوساطة المالية و كافة الخدمات المصرفية و المالية المساعدة.
- أما فيما يتعلق بالوسائل الأساسية لتحرير الخدمات المصرفية أمام المنافسة الأجنبية فلقد تجلت عولمة النشاط المصرفي من خلال توحيد توجهات المصارف في مساعيها تجاه خدمة العملاء، و اجتذاب مصادر التمويل و توسيع آفاق توظيف الأموال، و قد صاحب هذه التوجهات التحرير المتزايد من القيود الحكومية والاستفادة من الحوافز و الامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة و كذلك الاستفادة من الحوافز التي تمنحها الدول لتوسيع بنوكها في الخارج و قد حددت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات أربعة وسائل لتقديم الخدمات المصرفية و المالية الأخرى عبر الحدود¹:

الوسيط الأول:

الخدمات عبر الحدود أي الخدمات التي يتم تصديرها إلى المستهلك دون انتقال المورد، ومثال ذلك تحويل الأموال إلى الخارج، الاقتراض من بنك أجنبي مقيم بالخارج، أو شراء بوليصة تأمين من شركة تأمين مقيمة في الخارج.

الوسيط الثاني:

انتقال مستهلك الخدمة إلى بلد المورد أي الخدمات التي تتطلب انتقال مستهلكها إلى الخارج، ومثال ذلك انتقال مواطني دولة ما خارج الحدود الوطنية لإيداع أموال في بنك تجاري

¹ - الباز، هبه: «التطورات العالمية و تأثيرها على العمل المصرفي و إستراتيجية البنوك المصرية لمواجهةها»، بحث معد لنيل درجة الماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، سنة 2003 م، ص: 10.

أجنبي في الخارج.

الوسيط الثالث:

التواجد التجاري في بلد المستهلك أي تواجد مصدر الخدمة داخل الدولة المستوردة لها، ومثال ذلك فتح كل من المصارف التجارية وشركات التأمين وشركات الوساطة فروعاً لها في الخارج.

الوسيط الرابع:

انتقال مؤقت للأشخاص الطبيعيين إلى البلد المستهلك للخدمة أي الانتقال المؤقت للأشخاص المنسوبيين للشركة الموردة الأم، سواء كان مصرف تجاري أو شركة تأمين أو غيرها من المؤسسات المالية إلى فروعها وأمكنتها في الخارج.

كما تنص الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على نوعين من القيود الممكنة على تجارة الخدمات المصرفية والمالية، أولهما يتعلق بالإنفاذ إلى لسوق المحلية، والآخر يرتبط بالمعاملة الوطنية. وفيما يتعلق بالإنفاذ إلى السوق المحلية، فقد نصت هذه الاتفاقية على ستة أنواع من القيود التي يمكن أن تحد من التواجد التجاري للمصارف والمؤسسات المالية الأجنبية في الأسواق المحلية، وهي¹:

1. تقييد عدد المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية المتواجدة في السوق المحلية.
2. تقييد قيمة المعاملات أو الموجودات التي يسمح للمصارف التجارية والمؤسسات المالية الأجنبية التعامل بها في السوق المحلية.
3. إلزام المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية بسقوف محددة لقيمة وحجم الائتمان المسموح لها بمنحه، وتقييد الأنشطة المصرفية المسموح بممارستها.
4. إلزام المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأجنبية بالتواجد في السوق المحلية بصفة قانونية محددة، على سبيل المثال إلزامها بفتح مكاتب تمثيل عوضاً عن فروع.
5. تقييد عدد الموظفين الأجانب والمنتسبين للمصارف الأجنبية المتواجدة في السوق المحلية.
6. تقييد تواجد المصرف الأجنبي من خلال تحديد مساهمته في رأس مال المصرف الوطني بنسبة مئوية قصوى أو بقيمة محددة.

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد: « تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية »، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006م، ص 197.

كما تنص اتفاقية الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على تحرير القيود أمام النفاذ إلى السوق المحلية تدريجياً ومن خلال المفاوضات في إطار جولات تجارية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، وبالنسبة للقيود أمام المعاملة الوطنية للمصارف والمؤسسات المالية الأجنبية، فتعرفها الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات بأنها تحتوي على جميع الإجراءات التمييزية التي تحد من معاملة المصرف أو المؤسسة المالية الأجنبية معاملة مماثلة للمصارف والمؤسسات المالية الوطنية، مثل اختلاف نسب الضرائب المفروضة على المصارف الوطنية والمصارف الأجنبية المتواجدة في السوق المحلية، وتقييد المصارف الأجنبية بفتح عدد محدود من الفروع وفي أماكن محددة بخلاف ما يفرض على المصارف الوطنية وغيرها من الإجراءات التمييزية، التي تجعل معاملة الخدمات المصرفية والمالية الأجنبية تقل عن المعاملة التي تتلقاها المصارف الوطنية.

المبحث الخامس- سورية والاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات:

لقد كانت سورية واحدة من الدول القليلة المؤسسة للاتفاق العام للتعريفات والتجارة في عام 1947، والتي كان الهدف الرئيسي من إيجادها العمل على تسهيل توسيع التجارة الدولية عن طريق المفاوضات حول تخفيض الرسوم الجمركية ونظام الحصص، إضافة إلى تقليص الاتفاقيات التفضيلية والحد من الحواجز غير الجمركية¹، إلا أن سورية قد أعلنت انسحابها من تلك الاتفاقية في عام 1956 عند قبول إسرائيل في عضويتها. تحولت بعد ذلك الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1994 وباتت كل الدول الأعضاء في الاتفاقية أعضاء في المنظمة بالإضافة إلى انضمام دول أخرى وبالتالي قد خسرت سورية عضوية هذه المنظمة على أثر انسحابها من تلك الاتفاقية. و قد تقدمت وزارة الاقتصاد والتجارة في سورية عام 2000 باقتراح تشكيل لجنة تضم ممثلين عن كافة الجهات المعنية والفعاليات الاقتصادية وأرباب العمل في سورية مهمتها إعداد دراسة موضوع انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية على أسس علمية في ضوء المعطيات الحقيقية والواقعية². كما تقدمت سورية بطلب رسمي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 2001/10/10 وتم تأكيد طلبها عام 2004. وقد أصبحت سورية عضواً في المجموعة غير الرسمية للبلدان النامية في منظمة التجارة العالمية مع العلم أن هذه المجموعة قد شكّلت في عام 2004، بهدف تنسيق المواقف بين البلدان النامية بالنسبة للموضوعات المدرجة على جدول أعمال المنظمة، ويجتمع هذا الفريق مرة كل شهر في جنيف، وبجهد مجموعة الدول العربية الأعضاء في هذا الفريق تمت الموافقة على ضم سورية إلى عضويته، ودعت سورية لأول مرة في 2006/2/3 لحضور اجتماعاته الدورية ممثلة بالبعثة السورية في جنيف كخطوة لإضعاف المعارضة الأمريكية للنظر في قبول طلب سورية للانضمام إلى المنظمة، وإظهار جدية الجانب السوري بمتابعة طلب انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية ومتابعة تطور المفاوضات والمسائل المطروحة على جدول أعمالها. كما أن سورية تشارك باستمرار في المؤتمرات التمهيدية للمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية. و في النهاية أثمرت تلك الجهود و بتاريخ 2010/5/4 على قبول سورية كواحدة من الدول الأعضاء المراقبين في منظمة التجارة

¹ - اتفاقية الجات 1947، ص 424.

² - الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتجارة : «www.syrecon.org».

العالمية¹. أما على الصعيد الداخلي فقد تم إحداث مديرية منظمة التجارة العالمية في وزارة الاقتصاد والتجارة عام 2006 لمتابعة كل ما يتعلق بالتحضير للانضمام إلى منظمة التجارة، كما أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار 1006 بتاريخ 2007/3/6 الذي شكل لدى وزارة الاقتصاد والتجارة 4 لجان عمل الأربعة للإعداد لانضمام الجمهورية العربية السورية إلى منظمة التجارة العالمية والتحضير للمفاوضات القادمة معها ومع الدول الأعضاء فيها، وفريق فني، وقد اعتبر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء مديرية منظمة التجارة العالمية لدى وزارة الاقتصاد والتجارة بمثابة الأمانة العامة لكافة اللجان الوطنية وتحضر اجتماعاتها لهذه الغاية وتقوم بإعداد محاضرها وتتابع ما يلزم لتنفيذ توصياتها، وجاء في المادة 4/ منه "تتعاون كافة الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص مع مديرية منظمة التجارة العالمية لدى وزارة الاقتصاد والتجارة لتقديم ما يلزم من معلومات وتنفيذ ما يلزم بشأن الإعداد لمتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية"².

وتتمثل مهام مديرية منظمة التجارة العالمية بما يلي :

- 1- نقطة اتصال مع سكرتارية منظمة التجارة العالمية.
- 2- تولى أمانة اجتماعات اللجنة الوطنية العليا واللجان الفرعية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتنسق مع كافة الجهات الممثلة في اللجنة.
- 3- إدارة ملفات المفاوضات وتحضر الوثائق اللازمة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتقوم بإعداد مذكرة سياسة التجارة الخارجية السورية لتقديمها إلى منظمة التجارة العالمية ومراجعتها وتتابع ما يلزم بهذا الشأن وفي موضوع سياسة التجارة الخارجية.
- 4- التنسيق مع الجهات السورية بما يلزم لتلاءم سياساتها مع أحكام وقوانين منظمة التجارة العالمية، وتقديم المشورة اللازمة لذلك.
- 5- متابعة عملية تطوير وتحديث التشريعات المحلية قبيل وأثناء وبعد الانضمام إلى المنظمة، وترفع الاقتراحات المناسبة بهذا الخصوص.

¹ - الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية: «www.wto.org/english/news_e/news10_e/gc_04may10_e.htm»

² - الموقع الإلكتروني لمديرية منظمة التجارة العالمية: «www.wtosyria.com» .

6- الإشراف على تنظيم اجتماعات اللجان الفنية الخاصة بعملية الانضمام ولجان التتبع والتنفيذ لما بعد الانضمام وذلك بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية وتشرف على تنفيذ توصيات هذه اللجان.

7- تعمل على نشر الوعي لدى القطاعين العام والخاص حول مواضيع منظمة التجارة العالمية.

8- متابعة المساعدات الفنية الخاصة بمواضيع منظمة التجارة العالمية المقدمة من المنظمة أو من الجهات والمنظمات الأخرى المانحة وتقوم بالمتابعة لضمان إفادة الوزارة والمؤسسات التابعة لها والجهات والوزارات المعنية واللجان المختصة بالانضمام من هذه المساعدات.

9- المساهمة في تطوير علاقات الجمهورية العربية السورية مع التجمعات التجارية الإقليمية المنضوية تحت إطار منظمة التجارة العالمية، وتقديم المقترحات لنفاذ أفضل للسلع والخدمات السورية إلى أسواقها.

10- دراسة الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات الجماعية والدولية التي تقع في مجال منظمة التجارة العالمية وتصب في المصلحة الوطنية لسورية وتبين أهمية وأسباب الانضمام إليها.

11- إبداء الرأي في مشاريع الاتفاقيات والبروتوكولات والعقود التي ستبرم بين سورية والدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حول مدى انسجامها مع أحكام وقوانين منظمة التجارة العالمية.

12- المشاركة في الجولات التفاوضية التجارية والاقتصادية متعددة الأطراف واللجان المنبثقة عنها في إطار منظمة التجارة العالمية وتتابع قراراتها وتساهم في اجتماعاتها وتقدم الدراسات والمقترحات حول المواضيع التي تبحثها.

13- تولي عملية المفاوضات بشأن تحرير تجارة الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية أو التي ترتبط موادها باتفاقيات المنظمة وتعتبر المنسق للسياسة السورية بشأنها وتولى ما تكلف به من مهام في هذا الشأن وتقدم التقارير والتوصيات اللازمة لذلك.

يحاكي الهيكل التنظيمي لمديرية منظمة التجارة العالمية ما هو موجود في منظمة التجارة العالمية حيث يميز بين ثلاثة أقسام رئيسة ضمن دائرة اتفاقيات المنظمة ستصبح مستقبلاً كل منها دائرة مستقلة بالنظر إلى حجم عملها وهي حالياً:

1- شعبة السلع.

2- شعبة الخدمات.

3- شعبة الجوانب التجارية للملكية الفكرية

4- إضافة إلى وجود دائرة للدراسات والاستشارات

5- ودائرة السكرتارية وتنسيق المفاوضات

شكلت لجان الإعداد لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية المشكلة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 1006 وتاريخ 2007/3/6، كما تم اتخاذ عدة إجراءات من شأنها أن تهيئ البيئة المناسبة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، و كان من أبرزها:

- إعداد عدد كبير من المستندات لشرح السياسة الخارجية السورية، وتعديل العديد من القوانين والتشريعات (مثل قانون المنافسة، قانون الاستثمار).

- تم إعداد بعمليات التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وغيرها من القيود الغير جمركية.

- تم السماح بوجود قطاعات خدمية خاصة مثل المصارف أو شركات التأمين فضلاً عن إحداث هيئة الأوراق المالية.

- قامت سورية بتحليل الوضع الراهن لقطاع التجارة لمعرفة نقاط الضعف والقوة ووضع الحلول والبرامج اللازمة لضمان تسهيل حركة التجارة وهذا ما أكدت عليه الخطة الخمسية العاشرة حيث وضعت سياسات التجارة الخارجية وفق ما يلي:

وجود سوق داخلية منظمة فعالة تعمل من خلال مؤسسات السوق على تأمين السلع المحلية والمستوردة والإستراتيجية بعيداً عن الاحتكار والمضاربة وتضمن استقرار السلع وتحقيق التوازن بين العرض والطلب في الأسواق وفق: إعادة هيكلة الهيئات الناظمة لعمل التجارة الداخلية - تقوية الاتصال والتكامل بين القطاعات المنتجة والمسوقة - تعزيز قوى السوق المنافسة وإزالة الاحتكار - تحقيق التوازن بين الدخول والأسعار.

- إصدار قانون حماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية والذي دخل حيز التنفيذ مطلع العام 2007، و صدور قانون حماية الملكية الصناعية والتجارية والرسوم والنماذج، وقانون التجارة عام 2008، إضافةً إلى قانون الشركات وقانون حماية المستهلك التي وصلت إلى مراحل أخيرة بغية إصدارها.

العمل متواصل لإصدار حوالي 10 قوانين جديدة لتوفير الأطر التشريعية اللازمة لاقتصاد السوق لاجتماعي (قانون المنافسة ومنع الاحتكار - قانون الغذاء - تعديل قانوني التموين والتسعير وقمع الغش والتدليس وتوحيدهما بقانون واحد - قانون نقابة المحاسبين القانونيين -

قانون فروع ووكالات الشركات الأجنبية - قانون العلامات والنماذج الصناعية - مشروع قانون البراءات).

- متابعة الجهود لتلبية متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الصعيد الوطني وبناء القدرات المحلية وحشد الدعم لطلب سورية.

ولا بد لنا من الإشارة إلى أن الحكومة السورية منذ عام 2002 سعت و بشكل كبير إلى التحرر الاقتصادي و إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، وقد برز ذلك من خلال مجموعة الإصلاحات التي حققتها على صعيد السياسة النقدية مثل السماح بإنشاء المصارف الخاصة و الاتجاه نحو تعويم العملة وربطها بسلة عملات من جهة، وعلى صعيد السياسات المالية من خلال تخفيض معدلات الضرائب والرسوم الجمركية لتساير تقريبا معدلات الدول المجاورة من جهة أخرى¹. و في ضوء تلك السياسات فقد حصلت سورية في مؤشر الحرية الاقتصادية على المرتبة 140 من أصل 179 دولة، متقدمة في قيمة المؤشر 1.6 نقطة حيث أصبحت قيمة المؤشر 51.3 و ذلك بمقياس من 0 (الأقل حرية) و يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية عن معهد "Heritage Foundation" وصحيفة "Wall Street" سنويا منذ عام 1995²، حيث يمثل هذا المؤشر أداة فعالة في أيدي صانعي القرار الاستثماري والسياسة الاقتصادية، ويستقطب اهتماما متناميا بنتائجه ، ويرتكز هذا المؤشر على 10 مقاييس متعلقة بالانفتاح الاقتصادي، و التشريعات و القوانين، والتنافسية، وتوصل التقرير إلى أنه يوجد علاقة ايجابية بين الحرية الاقتصادية و الازدهار، ذلك أن الدول التي ترتفع فيهل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد حققت مراتب مرتفعة في هذا المؤشر، كما تساعد الحرية الاقتصادية على تحسين نوعية الحياة بشكل عام، وتعزيز التقدم السياسي و الاجتماعي. و إن المتغيرات المستخدمة في قياس الحرية الاقتصادية هي³:

1- حرية ممارسة الأعمال: ويتم حسابها من خلال بيانات رقمية لثلاث من مراحل ممارسة أنشطة الأعمال وهي

● بدء النشاط التجاري.

● استخراج تراخيص البناء.

● تصفية النشاط التجاري.

¹ - حوراني، أكرم: « انعكاسات العولمة المالية على البلدان النامية – حالة سورية »، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، 2011م، ص20.

² - الموقع الإلكتروني الرسمي لمعهد Heritage Foundation « www.heritage.org ».

³ - المرصد الوطني للتنافسية: « سورية في تمكين التجارة العالمية 2010 »، دمشق، سورية، ص 34.

2- حرية التجارة: و تحسب من خلال معدل التعرفة الجمركية، والقيود غير الجمركية، والتي تتضمن ما يلي:

القيود الكمية على الاستيراد والتصدير: مثل حصص الاستيراد، وقيود الصادرات، وحظر الاستيراد والتصدير.

• القيود السعرية: مثل مكافحة الإغراق.

• القيود التنظيمية: مثل منح التراخيص، ومعايير الصحة و السلامة، والتعبئة والتغليف واللاصقات، و العلامة التجارية.

• قيود الاستثمار: مثل القيود على تحويل الأموال.

• قيود الجمارك مثل إجراءات التخليص الجمركي.

• تدخل الحكومة: مثل الإعانات و المساعدات ، والتأمين الاجتماعي، والمنافسة.

3- الحرية المالية:

وتحتسب من ثلاث متغيرات رقمية وهي:

• أعلى ضريبة على الرواتب والأجور.

• أعلى ضريبة على الأرباح.

• الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي.

5- الإنفاق الحكومي: وتحسب من خلال الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي،

ومساهمة الحكومة في النشاط الاقتصادي.

5- الحرية النقدية: وتحسب من خلال متغيرين، هما:

معدل التضخم للسنوات الثلاث الأخيرة.

تحكم الحكومة بالأسعار.

6- حرية الاستثمار: وتحسب من خلال المتغيرات التالية:

• القيود على الاستثمار الأجنبية ، وشفافية القوانين المتعلقة بها.

• القيود المفروضة على قطاعات معينة.

• المصادرة بدون تعويض.

• القيود على النقد الأجنبي.

• القيود على رأس المال.

7- حرية المؤسسات المالية :

وتحسب من خلال المتغيرات التالية:

- التشريعات المتعلقة بالقطاع المالي.
- مستوى دخل الحكومي في القطاع المالي.
- صعوبة افتتاح مؤسسات مالية.
- تأثير الحكومة على منح الائتمان.

8- حقوق الملكية: ويقاس مدى حماية حقوق الملكية الخاصة، ودرجة نفاذ القوانين.

9- الفساد: وتحسب من خلال مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية.

10- حرية العمالة: وتحسب من خلال 6 متغيرات رقمية تأخذ أوزاناً متساوية وهي:

- نسبة الحد الأدنى للأجر إلى متوسط القيمة المضافة للعامل الواحد.
- صعوبة التعيين.

• صعوبة التسريح، والفترة القانونية للإخطار بالفصل.

وفيما يلي قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية لسورية خلال السنوات من 2006 و حتى 2011 :

الجدول (1-1)

قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية لسورية خلال السنوات من 2006 و حتى 2011

عام 2011	عام 2010	عام 2009	عام 2008	عام 2007	عام 2006	
55.9	59.2	61.4	53.8	58.4	58.9	حرية ممارسة الأعمال
65.4	54	54	54	54	54	حرية التجارة
84.6	87	87	86.2	82.4	80.1	الحرية المالية
85.3	80.2	74.9	60.3	58.3	67.1	الإفناق الحكومي
69.7	63.3	67.2	66.2	69	72.1	الحرية النقدية
20	20	40	30	30	30	حرية الاستثمار
20	20	20	10	10	30	حرية المؤسسات المالية
30	25	30	30	30	30	حقوق الملكية
26	21	24	29	34	34	الفساد
55.8	67.7	54.9	52.1	57	56.3	حرية العمالة
51.3	49.4	51.3	47.2	48.3	51.2	الحرية الاقتصادية

مصدر الجدول: المرصد الوطني للتنافسية - « سورية في تمكين التجارة العالمية 2010 » ، دمشق ، سورية ، ص 34
ولتحقيق النمو في الاقتصاد السوري لا بد من التوجه نحو زيادة مشاركته في الاقتصاد العالمي،
و الوصول إلى الأسواق الدولية، عبر نيل عضوية النظام التجاري القائم على القواعد المتعددة
الأطراف والمعروف بمنظمة التجارة العالمية، وذلك عبر تحقيق البنية الاقتصادية الحقيقية،

التي تمكن الاقتصاد السوري من المشاركة الحقيقية في السوق العالمية، والوصول إلى تقديم خدمات تنافسية تؤدي دورها إلى اللحاق بركب الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات و التي تنظمها منظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال إجراء عملية التكيف والتأقلم الاقتصادي مع اقتصاد السوق، وما يستلزم كل منهما من بناء مؤسسات اقتصاد السوق وآلياته من الشفافية والمنافسة¹.

ولا بد لنا من الإشارة إلى أن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية أصبح أمراً ضرورياً في إطار السياسة الحالية المتجهة نحو الاندماج بالاقتصاد العالمي و انطلاقاً من عدم إمكانية العيش خارج هذا النظام التجاري الدولي الجديد الذي يشكل دعامة أساسية من دعائم النظام العالمي إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، كما إن الانضمام سيشجع سورية المساهمة في صياغة وبناء هذا النظام ولا سيما وأن بقائها خارجه لن يحول دون تأثيرها بكافة الاتفاقات التي عقدت أو ستعقد في إطاره.

¹ - عطيرة، عبير: «إعادة هيكلة الاقتصاد السوري لدخول اقتصاد السوق ومنظمة التجارة العالمية» ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27 ، العدد 1 ، 2005م، ص 103 .

الفصل الثاني: القطاع المصرفي في الاقتصاد السوري
المبحث الأول: خصائص ومؤشرات في الاقتصاد السوري
المبحث الثاني: هيكل القطاع المصرفي السوري
المبحث الثالث: أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع المصرفي السوري
المبحث الرابع: القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري
المبحث الخامس: دراسة مقارنة بين القطاع المصرفي السوري
و بعض الدول الأعضاء والمراقبين في منظمة التجارة العالمية

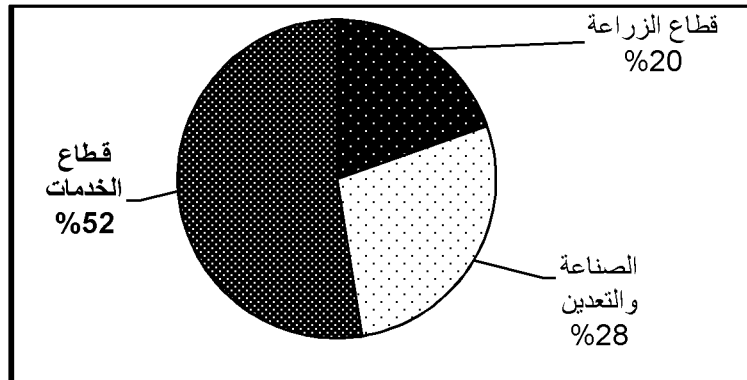
الفصل الثاني: القطاع المصرفي في الاقتصاد السوري

يتفاعل القطاع المصرفي تأثيراً وتأثراً بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما يمثل هذا القطاع عصب الحياة الاقتصادية، حيث يلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد من خلال دفع عجلة النمو، كما يمثل المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية و ذلك من خلال إمدادها بالأموال اللازمة، وكلما كانت الأسس في بناء هذا القطاع قوية ومتينة وقائمة على التخطيط العلمي و زاخرة بالكفاءة والخبرة والثقة كلما استطاع هذا القطاع المساهمة في خطط التنمية و الاستثمار على صعيد البناء و النمو الاقتصادي واستطاع أخذ دوره بشكل حقيقي كدعامة أساسية في الاقتصاد السوري، ومن اجل التعرف على هذا الدور المتنامي للقطاع المصرفي في الاقتصاد السوري، و على حجم مساهمته في الناتج المحلي، كان لابد من تسليط الضوء على العديد من النقاط الهامة في هذا القطاع وتناولها بشي من التفصيل.

المبحث الأول - خصائص ومؤشرات في الاقتصاد السوري:
الاقتصاد السوري اقتصاد متنوع الموارد والإمكانات وتسهم القطاعات الاقتصادية المتعددة في تكوين الناتج المحلي لهذا الاقتصاد والذي بلغت قيمته بسعر السوق /2,791,775/ مليون ليرة سورية لعام 2010، حيث بلغت قيمة مساهمة قطاع الخدمات /1,465,988/ مليون ليرة سورية وبنسبة (52%) من هذا الناتج، بينما بلغت قيمة مساهمة قطاع الصناعة /778,312/ مليون ليرة سورية أي بنسبة مساهمة (28%) من هذا الناتج، وبلغت قيمة مساهمة قطاع الزراعة /547,475/ مليون ليرة سورية وبنسبة (20%)¹، و يوضح الشكل (1-2) نسبة مساهمة كل من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010:

الشكل (1 - 2)

نسبة مساهمة كل من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 (بالأسعار الجارية)



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

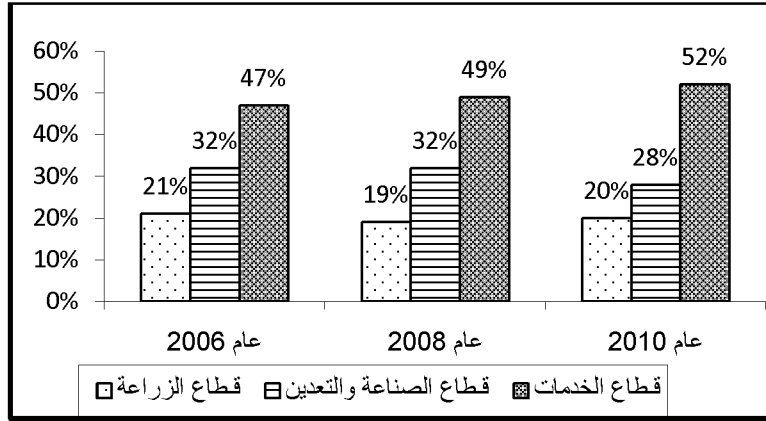
مصدر الشكل: المكتب المركزي للإحصاء، « المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل الحسابات القومية»، دمشق، سورية، ص451.

¹ - المكتب المركزي للإحصاء: « المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل الحسابات القومية»، دمشق، سورية، ص451.

و لقد حقق قطاع الخدمات نمواً خلال السنوات الأخيرة إذ بلغت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 حوالي (52%) بعد أن كانت (49%) في العام 2008، و(47%) في العام 2006 وقد تحققت هذه الزيادة على حساب كل من القطاع الزراعي والصناعي فالقطاع الزراعي تراجع مساهمته في تكوين الناتج من (21%) في عام 2006 إلى (20%) في عام 2010 كما انخفضت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج من (32%) عام 2006 إلى (28%) عام 2010 ، ويأتي انخفاض مساهمة كل من قطاع الزراعة والصناعة في الناتج المحلي نظراً لزيادة نسبة مساهمة قطاع الخدمات، و يوضح الشكل (2-2) تطور نسبة مساهمة كل من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي من عام 2006 حتى عام 2010 :

الشكل (2 - 2)

تطور نسبة مساهمة كل من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي



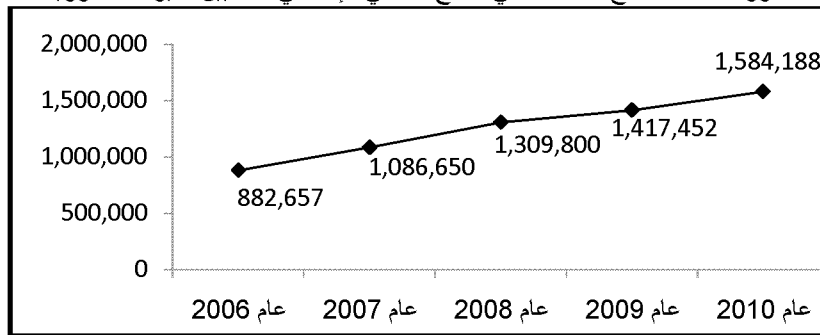
تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: المكتب المركزي للإحصاء، « المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل الحسابات القومية»، دمشق، سورية، ص 471.

و يوضح الشكل (3-2) تطور مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي،

الشكل (3 - 2)

تطور مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي - ملايين الليرات السورية



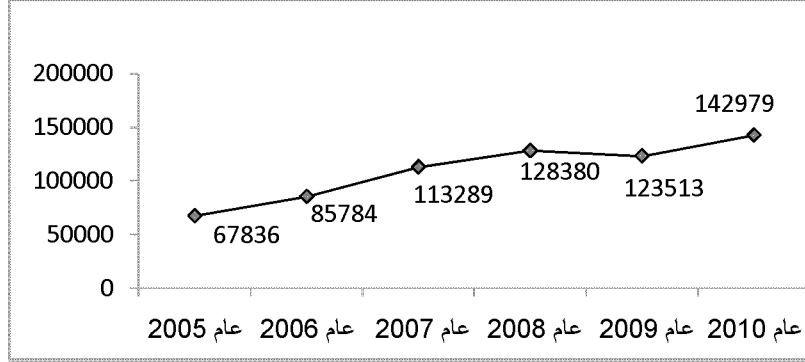
تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: المكتب المركزي للإحصاء، « المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل الحسابات القومية»، دمشق، سورية، ص 471.

و لقد شهدت مختلف الأنشطة الخدمية تطوراً ملحوظاً لاسيما قطاع المال والتأمين الذي بلغت نسبة مساهمته في تكوين الناتج (5%) في العام 2010 و بمقدار /142,979/ مليون ليرة سورية محققاً بذلك نمواً عن العام السابق بمقدار /19,466/ مليون ليرة سورية كما يشير الشكل (2-4) إلى تطور مساهمة قطاع المال والتأمين في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (2 - 4)

تطور مساهمة قطاع المال والتأمين في الناتج المحلي الإجمالي - ملايين الليرات السورية



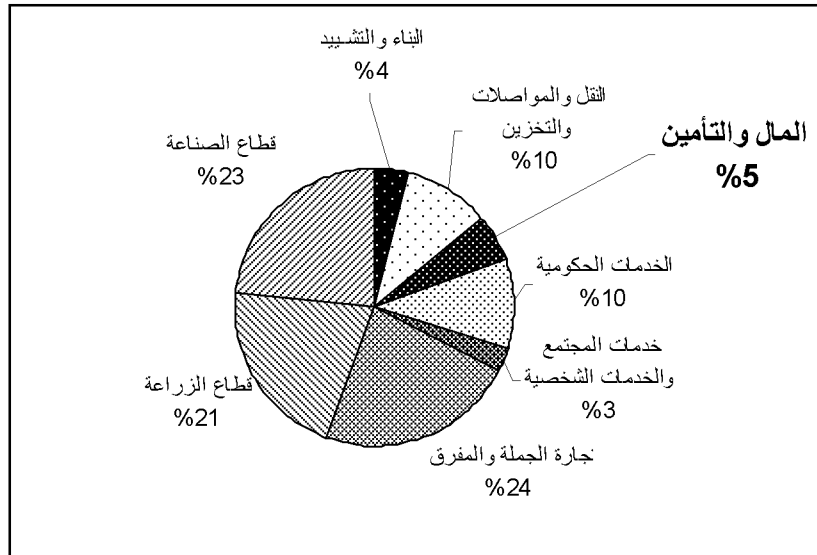
تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: المكتب المركزي للإحصاء، «المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل الحسابات القومية»، دمشق، سورية، ص 471.

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي فقد اختلفت تلك النسب و يوضح الشكل (2-5) نسبة مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي السوري لعام 2010:

الشكل (2 - 5)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية حسب النشاط في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010



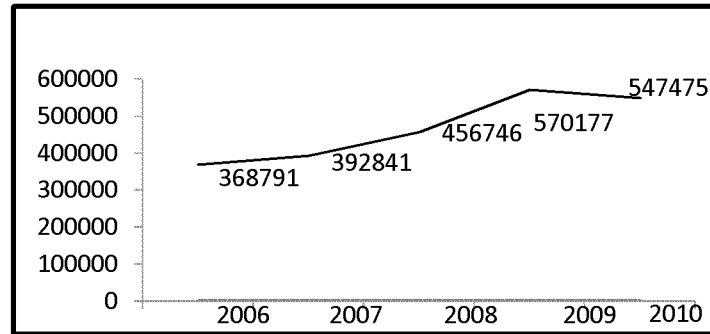
تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: المكتب المركزي للإحصاء، «المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل الحسابات القومية»، دمشق، سورية، ص 471.

أما بالنسبة لقطاع الزراعة فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي السوري في الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 حوالي (20%) ، وبما يعادل /547,475/ مليون ليرة سورية، واستمر انخفاض الأهمية النسبية لناتج القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في ضوء الزيادات المرتفعة للأهمية النسبية لناتج قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ، و على الرغم من أهمية الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي إلى أن الزراعة في سورية ما تزال تتصف بأنها زراعة بدائية، و يعود ذلك إلى الخصائص التي يتصف بها من ضيق مساحة الأراضي الزراعية حيث شكلت المساحة القابلة للزراعة (32.1%) من إجمالي مساحة الأراضي السورية، وقد بلغت المساحة المستثمرة منها (93.9%). كما تتصف الزراعة السورية بأنها زراعة بعلية تعتمد كثيرا على مياه الأمطار حيث بلغت مساحة الأراضي المروية فقط (29.6%). كما يعاني هذا القطاع من ضعف المكننة حيث لا زالت الأساليب الزراعية التقليدية هي السائدة فالمكننة الزراعية لا تزال محدودة ودون المستوى المطلوب¹. و يوضح الشكل (2- 6) تطور مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي من عام 2006 وحتى عام 2010 :

الشكل (2 - 6)

تطور مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي - ملايين الليرات السورية



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

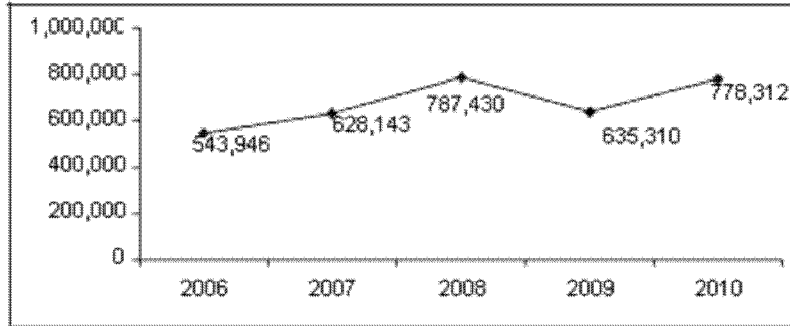
مصدر الشكل: المكتب المركزي للإحصاء: « المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل الحسابات القومية»، دمشق، سورية، ص471.

كما يسهم القطاع الصناعي بنسبة (28%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010، وقد تراجع نسبة مساهمته في تكوين الناتج بعد أن كانت بحدود (32%) في العام 2006، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة (57.7%) من إجمالي الإنتاج الصناعي السوري لعام 2010 في حين شكلت الصناعات الاستخراجية نسبة (38.4%) بينما اقتصر مساهمة

¹ - الخليل، فادي : « القطاع الزراعي في سورية - الخصائص ، الواقع والآفاق »، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، جامعة تشرين، سورية، المجلد 31، 2009م، ص4.

صناعة الماء والكهرباء على (3.9%) منه¹. و يوضح الشكل (2-7) تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي من عام 2006 وحتى عام 2010:

الشكل (2 - 7)
تطور مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي ملايين الليرات السورية



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: المكتب المركزي للإحصاء، « المجموعة الإحصائية لعام 2011، الحسابات القومية»، دمشق، سورية، عام 2011، ص 471.

أما بالنسبة لعدد العاملين في القطاع الاقتصادية فقد احتل عدد العاملين في قطاع الخدمات أعلى قيمة بين القطاعات الأخرى في عام 2010 وقد بلغت حوالي /3,499,948/ عامل بين قطاع عام وقطاع خاص وقطاعات أخرى من مجموع العاملين في سورية والبالغ عددهم /5,054,456/ عامل بينما بلغت نسبة العاملين في قطاع الزراعة /724,012/ عامل وفي قطاع الصناعة /830,496/ عامل، أي أن نسبة العاملين في قطاع الخدمات هو (69%) من مجموع العاملين في سورية لعام 2009، وهي نسبة كبير جدًا تفوق مجموع العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى وهو ما يعكس أهمية هذا القطاع في استيعاب القوى العاملة الوطنية².

أما بالنسبة لتوزيع العاملين في القطاعات الخدمية فقد بلغت نسبة العاملين في قطاع التجارة والفنادق والمطاعم /819,006/ عامل أي بنسبة (18%) من مجموع العاملين في سورية، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات /380,187/ عامل أي بنسبة (8%)، وأما قطاع المال والتأمين فقد بلغت /112,299/ عامل أي بنسبة (3%)، وقطاع البناء و التشييد/808,668/ عامل وبنسبة (16%).

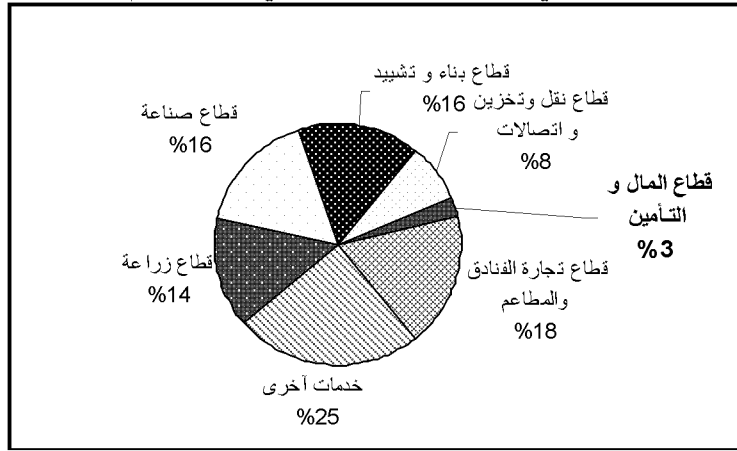
2- المكتب المركزي للإحصاء: « المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل الصناعة»، دمشق، سورية، ص 471.

² - المكتب المركزي للإحصاء: « المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل القوة البشرية والقوة العاملة»، دمشق، سورية، عام 2011، ص 471.

و يوضح الشكل (8-2) نسبة القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية في سورية لعام 2010:

الشكل (8 – 2)

نسب العاملين في القطاعات الاقتصادية في سورية لعام 2010



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: المكتب المركزي للإحصاء: «المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل القوة البشرية والقوة العاملة»، دمشق، سورية.

ومن الملاحظ أنه قد بلغت نسبة العاملين في قطاع المال و التأمين 3% من نسبة مجموع العاملين في سورية، ونرى أن هذه النسبة قليلة جدا لذلك لا بد لهذا القطاع بوصفه محرك رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن يأخذ دور حقيقي في خلق فرص عمل جديدة قادرة على استيعاب قوة العمل الآخذة بالازدياد، والتي يمكن لها أن تتحول إلى مصدر ضغط اجتماعي وسياسي ومالي.

المبحث الثاني - هيكل القطاع المصرفي في الاقتصاد السوري:
لقد شهد القطاع المصرفي السوري تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة، وهو ما يعتبر نتيجة للإصلاحات الكبيرة التي طالت هذا القطاع والتي ساهمت في بناء قطاع مصرفي يتسم بالتنوع والانفتاح والقدرة على التطور المستمر، ويقوم هذا القطاع على قاعدة عريضة ومتنوعة من المصارف العامة والخاصة والإسلامية، إضافة إلى البنية التشريعية الحديثة للقطاع المصرفي في تنويعه تعميقه سواء من حيث عدد المؤسسات المالية أو نوعية الخدمات المقدمة وجودتها وسرعتها، وبالنسبة لهيكل القطاع المصرفي في الاقتصاد السوري فيعمل تحت رقابة مصرف سورية المركزي في السوق السورية ستة مصارف عامة جنباً إلى جنب وبالتنافس مع أحد عشر مصرفاً خاصاً تقليدياً وثلاثة مصارف إسلامية، ويوضح الجدول (1-2) المصارف العاملة في سورية بالإضافة إلى عدد فروعها:

الجدول (1-2)

المصارف العاملة في سورية

المصارف العامة							
اسم المصرف	المصرف المركزي	المصرف التجاري السوري	المصرف الصناعي	المصرف الزراعي التعاوني	المصرف العقاري	المصرف التسليف الشعبي	المصرف التوفير
عدد الفروع	12	69	17	106	23	65	13
المصارف الخاصة							
اسم المصرف	مصرف بييمو السعودي الفرنسي	مصرف سورية والمهجر	مصرف الدولي للتجارة التمويل	البنك العربي	بنك عودة	بنك بيبيلوس	بنك سورية والخليج
عدد الفروع	35	24	30	20	21	10	12
اسم المصرف	بنك الاردن - سورية	بنك فرنسبنك - سورية	بنك الشرق	بنك قطر الوطني - سورية			
عدد الفروع	9	6	4	9			
المصارف الإسلامية							
اسم المصرف	بنك الشام	بنك سورية الدولي الإسلامي	بنك البركة - سورية				
عدد الفروع	7	19	2				

تم إعداد الجدول من قبل الباحث

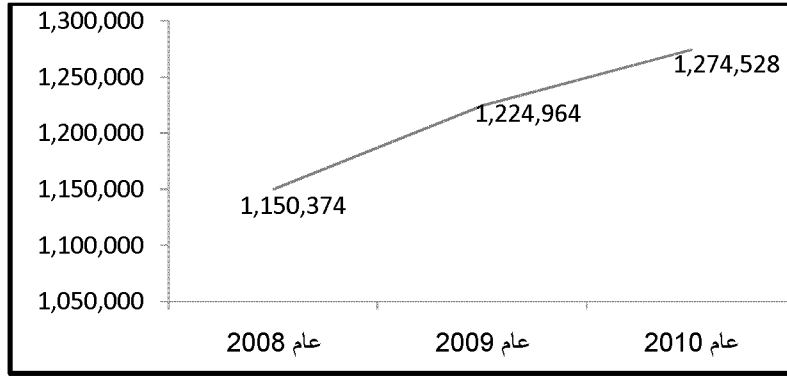
مصدر الجدول: المكتب المركزي للإحصاء: «المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل المالية»، دمشق، سورية، ص411.

1 - مصرف سورية المركزي: يعتبر مصرف سورية المركزي قلب الجهاز المصرفي، وهو عبارة عن مؤسسة نقدية عامة تقوم بوظيفة وكيل مالي للدولة ومسؤول عن سياساتها النقدية، والإشراف والرقابة على النشاط المصرفي بشكل عام، ومن أهم الوظائف الرئيسية التي يقوم بها عملية إصدار النقد الوطني تبعاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني، والمحافظة على استقرار قيمتها، كما يعمل على إصدار الأسناد الوطنية العامة لمختلف الأجل، ويقوم بالاحتفاظ باحتياطات البلد

من الأرصدة النقدية الأجنبية، كما يقوم بالإشراف و الرقابة على البنوك العامة والخاصة العاملة في سورية. أما بالنسبة لموجودات مصرف سورية المركزي فقد حققت في العام 2010 زيادة قدرها 4% عن العام 2009 حيث بلغ إجمالي الموجودات في عام 2010 حوالي /1,274,528/ مليون ليرة سورية إي بزيادة قدرها /49,564/ مليون ليرة سورية عما كانت عليه في نهاية عام 2009، ويعود ذلك إلى زيادة الموجودات المحلية بشكل رئيسي و التي ازدادت بمقدار /49,297/ مليون ليرة سورية في عام 2010 مقارنة بنهاية العام 2009 لتصل إلى /1,032,290/ مليون ليرة سورية، في حين وصلت الموجودات الأجنبية إلى /242,238/ مليون ليرة سورية في عام 2010 مقابل /241,971/ مليون ليرة سورية في نهاية عام 2009¹. و يوضح الشكل (2-9) تطور موجودات مصرف سورية المركزي، كما يوضح الشكل (2-10) تطور قيمة كل من الموجودات المحلية والأجنبية في مصرف سورية المركزي.

الشكل (2 - 9)

تطور موجودات مصرف سورية المركزي - ملايين الليرات السورية

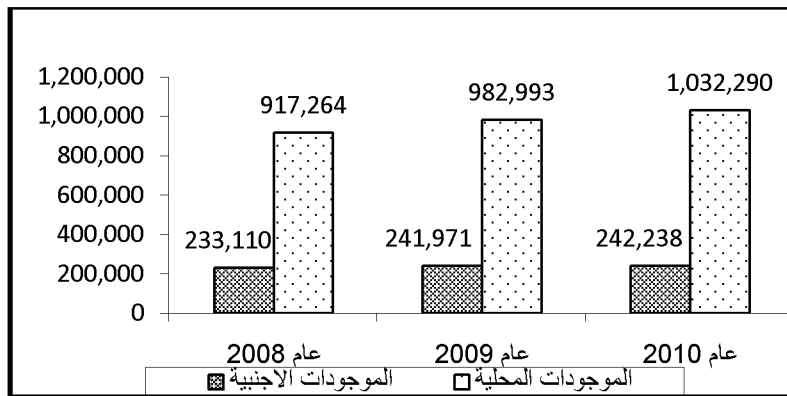


تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: المكتب المركزي للإحصاء: «المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل المالية»، دمشق، سورية، ص 413.

الشكل (2 - 10)

تطور الموجودات المحلية و الأجنبية في مصرف سورية المركزي - ملايين الليرات السورية



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: المكتب المركزي للإحصاء: «المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل المالية»، دمشق، سورية، ص 413.

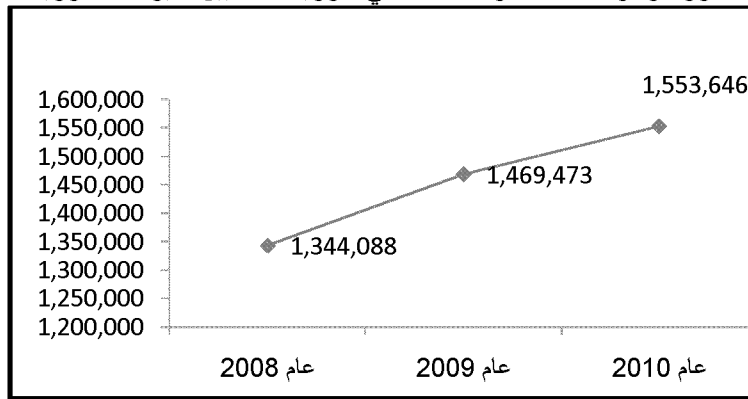
¹ - المكتب المركزي للإحصاء: «المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل المالية»، دمشق، سورية، ص 413.

2- المصارف العامة السورية: تتألف المصارف العامة في سورية من:

- ا- المصرف التجاري السوري: ويقدم هذا المصرف الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة.
 - ب - المصرف الزراعي: يهدف إلى دعم وتمويل القطاع الزراعي.
 - ج - المصرف العقاري: يهدف إلى دعم القطاع التعاوني السكني.
 - د - مصرف توفير البريد: غايته قبول ودائع التوفير وإدارتها وإعادتها لأصحابها عند الطلب بعد إضافة الفوائد عليها.
 - هـ - مصرف التسليف الشعبي: هدفه تقديم التسهيلات المصرفية لذوي الدخل المحدود وللنات القطاعية والإنتاجية الخاصة كالأطباء والصيادلة.
 - و- المصرف الصناعي: و يهدف إلى دعم القطاع الصناعي والحرفي.
- أما فيما يتعلق بموجودات المصارف العامة السورية فقد بلغ إجمالي الموجودات في هذه المصارف حوالي /1,553,646/ مليون ليرة سورية في عام 2010 وبزيادة قدرها /84,713/ مليون ليرة عن عام 2009 والبالغة /1,469,473/ مليون ليرة سورية ، وقد وصل حجم الموجودات المحلية لدى المصارف العامة في عام 2010 حوالي /1,292,229/ مليون ليرة سورية مقابل /1,212,952/ مليون ليرة سورية عام 2009 في حين ازدادت الموجودات الأجنبية لديها بشكل طفيف من /256,521/ مليون ليرة سورية في عام 2009 إلى /261,417/ مليون ليرة سورية في عام 2010. و يوضح الشكل (2-11) تطور موجودات المصارف العامة السورية، كما يوضح الشكل (2-12) قيمة الموجودات المحلية والأجنبية في تلك المصارف.

الشكل (2 - 11)

تطور موجودات المصارف العامة في سورية - ملايين الليرات السورية

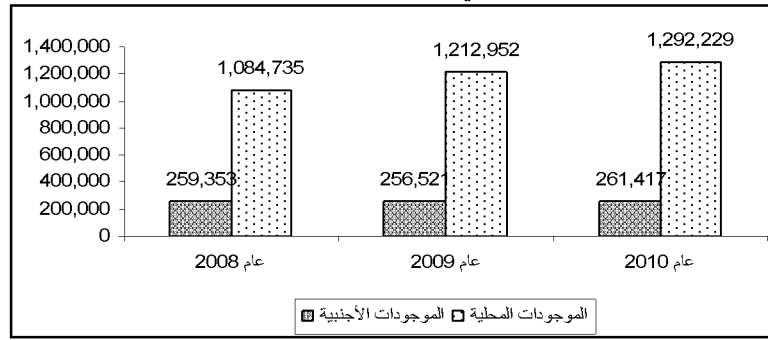


تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: المكتب المركزي للإحصاء: «المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل المالية»، دمشق، سورية، ص414

الشكل (2 - 12)

تطور الموجودات المحلية والأجنبية في المصارف العامة السورية - ملايين الليرات السورية



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: المكتب المركزي للإحصاء، «المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل المالية»، دمشق، سورية، ص 414

3- المصارف الخاصة:

شهد العام 2001 تطوراً لافتاً ومهماً وبداية مرحلة جديدة على صعيد إصلاح القطاع المالي والمصرفي في سورية وتسهيل عملية تحرير هذا القطاع، وهذا التطور تمثل بإصدار القانون رقم 28 لعام 2001 والذي يجيز للمصارف الخاصة بفتح فروع لها في سورية ومزاولة النشاط المصرفي الخاص.

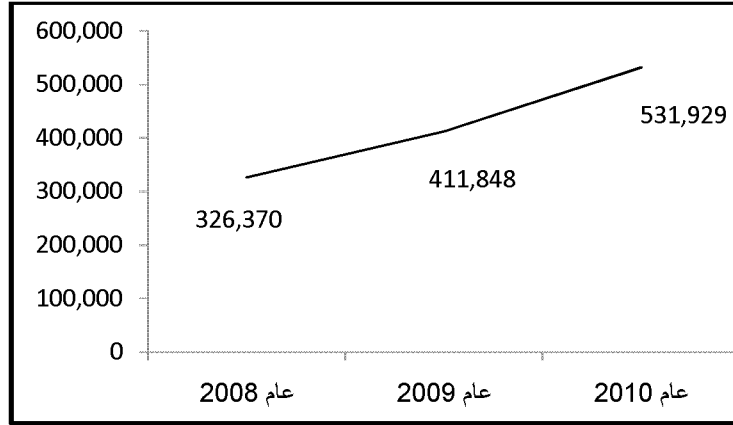
وتجدر الإشارة إلى أن المصارف الخاصة في سورية لم تقم لمنافسة المصارف العامة، بل على العكس لتكون رديفة وداعمة لها على الساحة الاقتصادية، باعتبار أنها تخضع لرقابة المصرف المركزي، وتتميز هذه المصارف بقدرتها على التعامل مع الزبائن على اختلاف أنواعهم، وتقديم الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية لكل القطاعات المالية وفق الإمكانيات المتوفرة لديها، وقد بلغ عدد هذه المصارف 11 مصرفاً حتى عام 2010.

أما بالنسبة لموجودات المصارف الخاصة فقد وصل إجمالي موجودات المصارف الخاصة التقليدية إلى /531,929/ مليون ليرة سورية في عام 2010 وبزيادة قدرها /120,081/ مليون ليرة سورية عن عام 2009 حيث بلغت /411,848/ مليون ليرة سورية عام 2009. وكذلك الأمر بالنسبة للموجودات الأجنبية التي ازدادت لتبلغ /124,429/ مليون ليرة سورية في عام 2010 مقارنة بمبلغ /118,296/ مليون ليرة سورية عام 2009.

و يوضح الشكل (2-13) تطور موجودات المصارف الخاصة السورية كما يوضح الشكل (2-14) قيمة كل من الموجودات المحلية والأجنبية في المصارف الخاصة.

الشكل (2-13)

تطور موجودات المصارف الخاصة السورية – ملايين الليرات السورية

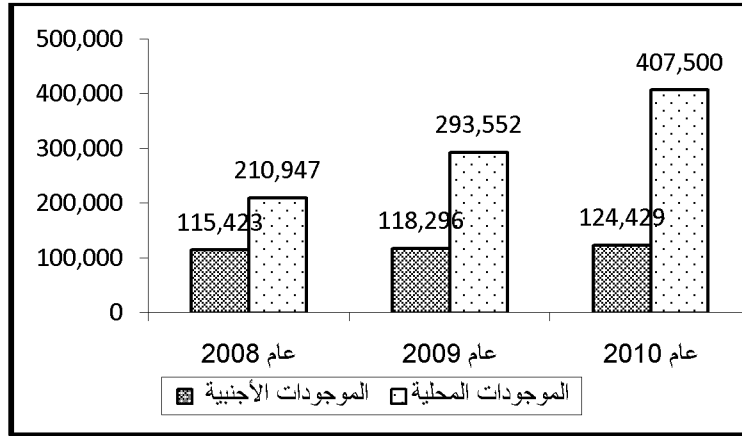


تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: المكتب المركزي للإحصاء: «المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل المالية»، دمشق، سورية، ص 415

الشكل (2-14)

تطور الموجودات المحلية و الأجنبية في المصارف الخاصة السورية - ملايين الليرات السورية



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: المكتب المركزي للإحصاء: «المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل المالية»، دمشق، سورية، ص 415.

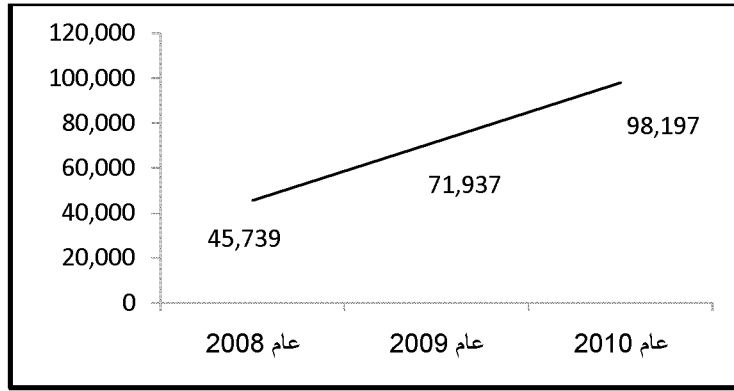
4- المصارف الإسلامية:

لم يقتصر الإصلاح المصرفي في سورية على إنشاء المصارف الخاصة القائمة على التعامل بالفائدة بل تم تقديم خدمة المصارف الإسلامية تلبيةً لاحتياجات الشريحة الأكبر من المجتمع وتنويع تشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة داخل الاقتصاد السوري، ويهدف تعبئة أشمل وأوسع نطاقاً للمدخرات المحلية منعاً لإبقاء أي كمية من هذه الموارد المالية المحلية دون توظيف أو استثمار، مما يساهم برفع مستويات التنمية والنمو، ويساهم كذلك في تعزيز وتطوير العمل المصرفي السوري لمواجهة تحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي، وقد بلغ عدد هذه المصارف ثلاثة مصارف حتى عام 2010. أما فيما يتعلق بموجودات المصارف الخاصة الإسلامية وعلى الرغم من حداثة عهدها إلا أنها حققت نتائج جيدة حيث ازداد حجم الموجودات لديها من

71,937/ مليون ليرة سورية في عام 2009 إلى/98,197/ مليون ليرة سورية في عام 2010 و بزيادة قدرها /26,260/ مليون ليرة سورية وهذا ما يعود إلى ازدياد حجم الموجودات المحلية بشكل رئيسي حيث ارتفعت من /47,676/ مليون ليرة سورية في عام 2009 إلى /78,553/ مليون ليرة سورية في عام 2010، بينما انخفضت الموجودات الأجنبية لديها لتصل إلى /19,644/ مليون ليرة سورية في عام 2010 مقابل /24,261/ مليون ليرة سورية في عام 2009. و يوضح الشكل (2-15) تطور موجودات المصارف الإسلامية السورية، كما يوضح الشكل (2-16) تطور الموجودات المحلية والأجنبية في المصارف الإسلامية:

الشكل (2-15)

تطور موجودات المصارف الإسلامية السورية – ملايين الليرات السورية

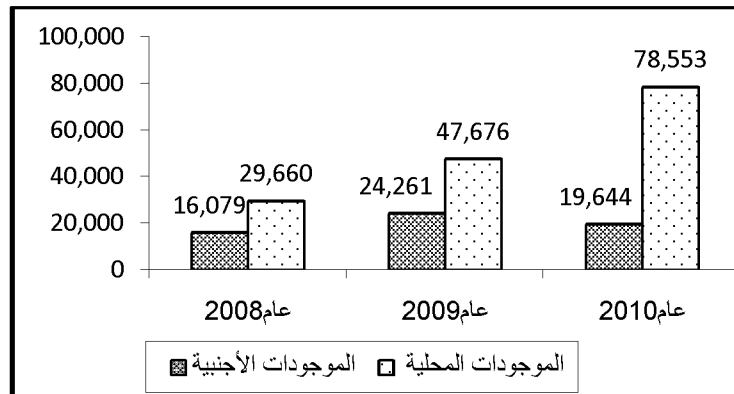


تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: المكتب المركزي للإحصاء: «المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل المالية»، دمشق، سورية، ص 415.

الشكل (2-16)

تطور الموجودات المحلية و الأجنبية في المصارف الإسلامية السورية - ملايين الليرات السورية



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: المكتب المركزي للإحصاء: «المجموعة الإحصائية لعام 2011، فصل المالية»، دمشق، سورية، ص 415.

المبحث الثالث: أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع المصرفي السوري أولاً - أسعار الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة من الأدوات الفعالة للسياسة النقدية للدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتقوم السلطات النقدية باستخدام سعر الفائدة في اتجاهين رئيسيين هما رفع وخفض سعر الفائدة وذلك لإحداث آثار متعاكسة، حيث أن رفع أسعار الفائدة يؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمار وبالتالي تكاليف الإنتاج ومن ثم الأسعار، التي ستعيق بدورها قطاع التصدير عبر خفض الكفاءة التنافسية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى عجز الميزان التجاري. بينما قد يؤدي خفض سعر الفائدة إلى تشجيع الاقتراض لغايات الاستثمار، وبالتالي زيادة الإنتاج والتشغيل والدخول كما يمكن أن يساهم عبر انخفاض تكاليف الإنتاج في زيادة الطلب المحلي، وزيادة الصادرات مما قد يساهم في التحسن في وضع الميزان التجاري ويرتفع معدل النمو. ومن خلال تحليل تطور أسعار الفائدة نجد أن المتوسط السنوي على الودائع بالليرة السورية لأجل سنة من (6.73%) في عام 2009 إلى (6.38%) في عام 2010. بالمقابل فقد انخفض المتوسط السنوي لأسعار الفائدة على القروض قصيرة الأجل الممنوحة بالليرة السورية من (8%) في عام 2011 لتصل إلى مستوى (7.83%) في عام 2010، في حين فقد انخفض المتوسط السنوي لأسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل الممنوحة بالليرة السورية من (9.23%) في عام 2009 بالمقارنة مع (9.20%) في نهاية عام 2010¹، و يوضح الجدول (2-2) تطور أسعار الفائدة على ودائع العملاء كما يوضح الجدول (3-2) تطور أسعار الفائدة على القروض.

الجدول (2 - 2)

أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالليرة السورية لدى المصارف (متوسط مرجح)

المتوسط السنوي لأسعار الفائدة على ودائع الليرة السورية									
البنود	ودائع تحت الطلب	ودائع توفير	الودائع لأجل				شهادات الإيداع	ودائع الأطفال	شهادات الإيداع
			شهر	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة			
2006	0.75%	5%	7.55%	7.62%	7.69%	8.30%	8.57%	9.50%	
2007	0.77%	4.81%	7.06%	7.48%	7.88%	8.33%	8.42%	9.50%	7.01%
2008	0.25%	4.92%	5.26%	5.61%	6.23%	8.30%	8.77%	9.50%	7.49%
2009	0.29%	4.67%	4.98%	5.60%	5.92%	6.73%	8.31%	9.50%	6.20%
2010	0.23%	4.35%	4.91%	5.55%	5.73%	6.38%	7.96%	9.50%	6.24%

مصدر الجدول: مصرف سورية المركزي: «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011» دمشق، سورية، 2011، ص 19.

¹ - مصرف سورية المركزي: «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011» دمشق، سورية، 2011، ص 17.

الجدول (2 - 3)

أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالليرة السورية لدى المصارف (متوسط مرجح)

المتوسط السنوي لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالليرة السورية									
البند	حسم السندات	القروض			الحسابات الجارية المدينة				
		قصيرة الأجل	متوسطة الأجل	طويلة الأجل	ضمانة عينية	ضمانة شخصية	ضمانة أخرى	بدون ضمانة	المتوسط
2006	9.25%	9.55%	9.39%	10.39%	10.06%	9.93%	9.62%	9.50%	9.78%
2007	10.15%	6.67%	10.02%	10.32%	9.81%	9.94%	10.09%	9.67%	9.88%
2008	10.17%	8.04%	8.10%	9.50%	10.06%	9.92%	10.27%	9.36%	9.90%
2009	10.16%	8.00%	8.20%	9.23%	10.05%	9.66%	9.64%	8.97%	9.58%
2010	9.88%	7.83%	8.31%	9.20%	10.07%	9.35%	9.58%	8.86%	9.46%

مصدر الجدول: مصرف سورية المركزي: «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011»، دمشق، سورية، 2011، ص 19.

ثانياً - الودائع لدى المصارف:

شهد إجمالي الودائع بالليرة السورية والعملات الأجنبية لدى المصارف السورية ارتفاعاً بلغ مقداره /101,040/ مليون ليرة سورية ليصل رصيدها إلى /1,344,122/ مليون ليرة حتى نهاية الربع الأول من عام 2011، بالمقارنة مع رصيدها البالغ /1,243,082/ مليون ليرة في نهاية الربع الأول من عام 2010، وقد نجم الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع بشكل رئيسي عن الزيادة في ودائع القطاع الخاص التي بلغت /1,017,259/ مليون ليرة سورية وبنسبة (75.7%) من إجمالي الودائع في نهاية الربع الأول من عام 2011 والتي تتألف من ودائع بالليرة السورية بقيمة /852,096/ مليون ليرة سورية و التي ساهمت بنسبة (63.4%) من إجمالي الودائع في حين بلغت ودائع القطاع الخاص بالقطع الأجنبي /165,164/ مليون ليرة سورية لتشكّل نسبة (12.6%) من إجمالي الودائع في نهاية الربع الأول من عام 2011، أما ودائع القطاع العام فقد ساهمت بنسبة (24.30%) من إجمالي الودائع و التي نتجت عن (20.9%) مساهمة ودائع الليرة السورية المودعة من قبل القطاع العام، بينما شكلت ودائع القطاع العام بالقطع الأجنبي (1.1%) من إجمالي الودائع. أما فيما يتعلق بالتركيب الهيكلي لودائع الليرة السورية للقطاع الخاص وفقاً لاستحقاقاتها، فقد بلغت حصة الودائع لأجل (44%) بالمقابل انخفضت حصة ودائع التوفير إلى نحو (29%) في نهاية الربع الأول من عام 2011، في حين استقرت الودائع تحت الطلب عند مستوى (28%)¹.

و يوضح الجدول (2-4) توزيع الودائع وفقاً للنشاط الاقتصادي، كما يوضح الشكلان (2-17) و (2-18) تطور هذه الودائع وبنيتها.

¹ - مصرف سورية المركزي: «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011»، دمشق، سورية، 2011، ص 21.

الجدول (4-2)

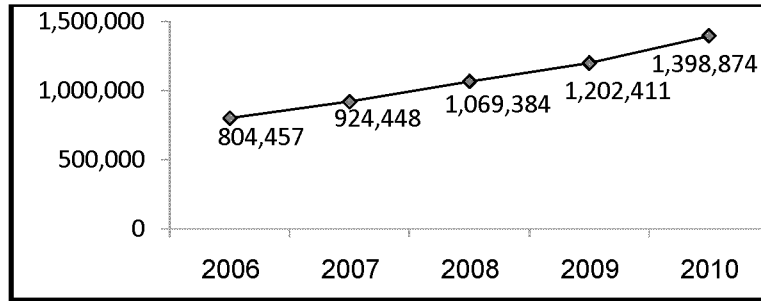
توزيع الودائع وفقاً للقطاع العام و الخاص باستثناء التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية . مليون ليرة سورية

الرصيد في الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					البند
2011	2010	2010	2009	2008	2007	2006	
1,163,713	1,059,998	1,207,186	1,005,918	854,141	739,505	648,016	ودائع الليرة السورية
86.6%	85.3%	86.3%	83.7%	79.9%	80.0%	80.6%	الأهمية النسبية %
180409	183084	191689	196494	215243	184942	156441	ودائع القطع الأجنبي
13.40%	14.70%	13.70%	16.30%	20.10%	20.00%	19.40%	الأهمية النسبية %
1344122	1243082	1398874	1202411	1069384	924448	804457	إجمالي الودائع
1,017,259	936,894	1,065,967	915,098	787,140	680,081	572,183	ودائع القطاع الخاص
75.70%	75.40%	76.20%	76.10%	73.60%	73.60%	71.10%	الأهمية النسبية %
852,096	769,464	890,014	744,479	629,835	543,002	464,229	بالليرة السورية
63.40%	61.90%	63.60%	61.90%	58.90%	58.70%	57.70%	الأهمية النسبية %
165,164	164,430	175,953	170,619	157,305	134,079	107,954	بالقطع الأجنبي
12.60%	13.50%	12.60%	14.20%	14.70%	14.80%	13.40%	الأهمية النسبية %
326,863	306,189	332,907	287,313	282,244	244,367	232,274	ودائع القطاع العام
24.30%	24.60%	23.80%	23.90%	26.40%	26.40%	28.90%	الأهمية النسبية %
311,617	290,534	317,172	261,438	224,306	196,504	183,787	بالليرة السورية
23.20%	23.40%	22.70%	21.70%	21.00%	21.30%	22.80%	الأهمية النسبية %
15,246	15,655	15,735	25,874	57,938	47,863	48,487	بالقطع الأجنبي
1.10%	1.30%	1.10%	2.20%	5.40%	5.20%	6.00%	الأهمية النسبية %
1,344,122	1,243,082	1398874	1,202,411	1,069,384	924,448	804,457	إجمالي الودائع

مصدر الجدول: مصرف سورية المركزي: «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011»، دمشق، سورية، ص 22 .

الشكل (2- 17)

تطور الودائع في المصارف السورية من عام 2006 لعام 2010 – ملايين الليرات السورية

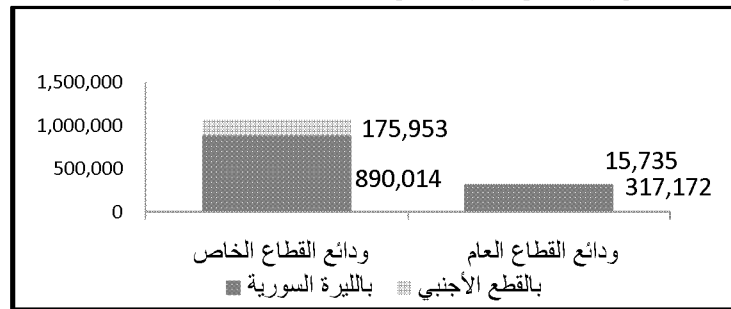


تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: مصرف سورية المركزي: «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011»، دمشق، سورية، 2011، ص 22

الشكل (2- 18)

الودائع في القطاع العام والقطاع الخاص عام 2010. مليون ليرة سورية



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: مصرف سورية المركزي: «تطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011»، دمشق، سورية، 2011، ص 22

و نلاحظ من تلك المؤشرات أن القطاع المصرفي السوري في عام 2011 كان يعاني من حال تراكم في الودائع التي تركزت في القطاع الخاص وبنسبة (75.7%)، والذي نرى أنه لم يجد قنوات التوظيف الملائمة لتلك الودائع حيث توجهت المصارف بشكل كبير لمنح قروض السيارات، والقروض الشخصية، بالإضافة إلى تقديم القروض العقارية في ظل غياب واضح لتوظيف تلك الودائع في النشاطات الإنتاجية في القطاع الصناعي أو الزراعي لأسباب واهية جوهرها الضمانات، مما يعكس ضعف كفاءة الجهاز المصرفي ومحدودية دوره التتموي¹.

ثالثاً - التسهيلات الائتمانية لدى المصارف:

ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف بمقدار 190,556/مليون ليرة ليصل إلى 1,236,528/مليون ليرة في نهاية الربع الأول من عام 2011، بالمقارنة مع رصيدها البالغ 1,045,972/مليون ليرة سورية في نهاية الربع الأول من عام 2010، بالمقابل شهدت الفترة ذاتها من العام السابق ارتفاعاً في رصيد التسهيلات الائتمانية بمقدار 184,989/مليون ليرة حيث بلغت إجمالي التسهيلات الائتمانية لعام 2010 قيمة 1,213,205/مليون ليرة سورية في حين بلغت قيمتها لعام 2009 مبلغ 1,028,216/مليون ليرة سورية²، أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المقترضة من المصارف ففي نهاية الربع الأول من عام 2011، فإنه من الملاحظ ارتفاع رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص من المصارف بمقدار 129,733/ مليون ليرة سورية لتبلغ حوالي 644,461/ مليون ليرة سورية، بالمقارنة مع رصيدها البالغ 514,728 / مليون ليرة سورية في نهاية الربع الأول من عام 2010. وقد ساهمت التسهيلات للقطاع الخاص مع نهاية الربع الأول من عام 2011 بنحو (48.2%) من إجمالي الزيادة في التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي بالمقارنة مع (45.4%) في نهاية الربع الأول من عام 2010. أما بالنسبة للتسهيلات الممنوحة للقطاع العام الاقتصادي من المصارف فقد ارتفعت بمقدار 60,823/مليون ليرة ليصل إلى 592,066/مليون ليرة في نهاية الربع الأول من عام 2011، وذلك بالمقارنة مع رصيدها البالغ 531,243/ مليون ليرة في نهاية الربع الأول من عام 2010، وقد ساهمت التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية العامة بنسبة (44.3%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية في الربع الأول من عام 2011 المقارنة مع (46.6%) في نهاية الربع الأول من عام 2010 في حين شهد رصيد الديون الممنوحة للحكومة المركزية من المصارف ارتفاعاً بمقدار 12,114/ مليون ليرة سورية

¹ - حوراني، أكرم : « تنافسية الاقتصاد السوري بين الإمكانيات والواقع »، بحث علمي، الموقع الإلكتروني :

www.ina-syrie.com/tbl_images/file0263.pdf

² - مصرف سورية المركزي: « التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011»، دمشق، سورية، 2011 ص 19.

ليصل إلى /100,028/ مليون ليرة سورية في الربع الأول من عام 2011 بالمقارنة مع /87,914/ مليون ليرة سورية في الربع الأول من عام 2010، وقد بلغت ساهمت هذه التسهيلات بنحو (7.5%) من التسهيلات الممنوحة من المصارف في الربع الأول من عام 2011. و يوضح الجدول (2 - 5) إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف بالليرة السورية والقطع الأجنبي مليون ليرة سورية.

الجدول (2 - 5)

إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف بالليرة السورية والقطع الأجنبي مليون ليرة سورية

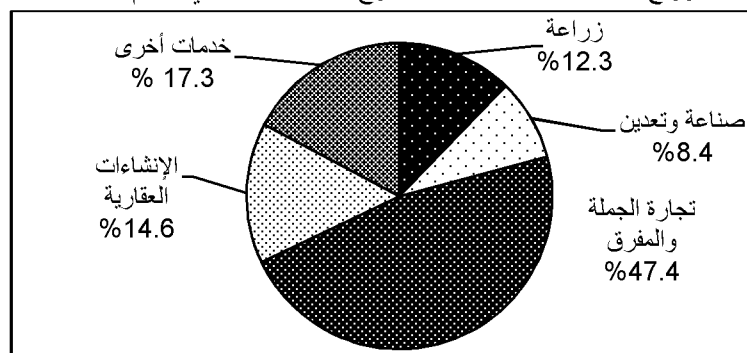
توزيع التسهيلات وفقاً للقطاع الاقتصادي متضمنة التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية							
الرصيد في الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					البند
2011	2010	2010	2009	2008	2007	2006	
1,280,458	1,097,747	1,261,108	1,081,677	955,715	725,105	591,015	التسهيلات بالليرة السورية
95.80%	96.80%	96.10%	97.00%	97.30%	98.10%	98.40%	الأهمية النسبية %
56,098	36,138	51,836	33,040	26,293	14,021	9,788	التسهيلات بالقطع الأجنبي
4.20%	3.20%	3.90%	3.00%	2.70%	1.90%	1.60%	الأهمية النسبية %
1,336,556	1,133,885	1,312,945	1,114,717	982,007	739,126	600,802	إجمالي التسهيلات الائتمانية
644,461	514,728	620,846	496,019	390,112	305,524	254,750	قطاع خاص
48.20%	45.40%	47.30%	44.50%	39.70%	41.30%	42.40%	الأهمية النسبية %
592,066	531,243	592,359	532,197	480,183	327,862	236,772	المؤسسات العامة الاقتصادية
44.30%	46.60%	45.10%	47.70%	48.90%	44.40%	39.40%	الأهمية النسبية %
100,028	87,914	99,739	86,501	111,712	105,741	109,281	الحكومة المركزية
7.50%	7.80%	7.60%	7.80%	11.40%	14.30%	18.20%	الأهمية النسبية
توزيع التسليفات وفقاً للنشاط الاقتصادي باستثناء التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية							
الرصيد في الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					البند
2011	2010	2010	2009	2008	2007	2006	
150,883	140,400	149,092	140,026	96,286	98,326	82,039	زراعة
12.20%	13.40%	12.30%	13.60%	11.10%	15.50%	16.70%	الأهمية النسبية %
106,961	79,275	101,980	78,100	45,090	33,667	39,777	صناعة وتعددين
8.70%	7.60%	8.40%	7.60%	5.20%	5.30%	8.10%	الأهمية النسبية %
581,495	524,740	575,386	515,129	490,901	310,621	213,844	تجارة الجملة والمفرق
47.00%	50.20%	47.40%	50.10%	56.40%	49.00%	43.50%	الأهمية النسبية %
183,814	147,962	176,986	142,724	113,260	91,228	70,974	الإنشاءات العقارية
14.90%	14	14.60%	13.90%	13.00%	14.40%	14.40%	الأهمية النسبية %
213,375	153,595	209,761	152,237	124,759	99,485	84,887	خدمات أخرى
17.30%	14.70%	17.30%	14.80%	14.30%	15.70%	17.30%	الأهمية النسبية %
1,236,528	1,045,972	1,213,205	1,028,216	870,296	633,386	491,521	إجمالي التسهيلات الائتمانية

مصدر الجدول: مصرف سورية المركزي: «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011»، دمشق، سورية، 2011، ص 20.

و من جهة أخرى وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع النشاط الاقتصادي، و يبين الشكل (2- 19) توزع التسهيلات الائتمانية حسب نوع النشاط الاقتصادي لعام 2010 .

الشكل (2- 19)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع النشاط الاقتصادي - عام 2010



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: مصرف سورية المركزي: «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011»، دمشق، سورية، 2011 .
ونلاحظ من الشكل أنه قد توزعت نسب التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف وفقاً للنشاط الاقتصادي بين (12.3%) لقطاع الزراعة، (8.4%) لقطاع الصناعة، (47.4%) للتجارة، و(14.6%) لقطاع الإنشاءات العقارية، وتشير هذه النسب إلى انخفاض حصة كل من قطاع الزراعة و الصناعة من إجمالي التسهيلات الائتمانية، حيث ركزت المصارف على القطاعات الخدمية و هذا ما يشير إلى أن المصارف غير مستعدة لتحمل نسب مخاطر عالية في تلك القطاعات الإنتاجية و هذا ما يتناقض مع أهداف التنمية الشاملة للاقتصاد السوري.

رابعاً - الودائع والقروض والنتائج المحلي الإجمالي:

تعبر المؤشرات المصرفية الودائع و التسهيلات الائتمانية عن حالة الاقتصاد الوطني فكلما ازداد حجم الودائع وانخفض حجم التسهيلات الائتمانية كلما وصفنا الحالة بالركود وبالمقابل كلما ازداد حجم القروض كلما كانت الحالة رواجاً اقتصادياً. ويوضح الجدول (2-6) علاقة الودائع والقروض بالنتائج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 2006-2010 (ملايين الليرات السورية):

الجدول (2- 6)

علاقة الودائع والقروض بالنتائج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 2006-2010 (ملايين الليرات السورية)

السنة	النتائج المحلي الإجمالي بسعر السوق	إجمالي الودائع	إجمالي القروض	نسبة التوظيف = القروض الودائع	الودائع النتائج	القروض النتائج
عام 2006	1,726,404	804,457	600,802	75%	47%	35%
عام 2007	2,020,838	924,448	739,126	80%	46%	37%
عام 2008	2,448,060	1,069,384	982,007	92%	44%	40%
عام 2009	2,520,705	1,202,411	1,114,717	93%	48%	44%
عام 2010	2,791,775	1,398,874	1,312,945	94%	50%	47%

تم إعداد الجدول من قبل الباحث

يلاحظ من خلال الجدول ما يلي :

1- تقيس نسبة التوظيف مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، وكلما زادت هذه النسبة كانت مؤشرا على انخفاض السيولة، و نلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة التوظيف من عام 2006 إلى عام 2010، فقد ارتفعت من (75%) إلى (94%)، وهذا يعني أن المصارف السورية قد اعتمدت منذ عام 2006 على سياسة زيادة القروض من الودائع.

2- بلغت نسبة الودائع للنتائج (47%) عام 2006 ثم ازدادت لتصل إلى (50%) عام 2010 نتيجة الركود، في حين بلغت نسبة القروض للنتائج 35% عام 2006 ثم ازدادت لتصل إلى (47%) وهي نسبة متدنية وتعبر عن حالة الركود.

خامسا - الاحتياطات الأجنبية:

ارتفع رصيد الاحتياطات الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي بمقدار 1,697/ مليون ليرة سورية حتى نهاية الربع الأول من عام 2011 ليصل الرصيد إلى 216,644/ مليون ليرة سورية بالمقارنة مع مستواه البالغ 214,947/ مليون ليرة سورية في نهاية الربع الأول لعام 2010، وقد انخفض رصيد الودائع لدى المراسلين وهي النقد والودائع الجاهزة بمقدار 4,033/ مليون ليرة سورية في نهاية الربع الأول من عام 2011 ليصل إلى 211,067/ مليون ليرة، بالمقارنة مع رصيدها البالغ 215,100/ مليون ليرة في نهاية الربع الأول من عام 2010، وقد شكلت هذه الودائع ما نسبته (97.4%) من إجمالي الاحتياطات الأجنبية. في حين شكلت حصة حقوق السحب الخاصة (2.3%) من الاحتياطات الأجنبية، أما الذهب الاحتياطي فبلغت حصته (0.3%) من الاحتياطات الأجنبية¹. و يوضح الجدول (2-7) الاحتياطات الأجنبية.

الجدول (2 - 7)

الاحتياطات الأجنبية مليون ليرة سورية

البند	الرصيد في نهاية العام						الرصيد في الربع الأول
	عام 2006	عام 2007	عام 2008	عام 2009	عام 2010	عام 2010	عام 2011
الذهب	414	434	429	597	608	597	608
الأهمية النسبية %	0.3%	0.2%	0.2%	0.3%	0.3%	0.3%	0.3%
حقوق السحب الخاصة	623	624	632	4913	4826	4826	4969
الأهمية النسبية %	0.4%	0.3%	0.3%	2.2%	2.2%	2.2%	2.3%
نقد و ودائع جاهزة	154,077	191,928	215,027	215,392	215,100	215,100	211,067
الأهمية النسبية %	99.3%	99.5%	99.5%	97.5%	97.5%	97.5%	97.4%
الاحتياطات الأجنبية	155,113	192,986	216,088	220,902	220,534	214,947	216,644

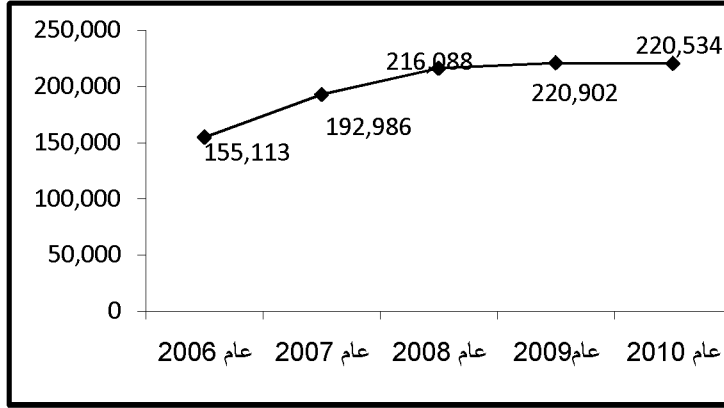
مصدر الجدول: مصرف سورية المركزي: « التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011 » ، دمشق ، سورية ، 2011 ، ص 13

¹ - مصرف سورية المركزي: « التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011 » ، دمشق ، سورية ، 2011 ، ص 13 .

كما يوضح الشكل (2-20) تطور تلك الاحتياطيات الأجنبية:

الشكل (2 - 20)

تطور الاحتياطيات الأجنبية مليون ليرة سورية من عام 2006 إلى عام 2010



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: مصرف سورية المركزي: «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011»، 2011، ص 13.

سادساً - الكتلة النقدية:

الكتلة النقدية و التي تتكون من النقد في التداول بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب، وقد ارتفع رصيد الكتلة النقدية بزيادة قدرها /152,648/ مليون ليرة سورية لتصل إلى /1,106,626/ مليون ليرة في نهاية الربع الأول من عام 2011 بالمقارنة مع رصيدها البالغ /953,978/ مليون ليرة في نهاية الربع الأول من عام 2010، كما حققت الكتلة النقدية زيادة مقدارها /145,828/ مليون ليرة سورية حيث بلغت في عام 2010 مقدار /1,061,846/ مليون ليرة سورية مقارنة بعام 2009 حيث بلغت مقدار /916,018/ مليون ليرة سورية¹. و يوضح الجدول (2-8) الكتلة

النقدية كما يوضح الشكل (2-21) تطور الكتلة النقدية:

الجدول (2- 8)

الكتلة النقدية (العرض النقدي) مليون ليرة سورية

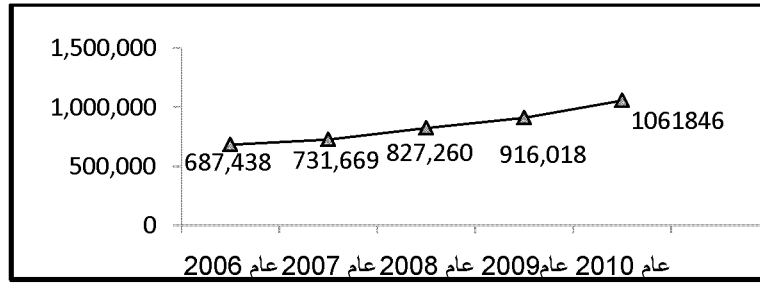
الرصيد في الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					البند
عام 2011	عام 2010	عام 2010	عام 2009	عام 2008	عام 2007	عام 2006	
594,073	500,930	540,188	492,952	468,815	422,365	399,167	النقد في التداول
53.70%	52.50%	50.90%	53.80%	58.10%	57.70%	58.10%	الأهمية النسبية
512,553	453,048	521,657	423,066	358,445	309,304	288,272	الودائع تحت الطلب
46.30%	47.70%	49.10%	46.20%	43.30%	42.30%	41.90%	الأهمية النسبية
1,106,626	953,978	1,061,846	916,018	827,260	731,669	687,438	الكتلة النقدية

مصدر الجدول: مصرف سورية المركزي، «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011»، دمشق، سورية، 2011، ص 5

¹ - مصرف سورية المركزي: «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011»، دمشق، سورية، 2011، ص 5.

الشكل (2 - 21)

تطور الكتلة النقدية من عام 2006 لعام 2011 - مليون ليرة سورية

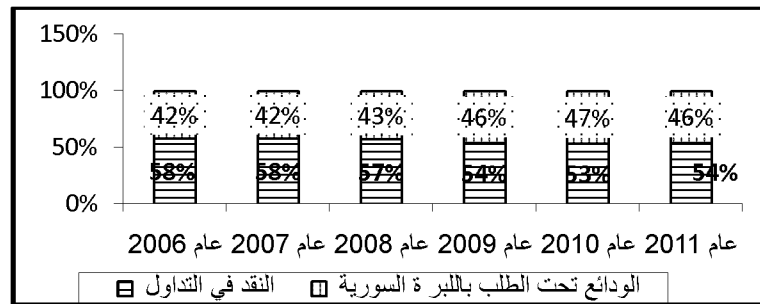


تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: مصرف سورية المركزي: « التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011 » ، دمشق ، سورية ، 2011 ، ص 5. ويلاحظ أنه قد ارتفعت نسبة مساهمة النقد المتداول من إجمالي الكتلة النقدية في نهاية الربع الأول من عام 2011 لتبلغ (53.7%) مقابل (52.5%) في نهاية الربع الأول من عام 2010. بالمقابل فقد ساهمت الودائع تحت الطلب بالليرة السورية بنحو (46.3%) من إجمالي الكتلة النقدية في نهاية الربع الأول من عام 2011 مقابل مساهمتها بنحو (47.7%) في نهاية الربع الأول من عام 2010، وهذا دليل على ارتفاع تفضيل النقود السائلة خلال هذه الفترة، على الرغم من تحسن التعامل المصرفي داخل الاقتصاد من قبل الأفراد والمؤسسات وانخفاض التعامل بالنقود السائلة بالمقارنة مع الفترات نفسها من الأعوام السابقة التي شهدت تحسناً في التعامل مع القطاع المصرفي. بالنتيجة فقد ارتفعت نسبة التفضيل النقدي بنحو طفيف في نهاية الربع الأول من عام 2011 بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2010، حيث ارتفعت نسبة مساهمة النقد في التداول من إجمالي الكتلة النقدية من (1.2%) في نهاية الربع الأول من عام 2011 بالمقارنة مع (1.1%) في نهاية الربع الأول من عام 2010. وعلى الرغم من هذا الارتفاع إلا أن المؤشر لازال يعطي دلالة جيدة على تحسن التعامل المصرفي وانخفاض التعامل للسائل للنقود بالمقارنة مع الأعوام الأولى لنشاط المؤسسات المصرفية الخاصة وتفعيل الخدمات الشاملة في المصارف العامة في سورية، و يوضح الشكل (2-22) الأهمية النسبية لمكونات الكتلة النقدية السورية.

الشكل (2-22)

الأهمية النسبية لمكونات الكتلة النقدية السورية



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: مصرف سورية المركزي: « التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011 » ، دمشق ، سورية ، 2011 ، ص 5

سابعاً - شبه النقد:

يتكون شبه النقد من الودائع لأجل وودائع التوفير بالليرة السورية والودائع بالعملات الأجنبية والتأمينات لقاء عمليات استيراد، و قد نما رصيد شبه النقد بمقدار زيادة بلغت /51,625/ ليصل إلى /958,168/ مليون ليرة سورية في نهاية الربع الأول من عام 2011 بالمقارنة مع رصيده البالغ /906,543/ مليون ليرة سورية في نهاية الربع الأول من عام 2010، في حين حققت زيادة قدرها /82,715/ مليون ليرة بمقارنة رصيده في عام 2010 البالغة /977,432/ مليون ليرة سورية مع عام 2009¹، و يوضح الجدول (2-9) تطور شبه النقد كما يوضح الشكل (2-23) تطور شبه النقد من عام 2006 إلى عام 2010 :

الجدول (2-9)

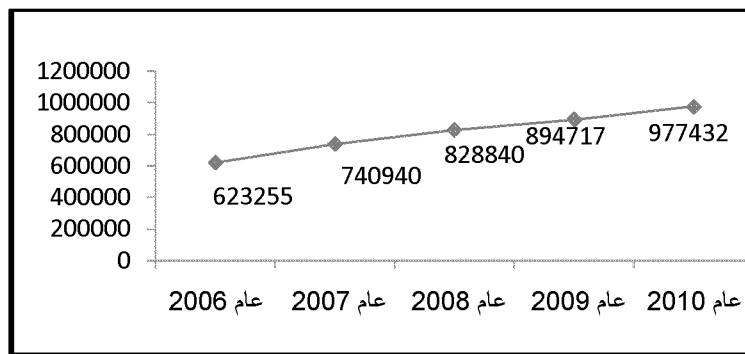
تطور شبه النقد - مليون ليرة سورية

البند	الرصيد في نهاية العام						الرصيد في الربع الأول
	عام 2006	عام 2007	عام 2008	عام 2009	عام 2010	عام 2011	
الودائع لأجل	123,194	174,443	243,113	314,057	403,379	401,334	
الأهمية النسبية	19.8%	23.5%	29.3%	35.1%	41.3%	41.9%	
ودائع التوفير	237,685	233,584	235,118	249,272	264,128	244,925	
الأهمية النسبية	38.1%	31.5%	28.4%	27.9%	27.0%	25.6%	
ودائع القطع الأجنبي	155,513	183,258	208,278	191,586	184,627	173,796	
الأهمية النسبية	25.0%	24.7%	25.1%	21.4%	18.9%	18.1%	
التأمينات لقاء الاستيراد	106,863	149,655	142,331	139,802	125,297	138,113	
الأهمية النسبية	17.1%	20.2%	17.2%	15.6%	12.8%	14.4%	
شبه النقد	623,255	740,940	828,840	894,717	977,432	958,168	

مصدر الجدول: مصرف سورية المركزي: «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011»، دمشق، سورية، 2011، ص 7.

الشكل (2-23)

تطور شبه النقد - ملايين الليرات السورية



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

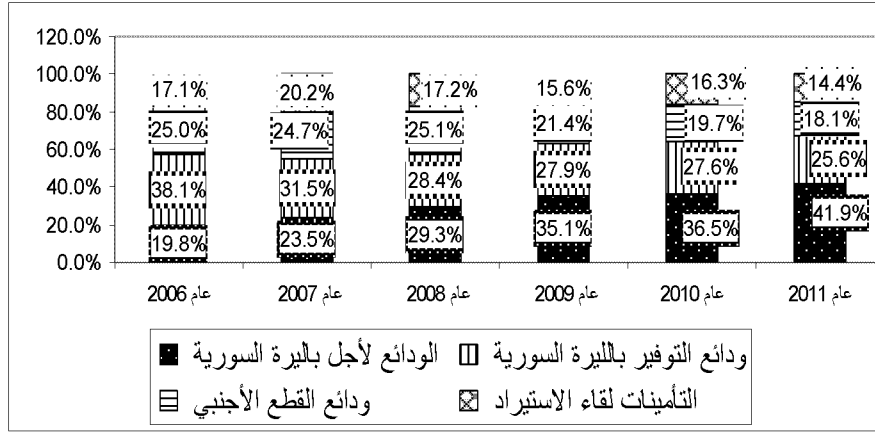
مصدر الشكل: مصرف سورية المركزي: «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011»، دمشق، سورية، 2011، ص 7.

¹ - مصرف سورية المركزي: «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011»، دمشق، سورية، 2011، ص 7.

ويمكن أن يفسر النمو في شبه النقد حتى نهاية الربع الأول من عام 2011 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2010 بالارتفاع في أرصدة الودائع لأجل بالليرة السورية والذي كان المساهم الرئيسي في إجمالي الزيادة في شبه النقد حيث بلغت مساهمته في شبه النقد نسبة (41.9%) وبزيادة قدرها /70,268/ مليون ليرة سورية، بينما ساهم الانخفاض في أرصدة ودائع التوفير بالليرة السورية وودائع القطع الأجنبي والتأمينات لقاء الاستيراد بمنحى مخفّض للزيادة الحاصلة في شبه النقد، حيث انخفضت ودائع القطع الأجنبي بمقدار /4,353/ مليون ليرة سورية حيث بلغ مقدارها في نهاية الربع الأول من عام 2011 مقدار /173,796/ مليون ليرة سورية مقارنة بقيمة /178,149/ مليون ليرة سورية في نهاية الربع الأول من عام 2010، ويوضح الشكل (2 - 2) أهم مكونات شبه النقد :

الشكل (2 - 2)

أهم مكونات شبه النقد لعام 2010



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الجدول: مصرف سورية المركزي: «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011»، دمشق، سورية، 2011، ص 8
ثامنا - السيولة المحلية:

تمثل العرض النقدي بمفهومه الواسع، والذي يتكون من الكتلة النقدية أو العرض النقدي بمفهومه الضيق مضافاً إليه شبه النقد، وقد نمت السيولة المحلية بزيادة قدرها /204,272/ مليون ليرة سورية لتصل إلى /2,064,794/ مليون ليرة سورية في نهاية الربع الأول من عام 2011 بالمقارنة مع رصيدها البالغ /1,860,522/ مليون ليرة سورية في نهاية الربع الأول من عام 2010، في حين بلغت زيادة قدرها /228,543/ مليون ليرة سورية في عام 2010 بالمقارنة مع رصيدها البالغ /1,810,735/ مليون ليرة سورية لعام 2009¹، والجدول (2-10) السيولة المحلية (العرض النقدي) مليون ليرة سورية كما يوضح الشكل (2-23) تطور السيولة المحلية:

¹ - مصرف سورية المركزي: «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011»، دمشق، سورية، 2011، ص 4.

الجدول (2- 10)

السيولة المحلية (العرض النقدي) مليون ليرة سورية

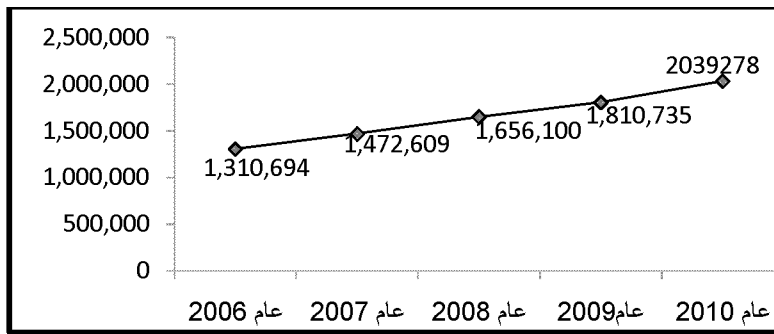
الرصيد في الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					البند
عام 2011	عام 2010	عام 2010	عام 2009	عام 2008	عام 2007	عام 2006	
1,106,626	953,978	1,061,846	916,018	827,260	731,669	687,438	الكتلة النقدية
53.60%	51.30%	52.10%	50.60%	50.00%	49.70%	52.40%	الأهمية النسبية
958,168	906,544	977,432	894,717	828,840	740,940	623,256	شبه النقد
46.40%	48.70%	47.90%	49.40%	50.00%	50.30%	47.60%	الأهمية النسبية
2,064,794	1,860,522	2039278	1,810,735	1,656,100	1,472,609	1,310,694	السيولة المحلية

مصدر الجدول: مصرف سورية المركزي: « التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011 » ، دمشق ، سورية ، 2011 ، ص4

كما يوضح الشكل (2-25) تطور السيولة المحلية من عام 2006 لعام 2010 :

الشكل (2 - 25)

تطور السيولة المحلية - ملايين الليرات السورية



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: مصرف سورية المركزي: «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011» ، دمشق ، سورية ، 2011، ص4

تاسعا- التصنيف الائتماني السيادي لسورية:

يشير مفهوم التصنيف الائتماني أو الجدارة الائتمانية إلى التقييم الممنوح لدولة ما أو مؤسسة مالية على أساس المخاطر المتعلقة بإصدارات الدين و الملاءة المالية، و يعكس هذا التصنيف مدى قدرة تلك الدولة أو المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية و سداد ديونها وفوائد تلك الديون بشكل كامل وفي الوقت المحدد، كما يؤثر هذا التصنيف الائتماني على سعر الفائدة التي يتوجب على مصدر الديون دفعها، فكلما ارتفع التصنيف الائتماني كلما انخفض مستوى الفائدة، وكلما انخفض التصنيف الائتماني كلما زاد سعر الفائدة التي يتطلب دفعها من قبل الجهة المصدرة للدين، كما يمثل هذا التصنيف مؤشر هام بالنسبة للمستثمرين الراغبين في شراء إصدار دين معين حيث إن انخفاض التصنيف لإصدار معين يعني بالضرورة صعوبة تغطيتها، مما يؤدي إلى انخفاض الإقبال عليها من قبل المستثمرين، ويمكن حصر أنواع التصنيفات

الائتمانية من خلال تقسيمها حسب عدة معايير نذكر منها¹:

1- التصنيف الائتماني حسب معيار الفترة الزمنية ويقسم إلى:

- التصنيف الائتماني للفترة الطويلة:

يحدد هذا التصنيف مدى القدرة على سداد الالتزامات المالية طويلة الأجل و التي تتراوح الفترة الزمنية لها سنة أو أكثر.

- التصنيف الائتماني للفترة القصيرة:

يحدد هذا التصنيف مدى القدرة على سداد الالتزامات المالية قصيرة الأجل والتي تقل فترتها الزمنية عن السنة.

2. التصنيف الائتماني حسب معيار الجهة المصنفة ويقسم إلى:

- التصنيف الائتماني الداخلي:

ويتم من خلال قيام المؤسسة نفسها بعملية التصنيف وتقويم المخاطر لعمالها من خلال البيانات المتوفرة لديها.

- التصنيف الائتماني الخارجي:

وهو التصنيف الصادر عن الوكالات العالمية.

- تصنيف الهيئات الرسمية: وهو يصدر عن بعض الهيئات الرسمية في بلد معين حول احتمال تعثر الشركات في هذا البلد خلال السنتين أو الثلاث سنوات التالية.

و تتم عملية التصنيف بناء على معايير اقتصادية ومحاسبية معقدة أهمها الربحية، و الموجودات أو الأصول، والتدفقات المالية التي توضح الوضع المالي للمؤسسة. تعثر الشركات في هذا البلد خلال السنتين أو الثلاث سنوات التالية.

و هناك أربعة مؤشرات رئيسية لإجراء التصنيف الائتماني²:

1- الربحية والإيرادات:

يعتبر مؤشر الربحية من المؤشرات الرئيسية في التصنيف الائتماني، حيث تمنح قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات قوية قادرة على تغطية تكاليف عملياتها والتزاماتها ثقة كبيرة للمستثمرين، وهذا ما يجعل هذه المنشأة بوضع جيد في السوق المالي ومن أهم مؤشرات الربحية:

- الأرباح قبل وبعد الضرائب.

- العائد على الأصول المدارة و مدى قدرة المنشأة على تمويل و خدمة أصولها.

¹ - التقرير الوطني الثاني لتنافسية الاقتصاد السوري، المعهد الوطني للتنافسية، دمشق، سورية، 2011، ص 62. ص 146.
² - علي، بلعزوز، و، أحمد، مداني: التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها، كلية العلوم الإدارية بالكويت، جامعة الكويت، ص5، 2010م.

-العائد على السهم ومدى النجاح في تحقيق أرباح للمساهمين.

2- تقييم جودة الأصول (الموجودات):

يعتبر من المؤشرات الهامة في قدرة المنشأة على سداد التزاماته، فهو يعكس بصورة مباشرة رأس مال المنشأة، و من أهم النسب المالية التي يعتمد عليها هذا المؤشر:

1- نسبة الأصول الرديئة التي مضى على موعدها أكثر من 60 يوم إلى جملة الذمم المدينة.

ب-نسبة الأصول المعدومة إلى جملة الذمم المدينة.

ج- نسبة الاحتياطات إلى جملة الذمم المدينة:

تعكس درجة حيطة المنشأة و توخيها الحذر من الأصول المعدومة في المستقبل.

3- تمويل السيولة (موارد المنشآت المالية):

إن قدرة المنشأة المالية في الوصول المستمر للتمويل من السيولة هو عنصر هام في أداء عملياتها و رفع درجة ثقة السوق والمستثمرين في تلك المنشأة و أدائها. و هناك مجموعة من النسب المالية التي تستخدم في هذا المجال :

- نسبة الديون قصيرة الأجل و الأوراق التجارية إلى جملة الديون.

- متوسط و ذروة الأوراق التجارية المستحقة.

- نسبة التمويل المصرفي المباشر إلى جملة الأوراق التجارية.

4- كفاية رأس المال:

يشير مؤشر كفاية رأس المال إلى درجة الأمان الذي تتبعه المنشأة المالية من ناحية، و نظرة عملاء السوق لدرجة الحماية التي تتطلبها المنشأة المالية لمواجهة أي أزمة في المستقبل من ناحية أخرى.

ومن أهم الوكالات العالمية في التصنيف الائتماني نذكر "Standard & Poor's"، "Moody's"، "Fitch"، وتستعمل تلك الوكالات في تصنيفها الأحرف كرموز لوصف الجدارة الائتمانية، بالإضافة إلى إشارة + للدلالة على الجودة الائتمانية الأعلى، ويوضح الجدول (11-2) درجات التصنيف حسب تلك الوكالات¹:

¹ - التقرير الوطني الثاني لتنافسية الاقتصاد السوري، المعهد الوطني للتنافسية، دمشق، سورية، 2011، ص 62. ص 150.

الجدول (11-2)
درجات التصنيف حسب الوكالات العالمية

الوكالة			الوكالة
Moody's	الوصف	Fitch	Standard & Poor's
Aaa	الجودة الائتمانية الأعلى أماناً مخاطر ائتمانية و عدم سداد الأدنى		AAA
Aa1	الجودة ائتمانية عالية جداً مخاطر ائتمانية و عدم سداد منخفضة جداً		AA+
Aa2			AA
Aa3			AA-
A1	الجودة الائتمانية عالية مخاطر ائتمانية و عدم سداد منخفضة		A+
A2			A
A3			A
Baa1	جودة ائتمانية جيدة مخاطر ائتمانية و عدم سداد مقبولة		BBB+
Baa2			BBB
Baa3			BBB-
Baa1	تصنيف غير استثماري جودة ائتمانية دون المتوسط مخاطر ائتمانية عالية		BB+
Ba2			BB
Ba3			BB-
B1	جودة ائتمانية ضعيفة مخاطر ائتمانية عالية جداً		B+
B2			B
B3			B
Caa1	جودة ائتمانية ضعيفة جداً	CCC+	CCC
Caa2		CCC	
Caa3		CCC-	
C	الجود الائتمانية الأدنى المخاطر الائتمانية الأعلى	D	

تم إعداد الجدول من قبل الباحث

مصدر الجدول: التقرير الوطني الثاني لتنافسية الاقتصاد السوري، المعهد الوطني للتنافسية، دمشق، سورية، 2011، ص 146
ولقد حصلت سورية على أول تصنيف ائتماني سيادي لها في شهر آب من عام 2010 من قبل وكالة "Capital Intelligence"¹. حيث حصلت على التصنيف الائتماني السيادي بالعملة الأجنبية للفترة الطويلة "BB -"، وعلى التصنيف الائتماني السيادي بالعملة الأجنبية للفترة القصيرة "B"، وفي المقابل حصلت سورية على التصنيف الائتماني السيادي بالعملة المحلية للفترة الطويلة "BB"، وعلى التصنيف الائتماني السيادي بالعملة المحلية للفترة القصيرة "B". وكان اتجاه التصنيف Outlook "مستقراً Stable"، والذي يعكس اتجاه تغيير درجة التصنيف الائتماني من قبل وكالة التصنيف خلال الفترة المقبلة والتي تمتد من 12 إلى 24 شهراً². ويبين

¹ - تعد وكالة (Capital Intelligence) وكالة تصنيف ائتماني إقليمية، ومقرها الرئيسي قبرص، وتعمل في منطقة الخليج العربي والبحر المتوسط، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة وسط أوروبا وشرقها، www.ciratings.com

² - Capital Intelligence, "Sovereign Rating, Syrian Arab Republic", Capital Intelligence, Limassol, 2010.

الجدول رقم (2-12) مؤشرات التصنيف الائتماني السيادي لسورية حسب وكالة
"Capital Intelligence" كما يلي :

الجدول رقم (2-12)
التصنيف الائتماني السيادي لسورية حسب وكالة "Capital Intelligence"

التصنيف الائتماني السيادي بالعملة الأجنبية	درجة التصنيف
في الفترة الطويلة	BB-
في الفترة القصيرة	B
اتجاه التصنيف	مستقر
التصنيف الائتماني السيادي بالعملة المحلية	درجة التصنيف
في الفترة الطويلة	BB
في الفترة القصيرة	B
اتجاه التصنيف	مستقر

تم إعداد الجدول من قبل الباحث

مصدر الجدول: التقرير الوطني الثاني للتنافسية الاقتصاد السوري، المعهد الوطني للتنافسية، دمشق، سورية، 2011، ص 158.

و نرى أن هذا التصنيف الائتماني الممنوح لسورية هو خطوة جيدة للقطاع المالي وخاصة أن هذا التصنيف ممنوح للمرة الأولى لسورية من قبل وكالة عالمية ، و يشير هذا التصنيف إلى أن المؤسسات المالية في سورية من المرجح لها سداد ديونها و الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل ذات الفترة الزمنية من سنة و أكثر ، كما يشير هذا التصنيف إلى الاحتمال الضعيف في القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل و الأقل من سنة . ولا بد أن نشير أن هذا التصنيف دون المتوسط و الممنوح لسورية سوف يضع القطاع المصرفي السوري في مواجهة تحديات حقيقية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات والتي تتمثل في المنافسة الحادة أمام المصارف الأجنبية ذات التصنيف الائتماني العالي و الجيد للدول الأعضاء بالاتفاقية، أي أن المصارف السورية في حال تطبيق تلك الاتفاقية سوف تكون مهددة بخسارة جزء كبير من العملاء و المودعين و المستثمرين نتيجة توجههم إلى المصارف الأجنبية لارتفاع درجة الثقة بتلك المصارف كونها ذات جودة ائتمانية أعلى. وخاصة أن آفاق حصول سورية على تصنيف ائتماني جيد يواجه كثير من الصعوبات والتي تتمثل أهمها في المخاطر السياسية التي لا تزال على رأس العناصر الملموسة الضاغطة في هذا التصنيف، كذلك فإن البنية الاقتصادية و الأطر المؤسساتية لا تزالان ضعيفتين نسبياً هذا بالإضافة إلى بطأ مسيرة عملية الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الرابع - القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري:

تعرف التنافسية على مستوى المنشأة بقدرة هذه المنشأة على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمستهلكين، وذلك بتوفير منتجات وخدمات ذات جودة معينة وسعر معين، بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين في السوق، مما يحقق نجاحاً مستمراً للشركات على الصعيد العالمي و الصعيد المحلي، في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، وذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة، و تعرف التنافسية بأنها مقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج سلع وخدمات بأعلى إنتاجية وقيم مضافة ممكنة، مما يمكنه من التنافس مع السلع والخدمات المنتجة في الدول الأخرى¹، كما يمكن تعريف التنافسية على مستوى القطاع بأنها قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية، ضمن بيئة أعمال، ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين والمستهلكين، بالإضافة إلى حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها².

و تحتل القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري أهمية كبيرة في ظل تحديات المنافسة الأجنبية التي سيتعرض لها هذا القطاع في ظل تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، وتكمن هذه الأهمية في إن تعظيم المكاسب من الآثار الإيجابية لتطبيق هذه الاتفاقية تتوقف على ركيزة أساسية وهي القدرة التنافسية لهذا القطاع فكلما ارتفعت تلك القدرة ازدادت قدرة هذا القطاع على تعظيم الاستفادة من الميزات الإيجابية و التخفيض من الآثار السلبية المحتملة لتطبيق هذه الاتفاقية، ويقصد بالقدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري قدرة المصارف السورية على الصمود أمام منافسة المصارف الأجنبية لها في السوق الوطني من جهة أولى، وكذلك قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية واقتطاع نصيب متزايد من هذه الأسواق من جهة ثانية، أي قدرة هذه المصارف على التعامل مع مختلف الأسواق المصرفية و مع عناصر البيئة المحيطة به بصورة أفضل من منافسيها. أي قدرة المصارف السورية على تزويد المستهلك المحلي أو الأجنبي بمنتجات وخدمات مصرفية بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق المحلية أو الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذا المصرف على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا). وبشكل عام تشير القدرة التنافسية لمصرف ما على قدرة هذا المصرف على الأداء بطريقة يعجز منافسيه

¹ - حوراني ، أكرم، تنافسية ...، مرجع سابق، ص 1.

² - الحسين ، شجاع : « القدرة التنافسية للاقتصاد السوري و أثرها على التجارة الخارجية » ، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سورية ، 2010 م ، ص 18.

عن القيام بمثلها أي القدرة على إنتاج خدمات مصرفية بأقل تكلفة مقارنة بالمنافسين، و تسويقها على أن يؤدي إنتاج و تسويق هذه الخدمات زيادة في ربحية المصرف¹. و تعرف القدرة التنافسية للقطاع المصرفي حسب المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية على أنها قدرة القطاع المصرفي على إنتاج سلع و تقديم خدمات مصرفية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية². بينما عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة التنافسية المصرفية على أنها القدرة على التحسين الدائم والمستمر لمستوى الخدمات المقدمة من قبل المصارف للعملاء المحليين³. أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فتعرف القدرة التنافسية للقطاع المصرفي على أنها : المدى الذي من خلاله تنتج المصارف وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات مصرفية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، أي قدرة المصارف على زيادة حصصها في الأسواق المحلية والدولية⁴. ويرى معهد التنافسية الدولية أن القدرة التنافسية للقطاع المصرفي تعني أن يقدم هذا القطاع خدمات مصرفية أكثر كفاءة من خلال المحاور التالية:

- تكلفة أقل: من خلال تحسينات في الإنتاجية و استعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم.
 - ارتفاع الجودة: وفقا لأفضل معلومات السوق و تقنيات تقديم الخدمات المصرفية.
 - الملائمة: و هي الصلة مع الحاجات العالمية ، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان، بالاستناد إلى معلومات حديثة عن السوق و مرونة كافية في الإنتاج و تقديم الخدمات المصرفية.
 - التحول نحو الخدمات المصرفية عالية التقنية ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجي والمحلي، و بالتالي تحصيل فوائد أكبر.
- وتعتبر القدرة التنافسية المصرفية عملية ديناميكية تتغير باستمرار بتغير مكوناتها الذاتية، و التي تشمل الموارد البشرية و التقنية و النظم و النتائج، و يعتبر البنك قادرا على المنافسة إذا استطاع المحافظة على حصته في السوق أو زيادتها عبر الزمن. كما إن بناء القدرة التنافسية للمصارف السورية يتجاوز النظر إلى المظاهر المنفردة لبعض ما قد يتميز به البنك من قدرة في مجالات محددة، و لكن الأهم هو النظر إلى القدرات الكلية التي تتشكل منها القدرة التنافسية في معناها الشامل و أهم هذه القدرات:

¹ - Bullet. S: « La compétitivité », Dunod, Paris, 1990, P : 12.

² - الموقع الرسمي للمجلس الأمريكي للسياسة التنافسية : « www.compete.org » .

³ - Debonneuil michele et Fontagné lionel: « Compétitivité », conseil d'analyse économique, Paris,2003, p13.

⁴ - الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية : « www.oecd.org » .

- 1- القدرات المعلوماتية: تتمثل في نظم المعلومات و الاتصالات الفعالة ، و رصيد المعرفة المتاح عن عناصر نظام الأعمال و متغيرات السوق.
 - 2- القدرة التنظيمية: التنظيم الهيكلي المرن الذي يساعد على الاتصال و سهولة تدفق المعلومات.
 - 3- القدرة الإنتاجية: القدرات الإنتاجية و النظم و الإمكانيات البحثية و التطويرية القادرة على إنتاج خدمات متميزة.
 - 4- القدرة التمويلية: الموارد المالية المناسبة.
 - 5- القدرة التسويقية: أساليب و إمكانيات الاتصال بالسوق و الوصول إلى العملاء لتحقيق تدفق الخدمات إليهم بحسب متطلباتهم و وفقا لتوقعاتهم.
 - 6- القدرة البشرية: الموارد البشرية المدربة و المؤهلة و المتحمسة و الطاقات الذهنية المبدعة و الرغبة في المشاركة من طرف الجميع.
 - 7- القدرة القيادية: القيادات ذات الرؤية الإستراتيجية و الالتزام بالابتكار و التطوير و التحسين المستمر.
- و تنشأ الميزة التنافسية من القيمة التي باستطاعة البنك أن يخلقها لعملائه، إذ يمكن أن تأخذ شكل السعر المنخفض، أو تقديم منافع متميزة من خلال الخدمة المقدمة مقارنة بالمنافسين، لذا يمكن التمييز بين نوعين من الميزة التنافسية¹:
- تنافسية التكلفة أو السعر: أي أن المصرف ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تقديم الخدمات المصرفية إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل.
- التنافسية النوعية: و تشمل بالإضافة إلى النوعية و الملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالمصرف ذو المنتجات المبتكرة و الخدمات المصرفية الحديثة وذات النوعية الجيدة ، و الأكثر ملائمة للمستهلك، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة.
- وللقدره التنافسية شقين أساسيين الأول هو قدرة التميز عن المنافسين في الجودة أو السعر أو توقيت التسليم أو خدمات ما قبل و بعد البيع، و في الابتكار و القدرة على التغيير السريع الفاعل.
- أما الثاني فهو القدرة على جذب العملاء الجدد، و لا شك أن النجاح في الشق الثاني متوقف إلى حد بعيد على النجاح في الشق الأول².

¹ - طه ، طارق : « إدارة البنوك و المعلومات المصرفية » ، دار الكتب للنشر، القاهرة ، مصر ، 2000م ص:117.

² - حلاوة، السيد : « التحسين المستمر كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية المصرية »، رسالة ماجستير، أكاديمية السادات مصر، 2003م ، ص:84.

ويميز تقرير التنافسية الكونية للمنتدى الاقتصادي العالمي بين نوعين من التنافسية المصرفية¹:

- التنافسية الظرفية أو الجارية ودليها: و تركز على مناخ الأعمال وعمليات المصارف وإستراتيجياته، وتحتوي على عناصر مثل: التزويد، التكلفة، النوعية، والحصة من السوق.

- التنافسية المستدامة و دليها: وتركز على الإبداع التكنولوجي ورأس المال البشري والفكري وتحتوي على عناصر مثل التعليم ورأس المال البشري و الإنتاجية، مؤسسات البحث و التطوير، الطاقة الإبداعية، الوضع المؤسسي، وقوى السوق.

تشكل البيئة المؤسساتية الإطار القانوني والإداري والذي يعمل فيه الأفراد والشركات والحكومة، من أجل توليد الدخل والثروة في الاقتصاد. والتي تتعكس بشكل مباشر على التنافسية والنمو، وتؤثر على قرارات الاستثمار، من خلال حماية حقوق الملكية، وانتشار الفساد، واستقلال القضاء وكفاءة الإطار القانوني، وكفاءة الخدمات الحكومية، ومستوى الأمان. بالإضافة إلى أن توازن بيئة الاقتصاد الكلي يعتبر من العوامل المهمة لممارسة الأعمال، وتؤثر على التنافسية الكلية للبلد، من خلال معدل التضخم، والبطالة، والدين العام، وعجز الموازنة العامة. والتي تؤثر على النمو الاقتصادي وعلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما يمكن للبلدان ذات الكفاءة العالية في أسواق السلع، إيجاد المزيج المناسب من السلع والخدمات بناء على ظروف العرض والطلب. بالإضافة إلى ضمان تجارة هذه السلع والخدمات بكفاءة في الاقتصاد. ذلك أن المنافسة، سواء أكانت بين المنتجات المحلية أم الأجنبية، هي ضرورية لتحقيق كفاءة الأسواق وزيادة الإنتاجية، من خلال إنتاج السلع والخدمات بناء على ظروف الطلب، بعد تخفيض العوائق أمام التجارة، وتبسيط الإجراءات الحكومية الناظمة لممارسة الأعمال بدءاً من تأسيس النشاط التجاري وحتى تصفيته. و إزالة الحواجز غير الجمركية أمام السلع المستوردة. وان القطاع المالي الكفاء يؤدي إلى تخصيص المدخرات في أكثر النشاطات الاقتصادية إنتاجية ذات العوائد الأكبر والتي تشجع المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار. كما أن توفر عامل الثقة في النظام المصرفي والشفافية يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على كفاءة القطاع المالي والمصرفي. بالإضافة إلى مدى تطور السوق المالية يؤثر على تنافسية الاقتصاد من خلال توفير الأدوات المالية الحديثة والتي تواكب احتياجات الشركات².

و يؤثر حجم الأسواق على مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، حيث أدت العولمة إلى انفتاح الأسواق بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة فرص الشركات من الاستفادة من وفورات الحجم

¹ - World economic forum, "World competitiveness report", Geneva, 1999, P2.

² - التقرير الوطني الثاني لتنافسية الاقتصاد السوري، المعهد الوطني للتنافسية، سورية، 2011، ص 62.

الكبير، بالتالي تقليل التكاليف، وزيادة القيمة المضافة. وبينت التجارب العملية ارتباط انفتاح الأسواق مع زيادة معدلات النمو، كما يرتبط حجم الصادرات مع اتساع الأسواق الخارجية وبين الجدول رقم (2-13) المؤشرات الاقتصادية والمالية لسورية الواردة في تقرير التنافسية العالمية 2007-2008 وحتى تقرير التنافسية العالمية 2010-2011.

الجدول: (2-13)

المؤشرات الاقتصادية والمالية لسورية عام 2010

رقم المؤشر	اسم المؤشر	2011		2010		2009		2008	
		الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
		139		133		134		131	
		دولة		دولة		دولة		دولة	
1.01	حقوق الملكية	62	4.4	46	5	30	5.6	31	5.5
1.02	حقوق الملكية الفكرية	75	3.3	59	3.7	54	3.8	79	3.3
1.03	هدر الأموال العامة بسبب الفساد	93	2.9	87	3.1	100	2.9	114	2.5
1.08	الهدر في الإنفاق الحكومي	73	3.2	58	3.4	65	3.4	76	3.3
3.01	الموازنة العامة	98	-5.7	95	-3.5	121	-5.3	118	-5.2
3.02	معدل الادخار القومي	41	25.9	47	26	63	23.3	49	25.5
3.03	معدل التضخم	64	2.5	113	14.5	88	7	114	10.1
3.04	مدى الفائدة المصرفية	43	3.6	8	18	20	3	33	35
3.05	الدين العام	54	31.9	45	26.1	67	39.2	68	44.3
3.06	التصنيف الائتماني	106	29.5	-	-	-	-	-	-
6.01	شدة المنافسة المحلية	70	4.9	67	4.9	62	5.1	49	5.1
6.03	كفاءة سياسة مكافحة الاحتكار	110	3.4	85	3.6	71	3.8	76	3.7
6.04	مدى تأثير الضرائب	67	3.6	34	4	29	4.2	42	3.8
6.05	المعدل الإجمالي للضرائب	76	42.9	69	43.5	76	46.7	30	35.5
6.06	عدد إجراءات تأسيس مشروع	57	7	60	8	108	13	95	12
6.07	الزمن اللازم لإقلاع المشاريع	63	17	49	17	96	43	84	43
6.08	تكلفة السياسة الزراعية	59	4	46	4.1	46	4.2	54	39
6.09	انتشار القيود على التجارة	118	3.9	101	4.1	112	4	119	3.7
6.1	معدلات التعرفة الجمركية	109	11.5	132	22.9	133	22.9	120	15.5
6.11	انتشار الملكية الأجنبية	137	2.9	132	3.2	128	3.4	128	33
6.13	عبء الإجراءات الجمركية	134	2.8	120	2.9	99	3.2	96	3.1
8.01	توفر الخدمات المالية	130	3.3	-	-	-	-	-	-
8.02	القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية	125	3.2	-	-	-	-	-	-
8.03	التمويل عبر الأسواق المالية المحلية	103	2.8	118	2.6	121	2.7	116	28
8.04	سهولة الحصول على القروض	100	3.2	102	2.5	101	2.6	93	2.7
8.05	توفر رأس المال	113	2.1	100	2.3	103	2.5	107	2.4
8.06	القيود على تدفقات رأس المال	117	3.5	113	3.5	116	3.5	116	3.3
8.07	مناخ النظام المصرفي	63	5.3	68	5.2	103	5	105	4.7
8.08	تشريعات تداول الأوراق المالية	102	3.7	112	3.3	117	3.2	112	3.4
8.09	قوة الحقوق القانونية	134	1	127	1	93	3	47	5
10.01	حجم الأسواق المحلية	63	3.6	63	3.5	64	3.4	63	3.5
10.02	حجم الأسواق الخارجية	73	4.2	72	4.4	68	4.2	74	3.5

مصدر الجدول: التقرير الوطني الثاني للتنافسية الاقتصاد السوري، المعهد الوطني للتنافسية، دمشق، سورية، 2011، ص 62.

تبين المؤشرات الاقتصادية والمالية، والتي يبلغ عددها 33 مؤشراً وتحظى بوزن قدره 35% من المؤشر الإجمالي، تقدماً لعدد من هذه المؤشرات التي حقق بعضها قفزات كبيرة، مقابل ثبات مؤشر وحيد هو حجم الأسواق المحلية في المركز 139/63، أما أبرز المؤشرات التي تقدمت بشكل كبير فهي مؤشر معدل التضخم الذي قفز 49 مرتبة ليستقر في المركز 139/64، حيث بلغ معدل التضخم 2.5% في عام 2009، كما قفز مؤشر معدلات التعرف الجمركية 23 مرتبة ليستقر في المركز 139/109، بعد أن انخفض متوسط معدل التعرف الجمركية من 22.9 إلى 11.5، بالإضافة إلى تقدم مؤشري مائة النظام المصرفي ومعدل الادخار القومي 5 و 6 مراتب ليحتلا المركزين 139/63 و 139/41 على التوالي. وفي المقابل نجد تراجع عدد من المؤشرات بدرجات متفاوتة، ومنها مؤشر شدة المنافسة المحلية 139/70، ومؤشر كفاءة سياسة مكافحة الاحتكار 139/110، ومؤشر الزمن اللازم لإقلاع المشاريع 63/139، ومؤشر سهولة الحصول على القروض 139/100، في حين تمت إضافة مؤشرات جديدة إلى التقرير ومنها مؤشر التصنيف الائتماني للبلد 139/106 و بقيمة مؤشر بلغت 29.5 وذلك بمقياس بين 100 (الأفضل) و 0 (الأسوأ)، ومؤشر توفر الخدمات المالية 139/130، ومؤشر القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية 139/125.

و نرى أن المؤشرات المتعلقة بالخدمات المصرفية تعكس وبصورة واضحة مدى التحديات التي سوف يواجهها القطاع المصرفي السورية عند تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات و خاصة في ظل ترتيب سورية و الذي يشير إلى وجود 129 دولة تسبق سورية في مجال الخدمات المصرفية، مما يؤكد على ضعف القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري وعدم كفاءته على مواجهة المنافسة الحادة في مجال الخدمات المصرفية أمام تلك الدول و خاصة الأعضاء بتلك الاتفاقية .

المبحث الخامس- دراسة مقارنة بين القطاع المصرفي السوري والقطاع المصرفي في بعض الدول الأعضاء والمراقبين في منظمة التجارة العالمية

تبرز أهمية الدراسة المقارنة في معرفة مدى قدرة القطاع المصرفي السوري على مواجهة تحديات المنافسة التي ستتعرض على هذا القطاع في حال تطبيق سورية للاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، ولإجراء المقارنة بين نشاط هذا القطاع وبين نشاط مثيله في الدول الأعضاء بتلك الاتفاقية فقد تم اختيار دولتين مجاورتين لسورية هما الأردن ولبنان، وتم هذا الاختيار بناء على التجربة العريقة التي يمتلكها كلا من البلدين في مجال العمل المصرفي، بالإضافة إلى صفة كل منهما في منظمة التجارة العالمية، حيث تعتبر الأردن من الدول الأعضاء في المنظمة منذ عام 2000، كما اكتسبت لبنان صفة عضو مراقب في المنظمة منذ عام 1999م. إن توصيف الاقتصاد الوطني لكل من الدول محل المقارنة بشكل عام ومن خلفه قطاع المال والتأمين بشكل خاص يعتمد على العديد من المؤشرات الكمية والنوعية ذات البعد الاقتصادي وفي مقدمتها الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال إلقاء الضوء على الأهمية النسبية لقطاع المال والتأمين في الناتج المحلي للدول المقارنة يتضح لنا مدى أهمية هذا القطاع في اقتصاد تلك الدول. وقد احتلت لبنان المرتبة الأعلى بين الدول المقارنة في مساهمة قطاع المال والتأمين ونسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم تلتها سورية حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع المال والتأمين في الناتج المحلي 5% ثم الأردن بنسبة 4%، و يوضح الجدول (2-14) والشكل (2-26) ذلك¹:

الجدول (2 - 14)

مساهمة قطاع المال و التأمين في الناتج المحلي للدول المقارنة - مليون وحدة عملة محلية

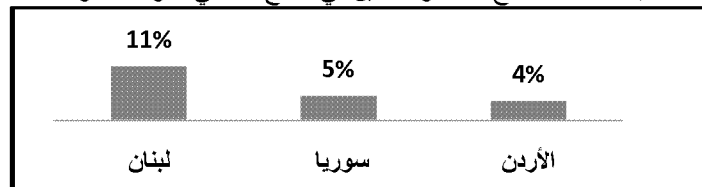
الدولة			البيان
لبنان	سورية	الأردن	
LBP 59,126,000	SYP 2,791,755	JOD 18,762	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
LBP 6,156,150	SYP 142,979	JOD 750	قيمة مساهمة قطاع المال والتأمين
11%	5%	4%	نسبة مساهمة قطاع المال والتأمين في الناتج المحلي

تم إعداد الجدول من قبل الباحث

مصدر الجدول: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: « التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، 2011م، ص 285.

الشكل (2 - 26)

نسبة مساهمة قطاع المال و التأمين في الناتج المحلي للدول المقارنة



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: « التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، 2011م، ص 285.

¹ - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: « التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، 2011م، ص 285.

- أما فيما يتعلق بإجمالي الودائع بالعملة الأجنبية فنجد أن لبنان قد امتلكت أكبر قيمة من الودائع المصرفية بالدولار حيث بلغت الودائع /90,117/ مليون دولار، و بزيادة بلغت قيمتها /9,870/ مليون دولار عن العام السابق 2009، بالمقارنة مع كل من الأردن وسورية. وهذا ما يشير إلى قوة و قدرة الجهاز المصرفي اللبناني في جذب المدخرات المالية وخاصة بالعملة الأجنبية، سواء للمواطنين المحليين أو الأجانب، في حين احتلت المرتبة الثانية سورية حيث بلغت إجمالي الودائع بالدولار الأمريكي /33,734.4/ مليون دولار عن العام السابق، في حين احتلت الأردن المرتبة الثالثة بإجمالي الودائع بالدولار الأمريكي بلغت قيمتها /28,306/ مليون دولار، ويوضح كل من الجدول (2-15) والشكل (2-27) والجدول ذلك¹.

الجدول (2-15)

إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية للدول المقارنة - مليون وحدة نقدية

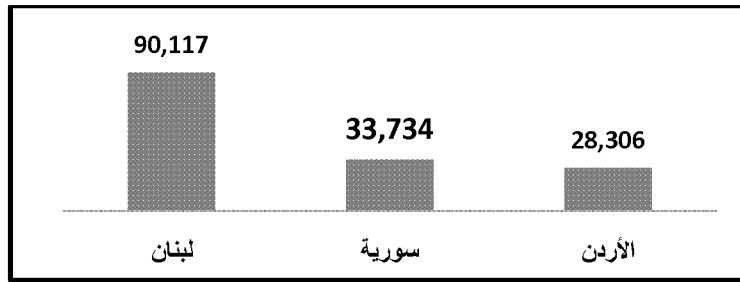
الدولة	2010		2009		قيمة التغير في الودائع الدولار الأمريكي
	إجمالي الودائع بالدولار الأمريكي	إجمالي الودائع بالعملة المحلية	إجمالي الودائع بالدولار الأمريكي	إجمالي الودائع بالعملة المحلي	
الأردن	USD 28,306	JOD 20,097	USD 25,400	JOD 18,034	USD 2,906
سورية	USD 33,734.4	SYP 1,533,080.0	USD 29,668.1	SYP 1,355,834.0	USD 4,066
لبنان	USD 90,116.7	LBP 135,851,000.0	USD 80,247.4	LBP 120,973,000.0	USD 9,870

تم إعداد الجدول من قبل الباحث

مصدر الجدول: الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي: «التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، 2011م، ص364.

الشكل (2-27)

إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية بالدولار الأمريكي - مليون وحدة نقدية



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي: «التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، 2011م، ص364. أما فيما يتعلق بإجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية في تلك الدول فقد شكلت قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة بالدولار الأمريكي من قبل المصارف اللبنانية أعلى قيمة بين الدول الثلاث فقد بلغت /59,631/ مليون دولار و بزيادة مقدارها

¹ - الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص364.

6,310/ ونرى أن ذلك يشير إلى الكفاءة الإنتاجية للقطاع المصرفي اللبناني في مجال توفير وخلق فرص ومجالات استثمارية جديدة من أجل تمويلها ومنحها الائتمان المطلوب، كما وقد بلغت إجمالي التسهيلات المصرفية السورية بالدولار /28,642/ مليون دولار في عام 2010 بزيادة مقدارها /4,214/ مليون دولار عما كانت عليه عام 2009 وهذه النسبة جيدة إذا ما استمرت بالارتفاع، إلا أنه بالمقارنة مع لبنان وسورية فإن الأردن احتلت المرتبة الثالثة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة/27,361/ مليون دولار، ويوضح ذلك كل من الجدول (2-16) و الشكل (2-28)¹.

الجدول (2-16)

إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للدول المقارنة - مليون وحدة نقدية

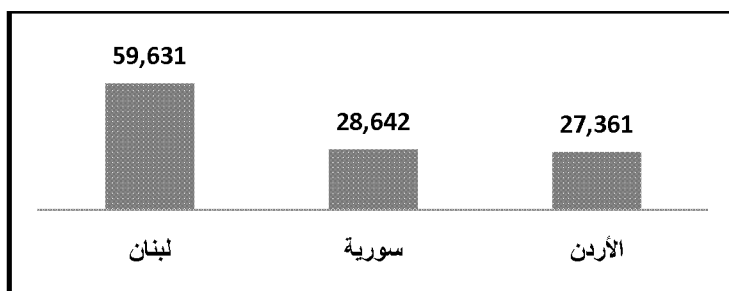
الدولة	2010		2009		قيمة التغير في القروض الدولار الأمريكي
	إجمالي القروض الدولار الأمريكي	إجمالي القروض العملة المحلية	إجمالي القروض الدولار الأمريكي	إجمالي القروض العملة المحلي	
الأردن	USD 1,947	JOD 18,044	USD 25,414	JOD 18,044	USD 1,947
سورية	USD 4,214	SYP 1,301,653.8	USD 24,428.3	SYP 1,116,375.1	USD 4,214
لبنان	USD 6,310	LBP 89,894,000.0	USD 53,321.4	LBP 80,382,000.0	USD 6,310

تم إعداد الجدول من قبل الباحث

مصدر الجدول : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي : « التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، 2011م، ص365.

الشكل (2-28)

إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية بالدولار الأمريكي - مليون وحدة نقدية



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي : « التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، 2011م، ص365.

أما فيما يتعلق بإجمالي الموجودات الأجنبية للميزانية المجمعة للمصارف التجارية فقد تميزت لبنان بأكبر قيمة من إجمالي الموجودات بالعملة الأجنبية بقيمة /128,925/ مليون دولار أمريكي وهو ما يعكس كفاءة القطاع المصرفي اللبناني بين الدول الثلاث، في حين احتلت الأردن المرتبة

¹ - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص365.

الثانية بمقدار /79,667/ مليون دولار أمريكي، واحتلت سورية المرتبة الثالثة بمقدار /47,811/ مليون دولار أمريكي. ويوضح ذلك كل من الجدول (2-17) و الشكل (2-29)¹.

الجدول (2-17)

إجمالي الموجودات للميزانية المجمع للمصارف التجارية للدول المقارنة - مليون وحدة نقدية

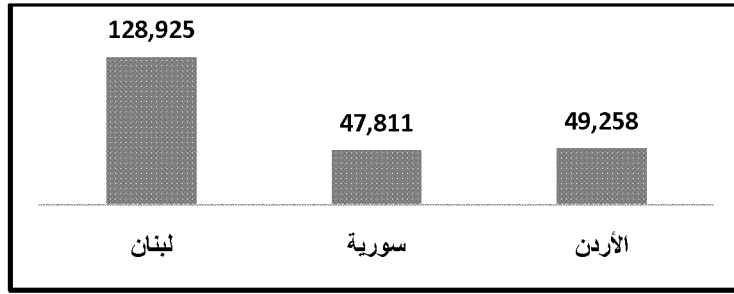
2010		2009		الدولة
إجمالي الموجودات بالدولار الأمريكي	إجمالي الموجودات بالعملة المحلية	إجمالي الموجودات بالدولار الأمريكي	إجمالي الموجودات بالعملة المحلية	
USD 49,258	JOD 34,973	USD 45,010	JOD 31,957	الأردن
USD 47,811	SYP 2,172,806	USD 42,741	SYP 1,953,258	سورية
USD 128,925	LBP 194,354,000	USD 115,250	LBP 173,740,000	لبنان

تم إعداد الجدول من قبل الباحث

مصدر الجدول : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: « التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، 2011م، ص363.

الشكل (2-29)

إجمالي الموجودات للميزانية المجمع للمصارف التجارية بالدولار الأمريكي - مليون وحدة نقدية



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: « التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، 2011م، ص363. أما فيما يتعلق بسلامة الجهاز المصرفي فقد شهد القطاع المصرفي للدول الثلاث بشكل عام زيادة في القواعد الرأسمالية ساهمت في تحسن معدل كفاية رأس المال لدى الجزء الأكبر من مصارف تلك الدول. وقد احتلت الأردن المرتبة الأولى في معدل كفاية رأس المال بمعدل 20.3% تلتها سورية بمعدل 17% ثم لبنان بمعدل 13.3%، أما فيما يتعلق بنسبة القروض غير المنتظمة (المتعثرة) إلى إجمالي القروض الممنوحة فقد سجلت لبنان أدنى مستوى لهذه النسبة بنسبة بلغت 4.3%، ثم سورية بنسبة 5% بينما سجلت المصارف الأردنية بنسبة 7.9%². والجدول (2-18) يوضح سلامة الجهاز المصرفي للدول المقارنة .

¹ - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص263.

² - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص138.

الجدول (2 - 18)

سلامة الجهاز المصرفي للدول المقارنة لعامي 2009 و 2010

الدولة	معدل كفاية رأس المال		القروض غير المنتظمة إلى الإجمالي العام	
	2009	2010	2009	2010
سورية	%18	%17	%5	%5
لبنان	%13.7	%13.3	%6	%4.3
الأردن	%19.6	%20.3	%6.7	%7.9

تم إعداد الجدول من قبل الباحث

مصدر الجدول : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي : « التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، 2011م، ص138. كما ويشكل تقرير التنافسية العالمي لعام 2011 - 2010 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي واحد من أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في إجراء المقارنة بين الدول الثلاث، وبالاعتماد على بعض المؤشرات في هذا التقرير مثل مؤشر متانة الجهاز المصرفي، و مؤشر توفر الخدمات المالية، و مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية. وفيما يتعلق بتصنيف الدول محل المقارنة حسب مؤشر متانة النظام المصرفي فقد تمتعت لبنان بناحية جيدة في مؤشر متانة النظام المصرفي، حيث بلغت قيمته 6.5 وبترتيب رابع دولة من أصل 139 دولة (ونشير إلى أن قيمة المؤشر تتراوح بين قيمة "1": تشير لحاجة القطاع إلى دعم الحكومة، و "7": تشير لعدم حاجة هذا القطاع لدعم الحكومة)، بينما احتلت الأردن المرتبة الثانية ثم تلتها سورية¹، و يوضح الجدول (2-19) ذلك :

الجدول (2-19)

متانة الجهاز المصرفي للدول المقارنة

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب من أصل 139 دولة
لبنان	6.5	4
الأردن	5.4	51
سورية	5.3	63

تم إعداد الجدول من قبل الباحث

مصدر الجدول :المنتدى الاقتصادي العالمي : تقرير التنافسية العالمية 2010-2011، ص460 .

أما من حيث قدرة القطاع المصرفي على تقديم مجموعة واسعة و متنوعة من الخدمات المالية إلى الأنشطة الاقتصادية المختلفة وقطاع الأعمال، فقد احتلت لبنان المرتبة الأولى بين الدول الثلاث وبترتيب 39 من أصل 139 دولة لتأتي بعدها الأردن بترتيب 67 من أصل دولة 139 ثم سورية بترتيب 130 من أصل 139 ثم سورية، وهو يعكس تدني قدرة القطاع المصرفي

¹ - المنتدى الاقتصادي العالمي : تقرير التنافسية العالمية 2010-2011، ص460 .

السوري على تقديم خدمات مصرفية متنوعة و منافسة للخدمات المقدمة في كل من لبنان و الأردن، ويوضح الجدول (2- 20) ذلك¹.

الجدول (2- 20)

توفر الخدمات المالية للدول المقارنة

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب من أصل 139 دولة
لبنان	5.2	39
الأردن	4.7	67
سورية	3.3	130

تم إعداد الجدول من قبل الباحث

مصدر الجدول: المنتدى الاقتصادي العالمي: تقرير التنافسية العالمية 2010-2011، ص454 .

أما من حيث القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية و مدى سهولة الحصول على تمويل للتجارة بتكاليف يمكن تحملها و مقبولة (تأمين الاعتماد التجاري والتسليف التجاري مثل الاعتمادات المستندية، الحصول على أوراق قبول من المصارف، وترتيبات فتح الاعتمادات) فقد احتلت لبنان المرتبة الأعلى بين الدول الثلاث، ثم جاءت الأردن في المرتبة الثانية ثم سورية. ويوضح الجدول(2- 21) ذلك²:

الجدول (2 - 21)

القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية للدول المقارنة 2010

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب من أصل 139 دولة
لبنان	4.9	36
الأردن	4.4	58
سورية	3.2	125

تم إعداد الجدول من قبل الباحث

مصدر الجدول: المنتدى الاقتصادي العالمي: تقرير التنافسية العالمية 2010-2011، ص455 .
أما فيما يخص عدد الفروع المصرفية بالنسبة لعدد السكان، فقد احتلت لبنان المرتبة الأعلى بين الدول في الانتشار المصرفي حيث بلغت نسبة التمصرف فيها ما يعادل فرعا واحدا لكل أربعة آلاف نسمة ، و احتلت الأردن النسبة الثانية بفرع واحد لكل عشرة آلاف نسمة بينما بلغت في سورية فرع واحد لكل 49 ألف نسمة (باعتبار عدد السكان /24,504,000/ نسمة وعدد الفروع /501/ فرعا دون المصرف المركزي) . وهذا ما يدل على أن الانتشار المصرفي في سورية لا يزال متواضعا بالنسبة للدول المجاورة، وهذا يدل على الحاجة الأساسية لزيادة عدد الفروع

¹ - المنتدى الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص454 .

² - المنتدى الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص455 .

المصرفية لتغطي المزيد من المناطق الجغرافية السورية، ويوضح الشكل (2-30) عدد الفروع المصرفية بالنسبة لعدد السكان للدول المقارنة¹.

الشكل (2 - 30)

عدد الفروع المصرفية بالنسبة لعدد السكان للدول المقارنة



تم إعداد الشكل من قبل الباحث

مصدر الشكل: المنتدى الاقتصادي العالمي: تقرير التنافسية العالمية 2010-2011، ص 455.

نتائج الدراسة المقارنة:

من خلال ما سبق ومن أجل التوصل إلى نتيجة المقارنة بين الدول الثلاث تم اعتماد الجدول التالي:

الجدول (2 - 22)

نتائج الدراسة المقارنة بين الدول الثلاث (الأردن، لبنان، سورية)

لبنان	سورية	الأردن	البيان
***	**	*	مساهمة قطاع المال والتأمين في الناتج المحلي
***	**	*	إجمالي الودائع المصرفية بالدولار الأمريكي
***	**	*	إجمالي القروض المصرفية بالدولار الأمريكي
***	*	**	إجمالي الموجودات الأجنبية
*	**	***	معدل كفاية رأس المال
***	**	*	القروض غير المنتظمة (المتعثرة) إلى الإجمالي العام
***	*	**	متانة الجهاز المصرفي
***	*	**	توفر الخدمات المالية
***	*	**	القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية
***	*	**	عدد الفروع المصرفية بالنسبة لعدد السكان
28	15	17	المجموع

تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على نتائج المقارنة

¹ - الموقع الرسمي لصحيفة تشرين: « <http://tishreen.news.sy/tishreen/public> »، صحيفة تشرين أداء القطاع المصرفي السوري حتى نهاية 2010.

يمكننا أن نلاحظ من خلل نتائج الدراسة المقارنة أن لبنان قد احتلت المرتبة الأولى في المقارنة بين الدول ثم تلتها الأردن بالمرتبة الثانية، و احتلت سورية المرتبة الثالثة. وبالتالي فيمكننا أن نستنتج من خلال الدراسة المقارنة أن لبنان سوف يكون الرابع الأكبر بين الدول الثلاث في حال قبول عضوية لبنان و سورية في المنظمة و تحرير الخدمات المالية، و هو ما يضع القطاع المصرفي السوري أمام منافسة حادة من قبل الدول الأعضاء أو المراقبين في المنظمة مثل لبنان و الأردن، وهذا ما يلزم القائمين على السياسة النقدية في سورية العمل على إيجاد إستراتيجية واضحة المعالم قادرة على رفع قدرة و كفاءة هذا القطاع ليساير القطاع المصرفي في الدول الأعضاء بالاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

الفصل الثالث: أثر تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري
المبحث الأول: الآثار الإيجابية المحتملة لتطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري
المبحث الثاني: الآثار السلبية المحتملة لتطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري
المبحث الثالث: الدراسة العملية لأثر تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري

الفصل الثالث: أثر تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة

في الخدمات على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري

إن الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات تشترط في حال تطبيقها أن تكون الخدمات المراد تحريرها مقدمة على أساس تجاري، أي أن أحكام هذه الاتفاقية لا تسري على الخدمات التي تقدم على أساس غير تجاري دون تنافس مع واحد أو أكثر من موردي الخدمة، وبالتالي فإنه في حال تطبيق سورية للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على القطاع المصرفي لن يشمل تطبيق هذه الاتفاقية الخدمات المصرفية غير التجارية مثل الخدمات التي يقدمها المصرف المركزي، وذلك لأنها لا تقدم على أساس تجاري من ناحية ولا اتصالها بسيادة الدولة من ناحية أخرى. وفيما يخص آثار تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري فإن تحليل هذه الآثار يمكن أن يتم وفق مستويات عديدة، وبنفس الوقت فإن هذه الآثار تنقسم إلى آثار سلبية وأخرى إيجابية.

المبحث الأول - الآثار الإيجابية المحتملة لتطبيق الاتفاقية العامة

لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري:

إن عملية تحرير القطاع المصرفي في ظل تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات تنطوي على مجموعة من الآثار المحتملة الإيجابية والتي من أهمها:

1- إن سورية يمكنها الاستفادة من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و المعاملة بالمثل و الحصول على تيسيرات و تسهيلات مماثلة من الدول الأعضاء في اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات في قطاع المصارف¹.

2- سوف يرتبط دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى الأسواق المحلية بنقل التكنولوجيا المصرفية بما يؤدي إلى تطوير الأساليب و الممارسات المصرفية في سورية بشكل يتواءم مع أحدث التقنيات الحديثة على الصعيد العالمي، و من الممكن أن تستفيد المصارف المحلية من المصارف الأجنبية الوافدة من خلال التكنولوجيا التي تحصل عليها وذلك لكيفية التعامل مع المنظومة الالكترونية العالمية للمعاملات بين المصارف، والتي تسمح باستقبال وإرسال الأموال بين المصارف العالمية الكترونياً وبشكل آمن ومضمون، وسيكون هناك إمكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا في مجال الإدارة و المحاسبة².

3- النفاذ إلى أسواق / 159 / دولة و هذا ما يفتح المجال أمام المصارف السورية للدخول إلى

¹ - السحمراني، خليل: «منظمة التجارة العالمية و الدول النامية»، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2003م، ص40.
² - السيد، عاطف: «الجات و العالم الثالث»، مجموعة النيل العربية، مصر، القاهرة، 2002م، ص147.

أسواق تلك الدول وتقديم خدماتها المصرفية والحصول على عملاء جدد¹.

4- إن التزامات التحرير التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتفاقية من خلال جداول الالتزامات سوف تقدم فرصاً أمام المصارف السورية خاصة في الخدمات التي تبلغ مرحلة متطورة من القدرة على المنافسة. وينبغي أن تكون جداول الالتزامات التي ستتقدم بها سورية مبنية على سياسة الحد الأدنى بخصوص تحرير تجارة الخدمات المصرفية، حيث يمكن أن تمنح امتيازات للمصارف الأجنبية لتقديم الخدمات في القطاعات الخدمية التي ترى أن تحريرها وفتح أسواقها في هذه الخدمات يعد ضروريا لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، و اكتساب المعرفة والخبرة في مجال العمل المصرفي، كما ينبغي عند اختيارها لهذه القطاعات عدم المساس بموردي الخدمة المحليين².

5- إن الاتفاقية تتيح تمكن سورية من أن تضع قيودا في جداول الالتزامات الوطنية التي ستقدمها على توريد الخدمات الأجنبية من خلال التواجد التجاري وانتقال الأشخاص الطبيعيين، حيث يمكن أن تتضمن هذه القيود في مجال التواجد التجاري تحديد نسبة مساهمة الأجانب في رأس مال الشركات المحلية .

6- إن تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات يسمح للمصارف السورية بالاطلاع على أهم ما توصلت إليه المصارف الأجنبية للدول الأعضاء في تلك الاتفاقية في مجال الإدارة والمحاسبة، وذلك من خلال الاستفادة من خبرات العاملين في هذه المصارف وبالشكل الذي يساعد على إعداد العاملين في المصارف الوطنية على مستوى عالي من الكفاءة المصرفية.

7- خلق المناخ الاستثماري اللازم لعودة رؤوس الأموال السورية المهاجرة وجذب الاستثمارات المباشرة العربية والأجنبية لاستغلال الموارد الكثيرة في الاقتصاد السوري، بما يحقق لهذه الاستثمارات ربحية عالية وللاقتصاد السوري تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، حيث يقوم هذا النوع من الاستثمار في تمويل فجوات العجز وتأمين مصادر تمويل بديلة بهدف تغذية برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية³.

8- تعادل التزامات الدولة لجدول خدمات منظمة التجارة العالمية ضمناً قانونياً ملزماً يسمح للشركات الأجنبية بتزود خدمتهم تحت الظروف المستقرة. وهذا يعطي كل من يملك حصة في

¹ - الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية: « www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm »
² - شومان، عدنان شوكت : «اتفاقيات الجات الدولية الرابحون دوماً و الخاسرون دوماً» ، دار المستقبل ، دمشق ، 1996م، ص170.
³ -عبد المطلب عبد الحميد: «العولمة واقتصاديات البنوك»، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001 م، ص130.

القطاع سواء المنتجون، والمستثمرون، والعمال، فكرة واضحة عن قواعد اللعبة، حتى يصبحون قادرين على التخطيط للمستقبل بفتاعة أكبر، الأمر الذي يشجع الاستثمار طويل الأجل.

9- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يمكنها من حضور اجتماعاتها العامة و من ثم الاتصال بالموظفين و المسؤولين عن التجارة الدولية، و الاستفادة من الدورات التدريبية التي تنظمها الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية حول عملها و نشاطاتها، هذا يؤدي إلى تطوير مدارك الموظفين السوريين و زيادة خبراتهم و قدراتهم.

10- تطوير الأداء الاقتصادي بشكل عام ، حيث تعتبر البنية التحتية الفعالة للقطاع المصرفي شرط مسبق للارتقاء في الاقتصاد السوري، حيث توفر الخدمات المقدمة من قبل هذا القطاع مدخلات إستراتيجية مهمة لجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبدون حافز المنافسة فمن المستبعد أن يتفوق هذا القطاع وذلك لأن المنافسة في ظل سوق مفتوحة تؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات وما يستتبع ذلك من رفع الكفاءة والأداء الاقتصادي هذا القطاع.

11- إن آثار تطبيق الاتفاقية يتوقع أن تطل كافة الدول ، بغض النظر عن عضويتهم ، وستشمل مجالات التطبيق العملي للاتفاقيات نواح تضم الجوانب التجارية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية (التكنولوجيا)، وتجارة مختلف الخدمات، من مصارف و سياحة، ونقل ، واستشارات، ومهن حرة علمية، وفعاليات تجارية ذات صلة بالاستثمار والتنمية. و بالتالي ستؤثر هذه القواعد بالمجالات الاقتصادية للدول كلها في هذا العالم، و منها سورية، و من ثم لا يمكن تجاهل هذه القواعد في التعامل التجاري مع الدول الأعضاء و غير الأعضاء¹.

12- لن يؤدي تطبيق سورية للاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات لخرق مبادئ مقاطعة إسرائيل، حيث لا تشترط مبادئ واتفاقيات منظمة التجارة العالمية التطبيع التجاري بين أعضاء المنظمة، وذلك استنادا إلى الاستثناء المذكور في المادة 13 من اتفاقية مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية، الذي يسمح لدولة ما بعدم تطبيق الاتفاقية تجاه دولة أخرى شرط إبلاغها عن ذلك قبل موافقة المجلس العام (المؤتمر الوزاري) على ذلك².

1 - العيسوي، إبراهيم: «الغات و أخواتها» ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 1995م، ص13.

2 - مراد، عبد الفتاح: «شرح النصوص العربية لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية»، دار الكتب والوثائق، مصر، 1997م، ص75.

المبحث الثاني - الآثار السلبية المحتملة لتطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري:

إن الآثار السلبية على القطاع المصرفي في سورية ستكون قاسية خصوصاً على المدى القريب و المتوسط، حيث سيكون من الصعب على سورية وفي ظل غياب إستراتيجية واضحة لرفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي الوقوف في مواجهة المصارف العالمية العملاقة في الأسواق الخارجية ، كما أنها ستكون معرضة لفقد جزء من حصتها في الأسواق المحلية بعد قيام هذه المصارف بإنشاء فروع تابعة لها في الأسواق السورية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها :
1- إن الخدمات المقدمة من قبل المصارف السورية لا زالت غير مهيأة على المنافسة بالمقارنة مع الخدمات المقدمة من قبل المصارف الأجنبية للدول المتقدمة التي قد تغزو الأسواق المحلية مع تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، وخاصة مع المؤشر الذي احتلته سورية في توفر الخدمات 139/130، أي وجود 129 دولة تسبق سورية في مجال توفر الخدمات المالية¹.

2- إن المصارف السورية لن تستطيع الوقوف في مواجهة المصارف العالمية العملاقة في الأسواق الخارجية، كما أنها ستكون معرضة لفقد جزء من حقها في الأسواق المحلية بعد قيام هذه المصارف بإنشاء فروع تابعة لها في الأسواق السورية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى جودة الخدمات المقدمة من قبل تلك المصارف و القدرة على تلبية كافة احتياجات العملاء. بالإضافة إلى تقديمها مجموعة من الخدمات المصرفية والمالية الحديثة في الأسواق المحلية، والتي لم تستطيع المصارف والمؤسسات المالية السورية استيعابها و إدخالها ضمن خدماتها المصرفية التقليدية².

3- إن المصارف الأجنبية التي سوف تتواجد في السوق المحلية السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات سوف تخدم القطاعات المربحة وسوف تبتعد عن خدمة النشاطات الإنتاجية في قطاع الزراعة والصناعة مما لا ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة بمختلف أبعادها³.

4- إن المنافسة سوف تكون غير متكافئة بين المصارف المحلية و المصارف الأجنبية، حيث تمتلك المصارف الأجنبية خبرة عالية وقديمة في مجال العمل المصرفي بالإضافة إلى خبرة

1 - المنتدى الاقتصادي العالمي: تقرير التنافسية العالمية 2010-2011، ص454 .

2 - عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة...، مرجع سابق، ص131.

3 - حماد، طارق عبد العال: «التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999م، ص34.

العمال المؤهلين بشكل متكامل في كسب العملاء الجدد و انجاز الأعمال الموكلة إليهم بكفاءة عالية وفي أقل وقت ممكن، و هو ما تفتقر له المصارف السورية، وخاصة انه في حال تطبيق الاتفاقية سوف تكون المصارف بحاجة لكفاءات متميزة وجهد أكبر لجذب العملاء الأجانب، وهو ما لا يتوفر بالقدر الكافي في المصارف السورية وخاصة أنه في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية، تزداد احتمالات اقتراب مقدم الخدمة المصرفية ومنتقياها واتساع شبكة الفروع على مستوى العالم واتساع المنافسة بين كل من البنوك المحلية والبنوك الأجنبية¹.

5- ضعف قدرة المصارف المحلية على خفض تكلفة بعض الخدمات المصرفية لمواجهة المنافسة في الأسعار من قبل المصارف الأجنبية.

6- الفجوة التكنولوجية الكبيرة بين المصارف السورية والمصارف الأجنبية ، فالمصارف الأجنبية تتميز بمواكبة التطورات التكنولوجية والمعلوماتية و تطبيقها الأمثل في مجال العمل المالي و المصرفي بخلاف المصارف السورية.

7- قد تقوم المصارف الأجنبية بتحريك الأموال وفقاً لمصلحتها بما يجعلها تستنزف النقد الأجنبي المتاح وتحويله إلى الدولة الأم، وتعيد تصديره إلى أي مكان أو تستخدمه في مجالات تحمل مخاطر سوق عالية مثل استخدامه في أنشطة المضاربة دون تمويل².

ونرى بأنه في حال تطبيق سورية للاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات فإن الآثار السلبية سوف تتفوق على الآثار الايجابية وخاصة أننا نجد أن الآثار الايجابية المتوقعة سوف تكون مرهونة بقدر كبير على مدى القدرة على رفع القدرة التنافسية للقطاع المالي بشكل عام و للقطاع المصرفي بشكل خاص .

1 - الحاجي، محمد عمر: «حقيقة الجات»، دار المكتبي، دمشق، سورية، 2001م، ص66.

2 - عبد الحميد، عبد المطلب : «الجات و آليات منظمة التجارة العالمية»، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005م، ص176.

المبحث الثالث- الدراسة العملية لأثر تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري:

المطلب الأول: البحث الميداني و جمع البيانات

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع آراء عينة حول "أثر تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي".

أولاً- تصميم عينة دراسة و إجراءات الدراسة الميدانية:

نتناول في هذا القسم أهداف الدراسة الميدانية ومجتمع وعينة الدراسة، وأدوات الدراسة، ومن ثم معرفة صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية، كما يلي:

1- أهداف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي من خلال استنباته، وتطبيق الأساليب الإحصائية على عينة الدراسة، ومن ثم ملاحظة النتائج وإسقاطها على المجتمع المدروس على النحو التالي:

- تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

- الآثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

- الآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

- الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

2- مجتمع وعينة الدراسة وحدودها:

يحدد مجتمع البحث بالعاملين في المصارف السورية الحكومية والخاصة بمختلف تخصصاتهم، وتشمل عينة الدراسة العاملين في القطاع المصرفي وعلى اختلاف مستويات الدخل والمستوى العلمي والاجتماعي، من خلال عينة احتمالية، وقوامها مفردة.

الحدود الزمنية: أجريت الدراسة العملية الميدانية عام 2013 دون تحديد محدد زمني لأثر تطبيق الاتفاقية محل الدراسة، لإتاحة المجال للعينة لتقديم إجاباتهم دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير الأزمة السورية.

3- أداة الدراسة الميدانية:

استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة ميدانية والتي تعد إحدى أدوات المنهج الوصفي، ويعد الاستبيان أحد وسائل الحصول على المعلومات من المبحوث نفسه، وهو أداة مهمة للتعرف على الإجابة اللفظية التي تعبر عن آراء مجموعة من الأفراد في موضوع الدراسة، وتتيح لهم فرضية التعبير عن آرائهم بحرية، وقد جرى بناء الاستبيان في عدة خطوات على النحو التالي:

الخطوة الأولى:

استخلاص أبعاد الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي عبر استخلاص الأبعاد من خلال الإطار النظري، ومن ثم تم بناء استمارة التحكيم التي شملت (28) متغيراً في استمارة واحدة، وذلك من خلال وضعها في عدة محاور أساسية، وتم توزيع الاستمارة على عدد من الخبراء في موضوع البحث ولديهم الخبرة في الإحصاء بلغ عددهم (3) محكماً، بهدف تحكيم منهجية الاستبانة وتوافقها مع التساؤلات وفروض الدراسة، والعبارات الواردة فيها بعد أن تم توضيح تعريفات (الاتفاقية و بعض المتغيرات)، وذلك بهدف التأكد من أن هذه المعايير أو الأبعاد، وإضافة وحذف ما يروونه مناسباً. وفي ضوء ذلك تم تعديل ما جاء بها من ملاحظات المحكمين واستقرت على صيغتها النهائية.

-الخطوة الثانية:

صياغة عبارات الاستبيان: في ضوء ما سبق قام الباحث بإعداد وصياغة أسئلة الاستبيان من خلال تحويل (الأبعاد)، إلى مجموعة من الأسئلة التي تغطي جميع جوانب الدراسة، ثم تم تصويبها في ضوء ملاحظات المحكمين.

وقد جاءت ملامح الصورة النهائية للاستبيان كما يلي:

- تشخيص السياسات المصرفية السورية وتبليتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

- الآثار الإيجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

- الآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

- الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

الخطوة الثالثة- اختبار دقة وثبات الاستبيان:

1- صدق الاستبيان: قام الباحث بالتأكد من صدق الأداة بطريقتين هما:

أ- صدق المحتوى (الصدق الظاهري للتمكين):

إن الاختبار الصادق يقيس ما وضع لقياسه، ومن أهم الطرق المستخدمة لقياس صدق الاستبيان هو صدق المحتوى، الذي يعد مناسباً لطبيعة الاستبيان في الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية، والذي يقصد به مدى قدرة الأداة على تمثيل المحتوى المراد دراسته.

إن ما تم التوصل إليه في عبارات الاستبيان تتناسب البعد الذي تدرج فيه وتقيس ما وضعت لقياسه، وذلك بعد إجراء التعديلات التي وضعها المحكمون، والتي قي ضوئها تم اعتماد الأداة وإخراجها في صورتها النهائية، وأصبحت صالحة لقياس ما وضعت من أجله.

ب. صدق التكوين:

قام الباحث بحساب معامل الارتباط بين درجة كل بعد للمقياس على عينة قوامها (30) من العاملين في المصارف السورية، فكان معامل الارتباط هو (0.62)، وهو ارتباط يمكن الوثوق به وهو دليل على صدق الاستبيان.

ج. ثبات الاستبيان: يشير الثبات إلى درجة استقرار نتائج أداة القياس، إذا ما أعيد تطبيقها على الأفراد أنفسهم، وقد تم حساب الثبات للأداة المستخدمة في الدراسة الحالية على عينة من الاستثمارات قوامها (30) من العاملين في المصارف السورية، وقام الباحث بحساب ثبات الأداة بالطرق الآتية:

1-التجزئة النصفية:

تم حساب معامل الارتباط بين درجة العبارات الفردية ودرجة العبارات الزوجية ككل، وقد بلغ معامل الارتباط بيرسون (0.63) ثم قام بتصحيح معامل الارتباط بمعادلة بيرسون براون

$$\text{Reliability Coefficient} = 2r/1+r = 0.77$$

مما سبق يتبين لنا أنه يمكن الوثوق به وهو دليل على صدق المقياس.

ب- ألفا كرونباخ:

بغرض التأكد من الصدق المنطقي للاستبانة ووضوحها، قام الباحث بقياس مدى الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة، حيث استخدم معامل كرونباخ (Alpha Cronbachs coefficient) الذي يقيس نسبة تباين الإجابات ومدى الثبات والترابط الداخلي لأسئلة الاستبانة، بحيث تكون مع بعضها البعض مجموعة واحدة، مما يساعد على مقدرتها في إعطاء نتائج متوافقة لردود المستجيبين تجاه أسئلة الاستبانة.

وعادة تتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ (صفر – واحد) وكلما اقتربت من الواحد كلما عكس قوة التماسك الداخلي للمقياس، وقد وجد الباحث أن قيمة معامل ألفا كرونباخ الكلي (0.77) تدل على الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة.

الجدول (1-3) اختبار معامل القياس ألفا كرونباخ

قيمة معامل ألفا كرونباخ	عدد المتغيرات	المحور
0.69	7	تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.
0.83	7	الآثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.
0.78	6	الآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.
0.78	8	الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

2- نتائج وتفسير الدراسة الميدانية:

المعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسب الآلي، وقد تم إدخالها للحاسب الآلي بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية "ترميز". حيث تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي بدرجاته الخمس مؤثر جداً برتبة (5) ، مؤثر برتبة (4) ، لا أدري برتبة (3)، غير مؤثر (2)، غير مؤثر على الإطلاق (1)، كما تم قياس درجة التأثير العامة وفقاً للجدول التالي:

الجدول (2-3) مقاييس التأثير المعتمدة

مدى الوسط المرجح	درجة التأثير
5.00-4.20	مؤثر جداً
4.19-3.40	مؤثر
3.39-2.60	محايد (لا أدري)
2.59-1.80	غير مؤثر
1.79-1.00	غير مؤثر على الإطلاق

وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات، باستخراج الأعداد، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية. و تم فحص فرضيات الدراسة عند المستوى ($\alpha = 0.05$)، عن طريق الاختبارات الإحصائية التالية: اختبارات (test-t)، ومعامل الثبات كرونباخ ألفا

(Cronbach's alpha)، وذلك باستخدام الحاسب الآلي، باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية .SPSS

وقد استخدم الباحث العمليات الإحصائية التالية:

1. التوزيعات التكرارية لمتغيرات الدراسة في كل محور.
2. الإحصاءات الوصفية لأسئلة الفرضيات والمتوسطات المرجحة.
3. اختبار التباين والفروق independent t test.
4. اختبار التباين الأحادي one way anova.

نتائج الدراسة الإحصائية المستخدمة:

نتائج تحليل السمات الشخصية لعينة الدراسة :

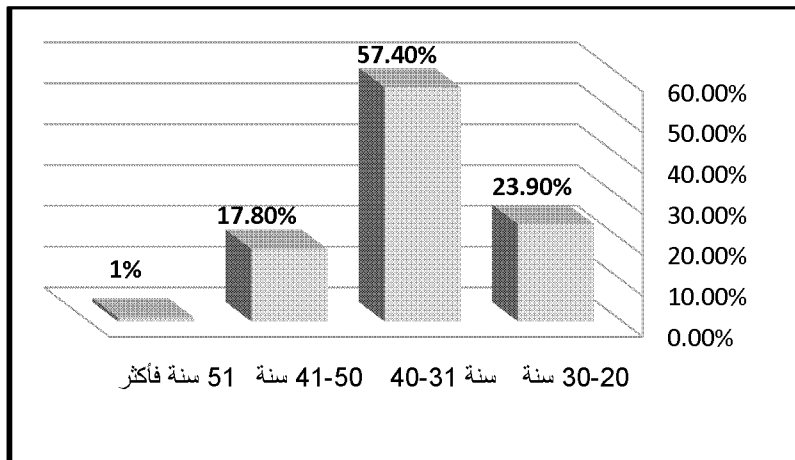
1- خصائص العينة حسب الفئة العمرية:

الجدول (3-3) يبين التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الفئة العمرية

النسبة المئوية	التكرار	الفئات العمرية
23.9%	47	سنة 20-30
57.4%	113	سنة 40-31
17.8%	35	سنة 50-41
1%	2	51 سنة فأكثر
100	197	Total

تبين نتائج الجدول السابق أن الفئة العمرية 40-31 سنة هي الأعلى وتصل إلى (57.4%)، ثم الفئة 30-20 سنة بنسبة (23.9%)، و 50-41 سنة بنسبة (17.8%) وأخيرا 51 سنة فأكثر (1%).

الشكل (3-1) توزع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية



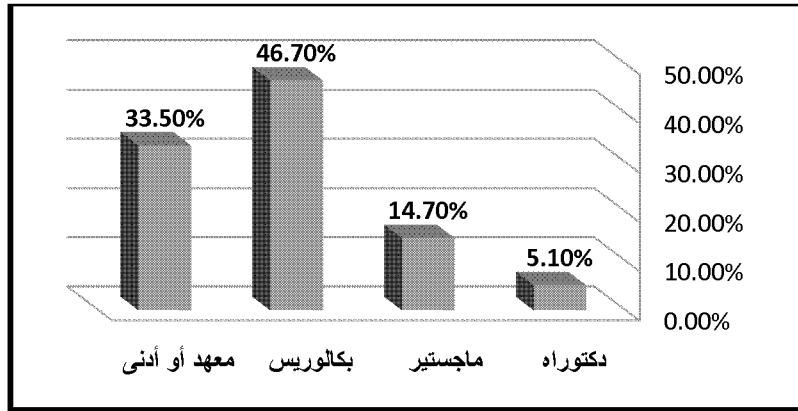
2- خصائص العينة حسب المستوى التعليمي:

الجدول (3-4) يبين التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
33.5%	66	معهد أو أدنى
46.7%	92	بكالوريوس
14.7%	29	ماجستير
5.1%	10	دكتوراه
100	197	Total

تبين نتائج الجدول السابق توزع العينة حسب المستوى التعليمي إلى (46.7%)، بكالوريوس كفاءة أعلى ثم معهد أو أدنى بنسبة (33.5%)، و ماجستير بنسبة (14.7%)، وأخيرا دكتوراه (5.1%).

الشكل (3-2) توزع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي



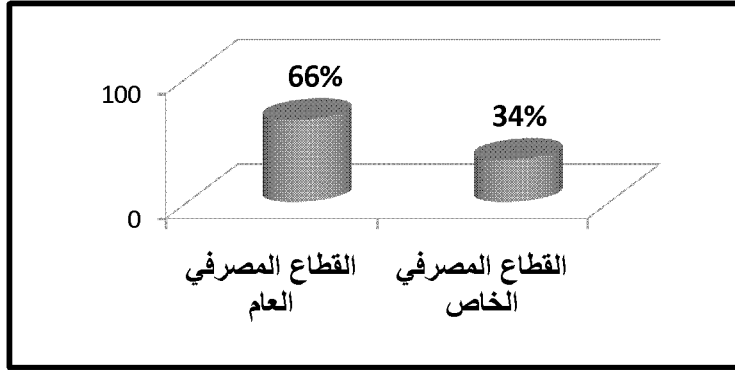
3- خصائص العينة حسب المستوى قطاع العمل:

الجدول (3-5) يبين التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب قطاع العمل

النسبة المئوية	التكرار	القطاع
66%	130	القطاع المصرفي العام
34%	67	القطاع المصرفي الخاص
100	197	Total

تبين الدراسة إلى أن نسبة العينة لدى القطاع العام هي الأعلى (66%)، بينما القطاع الخاص (34%).

الشكل (3-3) توزيع عينة الدراسة حسب قطاع العمل



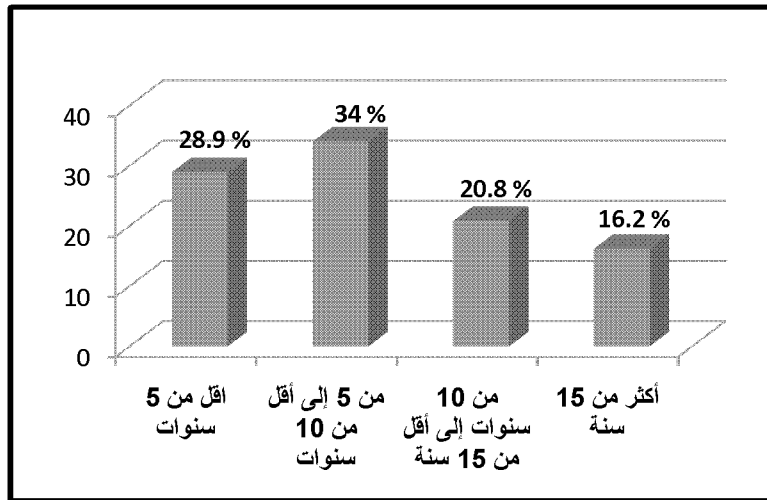
4- خصائص العينة حسب فئات الخبرة العملية:

الجدول (6-3) يبين التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الخبرة العملية

النسبة المئوية	التكرار	فئات الخبرة العملية
28.9%	57	أقل من 5 سنوات
34%	67	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
20.8%	41	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
16.2%	32	أكثر من 15 سنة
100	197	Total

من خلال الجدول نجد أن الخبرة العملية للفئة من 5-10 سنوات بنسبة (34%) هي الأعلى، ثم أقل من 5 سنوات بنسبة (28.9%)، و من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة بنسبة (20.8%).

الشكل (4-3) توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية



المطلب الثاني- الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة:

المحور الأول: مدى تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة ؟

الجدول (3-7) يبين التوزيعات والنسب والمتوسط لآراء عينة الدراسة لمتغيرات المحور الأول

المقياس	العدد	النسبة المئوية	درجة التأثير	المتوسط	الانحراف المعياري
هناك فجوة في كمية الخدمات المقدمة مقارنة مع بعض الدول الاعضاء والمراقبين في منظمة التجارة العالمية (الأردن ، لبنان)					
غير موافق	19	9.60%	مؤثر	4.03	0.92
حيادي	23	11.70%			
موافق	88	44.70%			
موافق بشدة	67	34%			
Total	197	100			
حالة التصنيف الائتماني لدى المصارف السورية ضعيف					
غير موافق	5	2.50%	مؤثر	3.99	0.769
حيادي	44	22.30%			
موافق	96	48.70%			
موافق بشدة	52	26.50%			
Total	197	100			
التسهيلات الائتمانية المطبقة لا تتناسب مع التنمية الشاملة المطبقة					
غير موافق	14	7.10%	مؤثر	3.78	0.801
حيادي	47	23.90%			
موافق	104	52.80%			
موافق بشدة	32	16.20%			
Total	197	100			
يوجد ضعف في القدرة على استقطاب الودائع الأجنبية					
غير موافق	20	10.20%	مؤثر	3.96	0.947
حيادي	32	16.20%			
موافق	81	41.10%			
موافق بشدة	64	32.50%			
Total	197	100			
الكثافة المصرفية من حيث الفروع منخفضة مقارنة بعدد السكان					
غير موافق	36	18.30%	مؤثر	3.84	1.095
حيادي	28	14.20%			
موافق	65	33%			
موافق بشدة	68	34.50%			
Total	197	100			
يوجد انخفاض في القدرة على تقديم خدمات متنوعة للأنشطة الاقتصادية المختلفة					
غير موافق	13	6.60%	مؤثر	3.82	0.819
حيادي	48	24.40%			
موافق	98	49.70%			
موافق بشدة	38	19.30%			
Total	197	100			
يوجد انخفاض في القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية لدى المصارف السورية					
غير موافق	20	10.20%	مؤثر	3.79	0.922
حيادي	48	24.40%			
موافق	82	41.60%			
موافق بشدة	47	23.90%			
Total	197	100			

تبين نتائج الجدول السابق ما يلي:

1. هناك فجوة في كمية الخدمات المقدمة مقارنة مع بعض الدول الأعضاء والمراقبين في منظمة التجارة العالمية (الأردن، لبنان): النسبة الأعلى تعتقد أنها موافقة على ذلك بنسبة 44.7% يضاف إليها 34% موافق بشدة و 11.7% حيادي بينما نسبة الأقل 9.6% غير موافق ومتوسط مرجح 4.03 بانحراف معياري 0.92 حسب مقياس ليكرت، ويقع هذا المتوسط ضمن الفئة (4.02 - 5): مؤثر بشدة، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

2. حالة التصنيف الانتمائي لدى المصارف السورية ضعيف: أيضاً نجد أن الأعلى موافقين بنسبة 48.7% و 26.4% موافق بشدة مع نسبة حياد 22.3% ومتوسط مرجح 3.99 بانحراف معياري 0.76 ويقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40 - 4.19): مؤثر، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

3. التسهيلات الانتمائية المطبقة لا تتناسب مع التنمية الشاملة المطبقة: أيضاً دلت النتائج إلى أن 52.8% موافق مع موافق بشدة 16.2% ونسبة حياد 23.9% ومتوسط مرجح 3.78 بانحراف معياري 0.80، ويقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40 - 4.19): مؤثر، أي هناك أثر للمتغير السابق في آراء المبحوثين تجاه محور مدى تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

4. يوجد ضعف في القدرة على استقطاب الودائع الأجنبية: تبين النتائج أن 41.1% موافق و 32.5% موافق بشدة بينما الغير موافق 10.2% بمتوسط مرجح 3.96 وانحراف معياري 0.94، ويقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40 - 4.19): مؤثر، أي هناك أثر للمتغير السابق في آراء المبحوثين تجاه محور مدى تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

5. الكثافة المصرفية من حيث الفروع منخفضة مقارنة بعدد السكان: تبين النتائج أن 64.5% موافق وموافق بشدة معاً وزادت نسبة الغير موافق 18.3% و حيادي 14.2% بمتوسط 3.84 بانحراف معياري 1.09، ويقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40 - 4.19): مؤثر، أي هناك أثر للمتغير السابق في آراء المبحوثين تجاه محور مدى تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

6. يوجد انخفاض في القدرة على تقديم خدمات متنوعة للأنشطة الاقتصادية المختلفة وصلت نسبة الموافقات إلى 49.7% موافق و 19.3% موافق بشدة بمتوسط 3.82 وانحراف معياري 0.819 و يقع المتوسط السابق ضمن الفئة (3.4- 4.19): مؤثر حسب مقياس ليكرت، أي هناك أثر للمتغير السابق في آراء المبحوثين تجاه محور مدى تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

7. يوجد انخفاض في القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية لدى المصارف السورية تبين النتائج إلى أن 41.6% موافق و 23.9% موافق بشدة بمتوسط 3.79 وانحراف معياري 0.922 حسب مقياس ليكرت، و يقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.4- 4.19): مؤثر أي هناك أثر للمتغيرات السابق في آراء المبحوثين تجاه محور مدى تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

- ترتيب متغيرات الدراسة حسب الأكثر أهمية:

الجدول (3-8) يبين ترتيب تأثير متغيرات المحور الأول

المتغير	N	Mean	الانحراف المعياري	ترتيب التأثير
هناك فجوة في كمية الخدمات المقدمة مقارنة مع بعض الدول الأعضاء و المراقبين في منظمة التجارة العالمية (الأردن، لبنان).	197	4.03	0.920	1
حالة التصنيف الائتماني لدى المصارف السورية ضعيف.	197	3.99	0.769	2
يوجد ضعف في القدرة على استقطاب الودائع الأجنبية.	197	3.96	0.947	3
الكثافة المصرفية من حيث الفروع منخفضة مقارنة بعدد السكان.	197	3.84	1.095	4
يوجد انخفاض في القدرة على تقديم خدمات متنوعة للأنشطة الاقتصادية المختلفة.	197	3.82	0.819	5
يوجد انخفاض في القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية لدى المصارف السورية.	197	3.79	0.922	6
التسهيلات الائتمانية المطبقة لا تتناسب مع التنمية الشاملة المطبقة.	197	3.78	0.801	7

من خلال الجدول السابق نجد أن متغير هناك فجوة في كمية الخدمات المقدمة مقارنة مع بعض الدول الأعضاء والمراقبين في منظمة التجارة العالمية (الأردن، لبنان) هو الأكثر تأثيراً وأهمية في هذا المحور.

المحور الثاني: مدى الآثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة
لتحرير التجارة؟

جدول (3-9) يبين التوزيعات والنسب والمتوسط لآراء عينة الدراسة لمتغيرات المحور الثاني

المقياس	العدد	النسبة المئوية	درجة التأثير	المتوسط	الانحراف المعياري
انتقال التكنولوجيا المطبقة في الدول الأعضاء يساهم في تطوير الأداء المصرفي السوري					
حيادي	5	2.50%	مؤثر	4.28	0.505
موافق	131	66.50%			
موافق بشدة	61	31%			
Total	197	100			
التزامات التحرير التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتفاقية من خلال جداول الالتزامات سوف تقدم فرصاً للمصارف السورية					
غير موافق	8	4.10%	مؤثر	3.68	0.752
حيادي	73	37.00%			
موافق	90	45.70%			
موافق بشدة	26	13.20%			
Total	197	100			
الانضمام يساهم في رفع مستوى الخبرات الإدارية في مختلف مجالات العمل المصرفي					
غير موافق	29	14.70%	مؤثر	3.81	0.944
حيادي	23	11.70%			
موافق	102	51.80%			
موافق بشدة	43	21.80%			
Total	197	100			
المنافسة بين المصارف تساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية					
حيادي	20	10.20%	مؤثر	4.24	0.624
موافق	109	55.30%			
موافق بشدة	68	34.50%			
Total	197	100			
تساعد عملية الدخول في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة على جذب مناخ استثماري لازم لعودة رؤوس الأموال					
غير موافق	8	4.10%	مؤثر	3.92	0.707
حيادي	33	16.80%			
موافق	122	61.80%			
موافق بشدة	34	17.30%			
Total	197	100			
يساهم الانضمام في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة الاستفادة من الدورات التدريبية التي تزيد من مدارك العاملين في القطاع المصرفي					
غير موافق	4	2%	مؤثر	3.98	0.721
حيادي	41	20.80%			
موافق	107	54.30%			
موافق بشدة	45	22.80%			
Total	197	100			
الدخول في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي					
غير موافق	4	2%	مؤثر	3.96	0.741
حيادي	46	23.40%			
موافق	101	51.30%			
موافق بشدة	46	23.40%			
Total	197	100			

تبين نتائج الجدول السابق ما يلي :

1. انتقال التكنولوجيا المطبقة في الدول الأعضاء يساهم في تطوير الأداء المصرفي السوري أن النسبة الأعلى هي 66.5% موافق ويضاف إليها نسبة 31% موافق بشدة بمتوسط مرجح 4.28 وانحراف معياري 0.50، ويقع هذا المتوسط ضمن الفئة (4.2- 5): مؤثر بشدة ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الآثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

2. التزامات التحرير التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتفاقية من خلال جداول الالتزامات سوف تقدم فرصاً للمصارف السورية : تبين النتيجة هنا أن 45.7% موافق و يليها 34.1% حيادي مع متوسط 3.68 وانحراف معياري 0.75 ويقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40- 4.19): مؤثر ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الآثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

3. الانضمام يساهم في رفع مستوى الخبرات الإدارية في مختلف مجالات العمل المصرفي تشير النتائج إلى أن 51.8% موافق مع 218 موافق بشدة ونسبة الحيادي تصل إلى 37.1% وبانحراف معياري 0.944 ومتوسط 3.71 ويقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40- 4.19): مؤثر ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الآثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

4. المنافسة بين المصارف تساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية : تزداد نسبة الموافق والموافق بشدة في هذا الطرح لتصل إلى 89.8% معاً بمتوسط إجابات 4.24 ويقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40- 4.19): مؤثر ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الآثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

5. تساعد عملية الدخول في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة على جذب مناخ استثماري لازم لعودة رؤوس الأموال : أيضاً تصل نسبة الموافق إلى 61.9% و موافق بشدة 17.3% بمتوسط 3.92 وانحراف معياري 0.70 ويقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40- 4.19): مؤثر ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الآثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

6. يساهم الانضمام في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة الاستفادة من الدورات التدريبية التي تزيد من مدارك العاملين في القطاع المصرفي تشكل نسبة الموافق والموافق بشدة ما مجموعهما 77.1% ونسبة حياد 20.8% بمتوسط 3.89 ويقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40- 4.19): مؤثر ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الآثار الايجابية على

المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

7. الدخول في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي اعتبر 51.3% موافق على ذلك مع 23.4% موافق بشدة ونسبة حياد 23.4% حيث المتوسط يصل إلى 3.96 بانحراف معياري 0.74 و يقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40 – 4.19): مؤثر أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الآثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

- ترتيب متغيرات الدراسة حسب أهمية التأثير:

جدول (3-10) يبين ترتيب تأثير متغيرات المحور الثاني

ترتيب التأثير	الانحراف المعياري	Mean	N	متغيرات المحور الثاني
1	0.505	4.28	197	انتقال التكنولوجيا المطبقة في الدول الأعضاء يساهم في تطوير الأداء المصرفي السوري
2	0.624	4.24	197	المنافسة بين المصارف تساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية
3	0.721	3.98	197	يساهم الانضمام في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة الاستفادة من الدورات التدريبية التي تزيد من مدارك العاملين في القطاع المصرفي
4	0.741	3.96	197	الدخول في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي
5	0.707	3.92	197	تساعد عملية الدخول في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة على جذب مناخ استثماري لازم لعودة رؤوس الأموال
6	0.944	3.81	197	الانضمام يساهم في رفع مستوى الخبرات الإدارية في مختلف مجالات العمل المصرفي
7	0.752	3.68	197	التزامات التحرير التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتفاقية من خلال جداول الالتزامات سوف تقدم فرصاً للمصارف السورية

من خلال الجدول السابق نجد أن متغير انتقال التكنولوجيا المطبقة في الدول الأعضاء يساهم في تطوير الأداء المصرفي السوري هو الأكثر تأثيراً في هذا المحور.

المحور الثالث: مدى الآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة
لتحرير التجارة

جدول (3-11) يبين التوزيعات والنسب والمتوسط لآراء عينة الدراسة لمتغيرات المحور الثالث

المقياس	العدد	النسبة المئوية	درجة التأثير	المتوسط	الانحراف المعياري
المصارف السورية لن تستطيع الوقوف في مواجهة المصارف العالمية العملاقة للدول الأعضاء في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات					
غير موافق	6	3%	مؤثر	3.82	0.819
حيادي	69	35%			
موافق	77	39.10%			
موافق بشدة	45	22.80%			
Total	197	100			
المنافسة تكون غير متكافئة بين المصارف المحلية و المصارف الأجنبية بسبب الخبرة العالية لدى المصارف					
غير موافق	29	14.70%	مؤثر	3.93	0.987
حيادي	16	8.10%			
موافق	92	46.70%			
موافق بشدة	60	30.50%			
Total	197	100			
ضعف قدرة المصارف المحلية على خفض التكلفة لبعض الخدمات المصرفية لمواجهة المنافسة في الأسعار من قبل المصارف الأجنبية					
غير موافق	24	12.20%	مؤثر	3.77	0.928
حيادي	40	20.30%			
موافق	90	45.70%			
موافق بشدة	43	21.80%			
Total	197	100			
المصارف الأجنبية تخدم القطاعات المربحة وتتبع عن خدمة النشاطات الإنتاجية في قطاع الزراعة و الصناعة					
غير موافق	3	1.50%	مؤثر	3.93	0.623
حيادي	36	18.30%			
موافق	129	65.50%			
موافق بشدة	29	14.70%			
Total	197	100			
التواجد المرتقب للمصارف الأجنبية سوف يمكنها من تحريك الأموال للخارج					
غير موافق	28	14.20%	مؤثر	3.64	0.878
حيادي	39	19.80%			
موافق	105	53.30%			
موافق بشدة	25	12.70%			
Total	197	100			
خروج بعض المصارف الضعيفة الغير قادرة على الوقوف في وجه المنافسة					
غير موافق	22	11.20%	مؤثر	3.95	0.871
حيادي	13	6.60%			
موافق	114	57.90%			
موافق بشدة	48	24.30%			
Total	197	100			

تبين نتائج الجدول السابق ما يلي :

1. المصارف السورية لن تستطيع الوقوف في مواجهة المصارف العالمية العملاقة للدول الأعضاء في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات: اعتبر 39.1% من العينة أنها موافق على ذلك مع 22.8% موافق بشدة ونسبة حياد 35% حيث المتوسط المرجح يقترب من 3.82 وانحراف معياري 0.81 و يقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40 – 4.19): مؤثر ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

2. المنافسة تكون غير متكافئة بين المصارف المحلية و المصارف الأجنبية بسبب الخبرة العالية لدى المصارف الأجنبية: اعتقد 77.2% موافق و موافق بشدة معا على ذلك بمتوسط 3.93 وانحراف معياري 0.98 و يقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40 – 4.19): مؤثر ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

3. ضعف قدرة المصارف المحلية على خفض التكلفة لبعض الخدمات المصرفية لمواجهة المنافسة في الأسعار من بقل المصارف الأجنبية: أيضا 45.7% أشار إلى موافق و 21.8% إلى موافق بشدة بينما غير موافق كان نسبتهم 12.2% بمتوسط 3.77 و يقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40 – 4.19): مؤثر ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

4. المصارف الأجنبية قد تخدم القطاعات المربحة وتبتعد عن خدمة النشاطات الإنتاجية في قطاع الزراعة و الصناعة: أيد هذه النتيجة 65.5% موافق و 14.7% موافق بشدة فيما الحياد 18.3% بمتوسط إجابات 3.93 وانحراف معياري 0.623 و يقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40 – 4.19): مؤثر ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

5. التواجد المرتقب للمصارف الأجنبية سوف يمكنها من تحريك الأموال للخارج: نسبة الموافقة على ذلك الأعلى وهي 53.3% مع 12.7% موافق بشدة وغير موافق على ذلك 14.2% بمتوسط إجابات 3.64 وانحراف معياري 0.87 و يقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40 – 4.19): مؤثر ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

6. خروج بعض المصارف الضعيفة الغير قادرة على الوقوف في وجه المنافسة: اعتبر الموافقين على ذلك ما نسبته 57.9% و 24.4% موافق بشدة فيما 11.2% اعتبروا غير موافقين بمتوسط إجابات 3.95 و انحراف معياري 0.87 و يقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40-4.19): مؤثر ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة أي أنه يلعب دوراً في تشخيص الحالة.

- ترتيب متغيرات الدراسة حسب الأكثر أهمية:

جدول (3-12) يبين ترتيب تأثير متغيرات المحور الثالث

ترتيب التأثير	الانحراف المعياري	Mean	N	متغيرات المحور الثالث
1	0.871	3.95	197	خروج بعض المصارف الضعيفة الغير قادرة على الوقوف في وجه المنافسة
2	0.623	3.93	197	المصارف الأجنبية قد تخدم القطاعات المربحة وتبتعد عن خدمة النشاطات الإنتاجية في قطاع الزراعة و الصناعة
3	0.987	3.93	197	المنافسة تكون غير متكافئة بين المصارف المحلية و المصارف الأجنبية بسبب الخبرة العالية لدى المصارف الأجنبية
4	0.819	3.82	197	المصارف السورية لن تستطيع الوقوف في مواجهة المصارف العالمية العملاقة للدول الأعضاء في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات
5	0.928	3.77	197	ضعف قدرة المصارف المحلية على خفض التكلفة لبعض الخدمات المصرفية لمواجهة المنافسة في الأسعار من قبل المصارف الأجنبية
6	0.878	3.64	197	التواجد المرتقب للمصارف الأجنبية سوف يمكنها من تحريك الأموال للخارج

من خلال الجدول السابق نجد متغير خروج بعض المصارف الضعيفة أو غير قادرة على ممارسة النشاط المصرفي هو الأكثر تأثيراً في هذا المحور.

المحور الرابع: ما أثر الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري
مواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات؟
جدول (3-13) يبين التوزيعات والنسب والمتوسط لأراء عينة الدراسة لمتغيرات المحور الرابع

المقياس	العدد	النسبة المئوية	درجة التأثير	المتوسط	الانحراف المعياري
زيادة الارتقاء في التكنولوجيا المطبقة لدى القطاع المصرفي السوري					
حيادي	10	5.10%	مؤثر جداً	4.32	0.566
موافق	114	57.90%			
موافق بشدة	73	37.10%			
Total	197	100			
يوجد ضرورة جوهرية لوجود إستراتيجية لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري					
غير موافق	10	5.10%	مؤثر	4.08	0.835
حيادي	31	15.70%			
موافق	89	45.20%			
موافق بشدة	67	34%			
Total	197	100			
رفع كفاءة العاملين لدى القطاع المصرفي مقارنة مع الدول الأعضاء في اتفاقية الجاتس					
غير موافق بشدة	6	3%	مؤثر	4.15	0.835
حيادي	20	10.20%			
موافق	104	52.80%			
موافق بشدة	67	34%			
Total	197	100			
جودة الخدمات المقدمة من قبل المصارف السورية يرفع من قدرتها على منافسة المصارف الأجنبية للدول الأعضاء باتفاقية الجاتس					
غير موافق	12	6.10%	مؤثر جداً	4.22	0.826
حيادي	14	7.10%			
موافق	90	45.70%			
موافق بشدة	81	41.10%			
Total	197	100			
الاندماج في المصارف السورية يساعد على رفع كفاءة المصارف السورية					
غير موافق	25	12.70%	مؤثر	3.77	0.956
حيادي	43	21.80%			
موافق	82	41.60%			
موافق بشدة	47	23.90%			
Total	197	100			
التحول إلى المصارف الشاملة يساهم في رفع الارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري					
غير موافق	13	6.60%	مؤثر	3.78	0.761
حيادي	44	22.30%			
موافق	113	57.40%			
موافق بشدة	27	13.70%			
Total	197	100			
العمل على رفع رأس المال بما ينسجم مع معايير بازل 3					
حيادي	40	20.30%	مؤثر	4.12	0.715
موافق	94	47.70%			
موافق بشدة	63	32%			
Total	197	100			
تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي السوري بالشكل الأمثل					
حيادي	45	22.80%	مؤثر	4.04	0.706
موافق	99	50.30%			
موافق بشدة	53	26.90%			
Total	197	100			

يبين الجدول السابق ما يلي :

1. زيادة الارتقاء في التكنولوجيا المطبقة لدى القطاع المصرفي السوري: تبين النتائج أن النسبة الأعلى 57.9% موافق على هذا الطرح و يضاف إليها 37.1% موافق بشدة بمتوسط ترجيح إجابات 4.32 وانحراف معياري 0.566 و يقع هذا المتوسط ضمن الفئة (4.20-5): مؤثر بشدة، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات أي أنها تلعب دوراً في تشخيص الحالة.
2. يوجد ضرورة جوهرية لوجود إستراتيجية لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري وهنا نجد أن 45.2% موافق هي الأعلى مع 34% موافق بشدة في حين بلغت نسبة غير موافق 5.1% فقط ومتوسط ترجيحي 4.05 وانحراف معياري 0.835 و يقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40-4.19): مؤثر ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات أي أنها تلعب دوراً في تشخيص الحالة.
3. رفع كفاءة العاملين لدى القطاع المصرفي مقارنة مع الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، هنا نجد أن نسبة الموافقة والموافق بشدة بلغت 86.8% معاً مع حيادي 10.2% ومتوسط ترجيح 4.15 و يقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40-4.19): مؤثر ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات أي أنها تلعب دوراً في تشخيص الحالة.
4. جودة الخدمات المقدمة من قبل المصارف السورية يرفع من قدرتها على منافسة المصارف الأجنبية للدول الأعضاء بالاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات دلت النتائج هنا إلى أن 45.7% موافق أيضاً مع 41.1% موافق بشدة ليشكلان النسب الأعلى في هذا الطرح ومتوسط ترجيح 4.22 و يقع هذا المتوسط ضمن الفئة (4.2-5): مؤثر بشدة، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات أي أنها تلعب دوراً في تشخيص الحالة.
5. الاندماج في المصارف السورية يساعد على رفع كفاءة المصارف السورية بينت النتائج إلى أن 41.6% موافقين على ذلك يضاف إليها 23.9% موافق بشدة

ومتوسط ترجيح 3.77 بانحراف معياري 3.77 ويقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40 – 4.19): مؤثر ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات أي أنها تلعب دوراً في تشخيص الحالة.

6. التحول إلى المصارف الشاملة يساهم في رفع الارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوريان نسبة 57.4 % موافقين على ذلك و يضاف إليها 13.7 % موافق بشدة مع نسبة حياذ 21.8 % ومتوسط ترجيح 3.78 ويقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40 – 4.19): مؤثر ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات أي أنها تلعب دوراً في تشخيص الحالة.

7. العمل على رفع رأس المال بما ينسجم مع معايير بازل 3 النسبة الأعلى موافقة على ذلك 47.7 % وموافق بشدة 32 % بينما الحيادي 20.3 % بمتوسط ترجيح 4.12 وانحراف معياري 0.715 ويقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40 – 4.19): مؤثر ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات أي أنها تلعب دوراً في تشخيص الحالة.

8. تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي السوري بالشكل الأمثل تشكل نسبة الموافق والموافق بشدة 77.2 % بمتوسط ترجيح 4.04 وانحراف معياري 0.70 ويقع هذا المتوسط ضمن الفئة (3.40 – 4.19): مؤثر ، أي هناك أثر لهذا المتغير في آراء المبحوثين تجاه محور مدى الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات أي أنها تلعب دوراً في تشخيص الحالة.

- ترتيب متغيرات الدراسة حسب الأكثر أهمية:

الجدول (3-14) يبين ترتيب تأثير متغيرات المحور الرابع

ترتيب الأثر	الانحراف المعياري	Mean	N	متغيرات المحور الرابع
1	0.566	4.32	197	زيادة الارتقاء في التكنولوجيا المطبقة لدى القطاع المصرفي السوري
2	0.826	4.22	197	جودة الخدمات المقدمة من قبل المصارف السورية يرفع من قدرتها على منافسة المصارف الأجنبية للدول الأعضاء بالاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات
3	0.835	4.15	197	رفع كفاءة العاملين لدى القطاع المصرفي مقارنة مع الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات
4	0.715	4.12	197	العمل على رفع رأس المال بما ينسجم مع معايير بازل 3
5	0.835	4.08	197	يوجد ضرورة جوهرية لوجود إستراتيجية لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري
6	0.706	4.04	197	تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي السوري بالشكل الأمثل
7	0.761	3.78	197	التحول إلى المصارف الشاملة يساهم في رفع الارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري
8	0.956	3.77	197	الاندماج في المصارف السورية يساعد على رفع كفاءة المصارف السورية

من خلال الجدول السابق نجد متغير زيادة الارتقاء في تكنولوجيا المطبقة لدى القطاع المصرفي السوري هو الأكثر تأثيراً في هذا المحور.

المطلب الثالث - بناء نموذج قياس لبيان أثر تطبيق الإستراتيجية المقترحة على متغير الأثار الايجابية المحتملة من تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري:

قام الباحث بدراسة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال نموذج انحدار لتبيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع كما يلي:

جدول (3-15) القوة التفسيرية للمتغيرات للنموذج الأول المقترح

Model Summary

Model	معامل R	معامل التفسير	المعامل المصحح	الخطأ في الانحراف
1	0.416	0.173	0.169	0.46718

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته % 41.6=R و له دلالة معنوية،أيضا لدينا المقياس R Square والذي قيمته تقريبا 0.17 أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 17% على المتغير التابع كما أنه لدينا الخطأ المعياري للتقدير في النموذج وهو 0.169 تقريبا. مما يعني أن المتغيرات المستقلة (التفسيرية) استطاعت أن تفسر 16.9% من التغيرات الحاصلة في (Y) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

جدول (3-16) اختبار التباين لمعنوية النموذج الأول المقترح

ANOVA

النموذج	مربع المجموعات	df	مربع المتوسطات	F	معنوية الدلالة
Regression 1	8.931	1	8.931	40.921	0.000
Residual	42.560	195	0.218		
Total	51.491	196			

يظهر لنا الجدول السابق قيم مجاميع المربعات و درجات الحرية الخاصة بكل مجموع مربعات بالإضافة إلى متوسطي مربعات الخطأ والبواقي، ويمثل جدول تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار F=40.92 و معنوية الدلالة الحسابية (0.000 = sig)

وهي أصغر من المعنوية الدلالة القياسية $\text{sig}=0.05$. مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية أي النموذج ككل ذا دلالة معنوية

الجدول (17-3)

قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج الأول

Coefficients					
معنوية الدلالة	t	معامل بيتا	الخطأ في الانحراف	B	النموذج
0.000	8.129		0.275	2.236	الثابت
0.000	6.397	0.416	0.067	0.430	X: الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

من خلال الجدول السابق نكتب معادلة الانحدار / التأثير / :

$$Y_1 = 2.230 + 0.430 X$$

الآثار الايجابية المحتملة لتطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري: Y_1 الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

من خلال الجدول نجد أن درجة الإستراتيجية المقترحة مقبولة و لها معنوية في هذا النموذج

حسب نموذج T حيث دالة المعنوية $\text{sig} < 0.05$ حيث قيمتها $\text{sig} = 0.000$

تدل المعادلة السابقة أن كل زيادة في تطبيق الإستراتيجية المقترحة بمقدار وحدة واحدة يقابله تزايد بمقدار 0.43 للآثار الايجابية، وبالتالي فإن تطبيق الإستراتيجية المقترحة في هذا البحث سوف يؤدي إلى تعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري و تعظيم الآثار الايجابية المحتملة من تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري.

المطلب الرابع - بناء نموذج قياس لبيان أثر تطبيق الإستراتيجية المقترحة على متغير الأثار السلبية المحتملة من تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري:

قام الباحث بدراسة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال نموذج انحدار لتبيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع كما يلي:

جدول (3-18) القوة التفسيرية للمتغيرات للنموذج الثاني المقترح

Model Summary

الخطأ في الانحراف	المعامل المصحح	معامل التفسير	معامل R	Model
0.56013	0.121	0.126	0.355	1

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته % 35.5 R وله دلالة معنوية أيضا لدينا المقياس R Square والذي قيمته تقريبا 12.6 أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار %12 على المتغير التابع كما أنه لدينا الخطأ المعياري للتقدير في النموذج وهو 0.12 تقريبا وهي قيمة صغيرة جدا.

مما يعني أن المتغيرات المستقلة (التفسيرية) استطاعت أن تفسر %12.6 من التغيرات الحاصلة في (Y) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

الجدول (3-19) اختبار التباين لمعنوية النموذج الثاني المقترح

ANOVA

معنوية الدلالة	F	مربع المتوسطات	df	مربع المجموعات	النموذج
0.000	28.068	8.806	1	8.806	Regression 1
		0.314	195	61.180	Residual
			196	69.986	Total

يظهر لنا الجدول قيم مجاميع المربعات و درجات الحرية الخاصة بكل مجموع مربعات بالإضافة إلى متوسطي مربعات الخطأ والبواقي، ويمثل جدول تحليل التباين والذي يمكن المعرفة

من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار $F=28.06$ و معنوية الدلالة الحسابية ($0.000 = sig$) وهي أصغر من المعنوية الدلالة القياسية $sig=0.05$. مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية أي النموذج ككل ذا دلالة معنوية

الجدول (3-20)

قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج الثاني

Coefficients

معنوية الدلالة	t	Model				
		معامل بيتا	الخطأ في الانحراف	B		
0.000	6.391		0.330	2.107	الثابت	1
0.000	5.298	0.355	0.081	-0.427	X: الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات	

من خلال الجدول السابق نكتب معادلة الانحدار / التأثير / :

$$Y_2 = 2.230 + (-) 0.427 X$$

الآثار السلبية المحتملة لتطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري : Y_2 الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير : X التجارة في الخدمات

ومن خلال الجدول نجد أن درجة الإستراتيجية المقترحة مقبولة و لها معنوية في هذا النموذج

حسب نموذج T حيث دالة المعنوية $sig < 0.05$ حيث قيمتها $sig = 0.000$

تدل المعادلة السابقة أن كل زيادة في تطبيق الإستراتيجية المقترحة بمقدار وحدة واحدة يقابله تناقص بمقدار 0.427 للآثار السلبية، وبالتالي فإن تطبيق الإستراتيجية المقترحة في هذا البحث سوف يؤدي إلى تعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري و تقليل الآثار السلبية المحتملة من تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري.

المطلب الخامس- تحليل التباين /ANOVA/ ودراسة الفروق المتعلقة بأثر البيانات التعريفية على متغيرات الدراسة:

متغير الفئة العمرية:

يوجد فروق ذات دلالة معنوية لأثر كلاً من /الإستراتيجية المقترحة وتشخيص السياسات المصرفية ووجود آثار ايجابية وسلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة / تبعاً للفئة العمرية لدى العاملين في القطاع المصرفي

جدول (3-21) اختبار الفروق لمحاور الدراسة تبعاً للفئة العمرية

المحاور	الفئة العمرية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات	سنة 20-30	47	4.406	0.445	0.06
	سنة 31-40	113	3.98	0.51	0.05
	سنة 50-41	35	3.83	0.26	0.04
	51 سنة فأكثر	2	4.25	0.00	0.00
	Total	197	4.06	0.50	0.04
تشخيص السياسات المصرفية السورية وتبنيها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات	سنة 20-30	47	3.96	0.68	0.10
	سنة 31-40	113	3.92	0.52	0.05
	سنة 50-41	35	3.70	0.30	0.05
	51 سنة فأكثر	2	3.57	0.00	0.00
	Total	197	3.89	0.53	0.04
الآثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات	سنة 20-30	47	3.83	0.66	0.10
	سنة 31-40	113	4.08	0.47	0.04
	سنة 50-41	35	3.85	0.33	0.06
	51 سنة فأكثر	2	4.29	0.00	0.00
	Total	197	3.98	0.51	0.04
الآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات	سنة 20-30	47	3.71	0.75	0.11
	سنة 31-40	113	4.02	0.50	0.05
	سنة 50-41	35	3.54	0.37	0.06
	51 سنة فأكثر	2	2.50	0.00	0.00
	Total	197	3.84	0.60	0.04

جدول (3-22) اختبار التباين وقيم الدالات الإحصائية للمحاور مع الفئة العمرية

ANOVA						
معنوية الدالة	F	مربع المتوسط	درجة الحرية	مجموع المربعات	الحالة	المحور
0.000	13.342	2.762	3	8.285	بين المجموعات	الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات
0.093	2.167	.606	3	1.819	بين المجموعات	تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات
0.011	3.825	.963	3	2.890	بين المجموعات	الأثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات
0.000	12.176	3.713	3	11.138	بين المجموعات	الأثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

تبين الجداول السابقة ما يلي:

- 1- أن قيمة دالة التباين للإستراتيجية المقترحة في المصارف للارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري هي $F=13.42$ بدرجة حرية 3 دلالة معنوية حيث $sig=0.000$ وهي قيمة أصغر من الحسابية $sig=0.05$ إذا نرفض العدم ونقبل البديلة يوجد فروق ذات دلالة معنوية لحالة الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات تبعا للفئة العمرية لآراء للعاملين في المصارف
- 2- أن قيمة دالة التباين لتشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات هي $F=2.16$ بدرجة حرية 3 و دلالة معنوية حيث $sig=0.093$ وهي قيمة أكبر من الحسابية $sig=0.05$ إذا نقبل العدم لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لتشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات تبعا للفئة العمرية لآراء للعاملين في المصارف
- 3- أن قيمة دالة التباين للأثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات هي $F=3.82$ بدرجة حرية 3 ها دلالة معنوية حيث $sig=0.011$ وهي قيمة أصغر من الحسابية $sig=0.05$ إذا نرفض العدم ونقبل البديلة يوجد فروق ذات دلالة معنوية الأثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري تبعا للفئة العمرية لآراء للعاملين في المصارف

4- أن قيمة دالة التباين للآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات هي $F=12.17$ بدرجة حرية 3 ها دلالة معنوية حيث $sig=0.000$ وهي قيمة أصغر من الحسائية $sig=0.05$ إذا نرفض العدم ونقبل البديلة يوجد فروق ذات دلالة معنوية الآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري تبعاً للفئة العمرية لآراء للعاملين في المصارف

متغير المستوى التعليمي:

يوجد فروق ذات دلالة معنوية لأثر كلاً من /الاستراتيجية المقترحة وتشخيص السياسات المصرفية ووجود آثار ايجابية وسلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة / تبعاً للمستوى التعليمي لدى العاملين في القطاع المصرفي جدول (3-23) اختبار الفروق لمحاور الدراسة تبعاً للمستوى التعليمي

المحور	الحالة التعليمية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات	معهد أو أدنى	66	4.01	0.44	0.06
	بكالوريوس	92	3.98	0.43	0.04
	ماجستير	29	4.40	0.58	0.11
	دكتوراه	10	4.06	0.68	0.17
	Total	197	4.06	0.50	0.04
تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات	معهد أو أدنى	66	3.80	0.52	0.07
	بكالوريوس	92	3.80	0.49	0.05
	ماجستير	29	4.46	0.49	0.09
	دكتوراه	10	3.71	0.21	0.05
	Total	197	3.89	0.53	0.04
الآثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري	معهد أو أدنى	66	3.90	0.37	0.05
	بكالوريوس	92	4.06	0.45	0.05
	ماجستير	29	4.28	0.66	0.12
	دكتوراه	10	3.30	0.30	0.08
	Total	197	3.98	0.51	0.04
الآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري	معهد أو أدنى	60	3.88	0.43	0.06
	بكالوريوس	92	3.71	0.65	0.07
	ماجستير	29	4.39	0.46	0.08
	دكتوراه	10	3.49	0.38	0.09
	Total	197	3.84	0.60	0.04

جدول (3-24) اختبار التباين وقيم الدالات الإحصائية للمحاور مع الحالة التعليمية

ANOVA						
معنوية الدلالة	F	مربع المتوسط	درجة الحرية	مجموع المربعات	الحالة	المحور
0.001	5.790	1.328	3	3.983	بين المجموعات	الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات
0.000	16.188	3.740	3	11.219	بين المجموعات	تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات
0.000	17.418	3.657	3	10.971	بين المجموعات	الأثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري
0.000	13.895	4.144	3	12.431	بين المجموعات	الأثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري

تبين الجداول السابقة ما يلي:

- 1- أن قيمة دالة التباين الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات هي $F=5.79$ بدرجة حرية 3 ها دلالة معنوية حيث $sig=0.001$ وهي قيمة أصغر من الحسابية $sig=0.05$ إذا نرفض العدم ونقبل البديلة يوجد فروق ذات دلالة معنوية لحالة الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات تبعا للمستوى التعليمي لآراء للعاملين في المصارف
- 2- أن قيمة دالة التباين لتشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات هي $F=16.18$ بدرجة حرية 3 دلالة معنوية حيث $sig=0.000$ وهي قيمة أصغر من الحسابية $sig=0.05$ إذا نرفض العدم ونقبل البديلة يوجد فروق ذات دلالة معنوية لتشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات تبعا للمستوى التعليمي لآراء للعاملين في المصارف

3- أن قيمة دالة التباين للأثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات هي $F=17.41$ بدرجة حرية 3 دلالة معنوية حيث $sig=0.000$ وهي قيمة أصغر من الحسابية $sig=0.05$ إذا نرفض العدم ونقبل البديلة يوجد فروق ذات دلالة معنوية الأثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري تبعا للمستوى التعليمي لآراء للعاملين في المصارف

4- أن قيمة دالة التباين للأثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات هي $F=13.89$ بدرجة حرية 3 دلالة معنوية حيث $sig=0.000$ وهي قيمة أصغر من الحسابية $sig=0.05$ إذا نرفض العدم ونقبل البديلة يوجد فروق ذات دلالة معنوية الأثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري تبعا للمستوى التعليمي لآراء للعاملين في المصارف

متغير المستوى فئة الخبرة:

يوجد فروق ذات دلالة معنوية لأثر كلاً من /الإستراتيجية المقترحة وتشخيص السياسات المصرفية ووجود آثار ايجابية وسلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة / تبعاً لفئة الخبرة لدى العاملين في القطاع المصرفي

جدول (3-25) اختبار الفروق لمحاور الدراسة تبعاً لفئة الخبرة

المحور	فئة الخبرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات	أقل من 5 سنوات	57	4.184	0.585	0.077
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	67	3.968	0.443	0.054
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	41	4.055	0.592	0.093
	أكثر من 15 سنة	32	4.031	0.138	0.024
	Total	197	4.059	0.496	0.035
تشخيص السياسات المصرفية السورية وتبليتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات	أقل من 5 سنوات	57	4.043	0.443	0.059
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	67	3.736	0.558	0.068
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	41	3.895	0.648	0.101
	أكثر من 15 سنة	32	3.915	0.382	0.068
	Total	197	3.887	0.534	0.038
الآثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري	أقل من 5 سنوات	57	3.947	0.582	0.077
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	67	3.923	0.504	0.062
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	41	4.105	0.597	0.093
	أكثر من 15 سنة	32	4.013	0.138	0.024
	Total	197	3.983	0.513	0.037
الآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري	أقل من 5 سنوات	57	3.997	0.421	0.056
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	67	3.794	0.665	0.081
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	41	3.963	0.681	0.106
	أكثر من 15 سنة	32	3.510	0.466	0.082
	Total	197	3.842	0.598	0.043

جدول (26-3) اختبار التباين وقيم الدالات الإحصائية للمحاور مع فئات الخبرة

ANOVA						
مغوية الدالة	F	مربع المتوسط	درجة الحرية	مجموع المربعات	الحالة	المحور
0.112	2.023	0.490	3	1.470	بين المجموعات	الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات
0.015	3.583	0.981	3	2.944	بين المجموعات	تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات
0.309	1.205	0.316	3	.947	بين المجموعات	الأثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري
0.001	5.651	1.884	3	5.651	بين المجموعات	الأثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري

تبين الجداول السابقة ما يلي:

- 1- أن قيمة دالة التباين للإستراتيجية المقترحة في المصارف للارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري هي $F=2.02$ بدرجة حرية 3 دلالة مغوية حيث $sig=0.112$ وهي قيمة اكبر من الحسابية $sig=0.05$ إذا نقبل العدم لا يوجد فروق ذات دلالة مغوية لحالة الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات تبعا لفئة الخبرة الوظيفية لآراء للعاملين في المصارف
- 2- أن قيمة دالة التباين لتشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات هي $F=3.58$ بدرجة حرية 3 دلالة مغوية حيث $sig=0.015$ وهي قيمة أصغر من الحسابية $sig=0.05$ إذا نرفض العدم ونقبل البديلة يوجد فروق ذات دلالة مغوية تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات تبعا فئة الخبرة الوظيفية لآراء للعاملين في المصارف

3- أن قيمة دالة التباين للأثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات هي $F=1.20$ بدرجة حرية 3 دلالة معنوية حيث $sig=0.309$ وهي قيمة اكبر من الحسائية $sig=0.05$ إذا نقبل العدم لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية الأثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري تبعا فئة الخبرة الوظيفية لآراء للعاملين في المصارف

4- أن قيمة دالة التباين للأثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات هي $F=5.65$ بدرجة حرية 3 دلالة معنوية حيث $sig=0.001$ وهي قيمة أصغر من الحسائية $sig=0.05$ إذا نرفض العدم ونقبل البديلة يوجد فروق ذات دلالة معنوية الأثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري تبعا فئة الخبرة الوظيفية لآراء للعاملين في المصارف

متغير قطاع العمل / عام و خاص:

يوجد فروق ذات دلالة معنوية لأثر كلاً من /الإستراتيجية المقترحة وتشخيص السياسات المصرفية ووجود أثار ايجابية وسلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة / تبعاً لقطاع العمل لدى العاملين في القطاع المصرفي تم تطبيق اختبار **Independent T test** لقياس الفروق بين عينتين / قطاع عام و قطاع خاص وحصلنا على النتائج التالية :

جدول (3-27) اختبار الفروق لمحاور الدراسة تبعاً لقطاع العمل / خاص عام

Group Statistics					
المحور	جهة العمل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات	القطاع المصرفي العام	130	4.1106	0.47379	0.04155
	القطاع المصرفي الخاص	67	3.9590	0.52602	0.06426
تشخيص السياسات المصرفية السورية وتبنيها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات	القطاع المصرفي العام	130	3.9286	0.54311	0.04763
	القطاع المصرفي الخاص	67	3.8060	0.50886	0.06217
الآثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري	القطاع المصرفي العام	130	4.0440	0.53210	0.04667
	القطاع المصرفي الخاص	67	3.8635	0.45273	0.05531
الآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري	القطاع المصرفي العام	130	3.7872	0.71649	0.06284
	القطاع المصرفي الخاص	67	3.9478	0.19934	0.02435

جدول (3-28) اختبار t وقيم الدالات الإحصائية للمحاور مع نوع القطاع

t-test for Equality of Means					الحالة	المحور
الاختلاف الخطأ في الانحراف المعياري	متوسط الاختلاف	معنوية الدالة الحسابية	df	t		
0.07401	0.15162	0.042	195	2.049	تساوي التباين	الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات
0.07997	0.12260	0.127	195	1.533	تساوي التباين	تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات
0.07619	0.18042	0.019	195	2.368	تساوي التباين	الأثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري
0.08936	-0.16058	0.074	195	- 1.797	تساوي التباين	الأثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري

تبين الجداول السابقة ما يلي :

1- إن قيمة دالة t للإستراتيجية المقترحة في المصارف للارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري هي $t=2.04$ بدرجة حرية 195 ودلالة معنوية $\text{sig}=0.042$ وهي قيمة أصغر من الحسابية $\text{sig}=0.05$ إذا نرفض العدم ونقبل البديلة يوجد فروق ذات دلالة معنوية لحالة الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات تبعا لحالة القطاع المصرفي (عام / خاص).

2- إن قيمة دالة t لتشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات هي $t=1.53$ بدرجة حرية 3 و دلالة معنوية $\text{sig}=0.12$ وهي قيمة أكبر من الحسابية $\text{sig}=0.05$ إذا نقبل العدم لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لتشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات تبعا لحالة القطاع المصرفي (عام / خاص).

3- إن قيمة دالة t للأثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات هي $t=2.36$ بدرجة حرية 3 و دلالة معنوية $\text{sig}=0.01$ وهي قيمة أصغر من الحسابية $\text{sig}=0.05$ إذا نرفض العدم ونقبل البديلة يوجد فروق ذات دلالة معنوية

الآثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري تبعا لحالة القطاع المصرفي (عام / خاص).
4- إن قيمة دالة t للآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات هي $t=-1.79$ بدرجة حرية 3 و دلالة معنوية $sig=0.07$ وهي قيمة أصغر من الحسائية $sig=0.05$ إذا نقبل العدم لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية الآثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري تبعا لحالة القطاع المصرفي (عام / خاص).

النتائج المستنبطة من الدراسة العملية السابقة:

- يمكن التوصل من خلال الدراسة الميدانية و التطبيقية السابقة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
1. يوجد دلالة معنوية على أثر الإستراتيجية المقترحة في المصارف في رفع القدرة التنافسية له في ضوء تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، كما أكد أفراد العينة أن هناك ضرورة جوهرية للارتقاء بقدرة وكفاءة هذا القطاع لمواجهة المنافسة الحادة من قبل المصارف الأجنبية في حال تطبيق الاتفاقية كما أكدوا على أهمية وجود إستراتيجية واضحة لرفع القدرة التنافسية لهذا القطاع وتحسين كفاءته لمواجهة التحديات الناجمة عن تطبيق تلك الاتفاقية.
 2. يوجد دلالة معنوية على وجود آثار ايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، وتبين من خلال الدراسة العملية أن تطبيق الإستراتيجية المقترحة يساهم في تعظيم الآثار الايجابية المحتملة من تطبيق تلك الاتفاقية على القطاع المصرفي السوري.
 3. يوجد دلالة معنوية على وجود آثار سلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات وتبين من خلال الدراسة العملية أن تطبيق الإستراتيجية المقترحة يساهم في تقليل الآثار السلبية المحتملة من تطبيق تلك الاتفاقية على القطاع المصرفي السوري.
 4. جاءت اتجاهات أفراد العينة مؤيدة لضرورة الارتقاء بمستوى وجودة الخدمات المصرفية و أهمية تدريب وتأهيل العاملين بالمصارف و مواكبة أهم معطيات الثورة التكنولوجية في مجال العمل المصرفي بالإضافة إلى أهمية تطبيق الاندماج المصرفي في المصارف السورية.
 5. حققت الدراسة من وجهة نظر الباحث الأهداف التي تم إعدادها على أساسها والمتمثلة في القيام بدراسة عملية وتطبيقية لبيان مدى أثر تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري وذلك وفق أسلوب علمي إحصائي.

الفصل الرابع: الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

المبحث الأول: الارتقاء بمستوى جودة الخدمات المصرفية

المبحث الثاني: مواكبة تطورات التكنولوجيا في المجال المصرفي

المبحث الثالث: تدريب وتأهيل العاملين في القطاع المصرفي

المبحث الرابع: التحول إلى البنوك الشاملة

المبحث الخامس: الاتجاه نحو الاندماج المصرفي

المبحث السادس: الالتزام بمعايير اتفاقية بازل الدولية

المبحث السابع: التطبيق الأمثل للحكومة في القطاع المصرفي السوري

الفصل الرابع: الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

في ظل التطورات المتلاحقة في عالم مصرفي أصبحت أهم سماته التحرير والانفتاح والمنافسة والإبداع تحت مظلة العولمة المالية، وانضمام سورية المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية و اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات و ما ستواجهه المصارف السورية من منافسة حادة من قبل البنوك الأجنبية، حيث من المتوقع أن تكون آثار التحرير قاسية خصوصا على المدى القريب والمتوسط، حيث سيكون من الصعب على سورية وفي ظل غياب إستراتيجية واضحة لرفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي الدخول في حلبة المنافسة الأجنبية مع مصارف الدول المتقدمة، وبالتالي فقد أضحي لزاما على القطاع المصرفي السوري أن يسعى بخطوات متسارعة نحو تبنى إستراتيجية فعالة للارتقاء بالخدمات المقدمة من قبله إلى مستوى تلك التحديات المتباينة على أن تركز هذه الإستراتيجية على العديد من المحاور أهمها:

المبحث الأول - الارتقاء بمستوى جودة الخدمات المصرفية:

تمثل عملية الارتقاء بمستوى جودة الخدمات المصرفية أحد أهم العوامل في زيادة القدرة التنافسية للمصارف، حيث تكتسب المصارف السورية عند تقديمها خدمات عالية الجودة العديد من الميزات التي تزيد من ولاء عملاءها و تدفعهم للاستمرار في التعامل مع المصارف السورية بالإضافة إلى جذب عملاء جدد، وبالتالي فإن الجودة تعتبر أحد الأسلحة التنافسية القوية للمصارف السورية التي تساعد على تأمين الاستمرار والنمو والتعزيز من قدرتها التنافسية بالإضافة لذلك فهي تساعد هذه المصارف على تحسين ربحيتها وكسب حصة سوقية جديدة في السوق المحلية والعالمية، ولتحقيق ذلك كان لابد للمصارف السورية من بلورة اتجاهات ومفاهيم جديدة للارتقاء بمستوى جودة الخدمات المقدمة من قبلها والعمل على تطويرها.

المطلب الأول- تعريف جودة الخدمة المصرفية:

لقد تعددت و تباينت تعريفات جودة الخدمات المصرفية و مضمونها و يعود ذلك إلى اختلاف و تباين المداخل ووجهات النظر الخاصة بالجودة، وكذلك الاختلاف في الحكم على تلك الجودة. ويشير مفهوم جودة الخدمات المصرفية إلى القدرة على إنتاج أو تقديم خدمات مصرفية تكون قادرة على الوفاء بحاجات المستهلكين و العملاء، أي القدرة على تحقيق رغبات المستهلك بالشكل الذي يتطابق مع توقعاته و يحقق رضاه التام عن السلعة أو الخدمة المصرفية التي تقدم له¹. وكذلك تعرف الجودة المصرفية بأنها ترجمة احتياجات و توقعات العملاء بشأن المنتج أو الخدمة

¹ - زين الدين، فريد: «إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية»، دار النهضة العربية، مصر، 1998م، ص:9.

المصرفي إلى خصائص محددة تكون أساساً لتصميم الخدمة و تقديمها للعميل بما يتوافق مع حاجاته و توقعاته كما تمثل تلك الجودة الفرق الذي يفصل العميل عن الخدمة التي يحس بها العميل بعد استعماله للخدمة أو بعد تقديمها له، أي بمعنى آخر التعرف على احتياجات العملاء و تحقيق رغباتهم بشكل فعال يخلو من أية عيوب و من المرة الأولى حتى لا يضطر العميل إلى العودة إلى المصرف مرة أخرى لتعديل خطأ أو قصور قد تم بتقديمه في الخدمة. كما تمثل جودة الخدمة المصرفية معيار درجة تطابق الأداء الفعلي للخدمة مع توقعات العملاء لهذه الخدمة، أي مدى قدرة الخدمة المصرفية على إشباع حاجة طالب الخدمة و أداء وظائفها بشكل صحيح¹. وتشير الخدمة المصرفية إلى الأنشطة والعمليات المقدمة من المصرف و التي يدركها العملاء من خلال ملامحها وقيمها المنفعية الكامنة في العناصر الملموسة و غير الملموسة و التي تشكل مصدراً لإشباع حاجاتهم ورغباتهم المالية و الانتمانية الحالية والمستقبلية². كما تشير إلى مطابقة مستوى الخدمة المصرفية المقدمة من قبل المصرف مع توقعات العملاء، أي المقارنة بين توقعات العملاء لأبعاد و جودة الخدمة و مستوى الأداء الفعلي الذي يعكس مدى توافر تلك الأبعاد بالفعل في الجودة المقدمة لهم³. أي أن تقديم خدمة ذات جودة متميزة يعني تطابق مستوى الجودة الفعلي مع توقعات العملاء أو التفوق عليها⁴. كما تعرف الجودة المصرفية حسب الجمعية الأمريكية لمراقبة الجودة على أنها السمات و الخصائص الكلية للسلعة أو الخدمة التي تتطابق مع ما يطلبه العملاء و تفي بحاجياتهم. أما المنظمة العالمية لمعايير الجودة الايزو فتعرف الجودة على أنها الخصائص الكلية لكيان (نشاط، عملية منتج، أو منظمة أو نظام أو فرد أو مزيج منها) التي تعكس في قدرته على إشباع حاجات صريحة وضمنية.

المطلب الثاني - أهمية جودة الخدمة المصرفية في تعزيز القدرة التنافسية للمصرف السورية:

تحتل جودة الخدمة المصرفية أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف السورية التي تهدف إلى تحقيق النجاح والاستقرار والقدرة على المنافسة في ظل تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، فإذا لم تحقق المصارف السورية ميزة تنافسية فيما يتعلق بجودة الخدمات المصرفية فإنه سيكون في وضع تنافسي ضعيف مقارنة بالمصارف الأجنبية التي تتميز بخدمات عالية

¹ - Gerard Taker , Michel longbois , Marketing des services , édition de nord ,1992 , P45.

² - الخطيب ، بسمة : « دور تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تسويق الخدمات المصرفية » ، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سورية ، 2009 م .ص45.

³ - C.L Bovee and J.V Thill, Marketing of services , MC Graw – hill, CNC 1992 , P: 229.

⁴ - العجاردة، تيسير: «التسويق المصرفي»، دار حامد، عمان، الطبعة الأولى، 2005م، ص331.

الجودة، لذلك فإن الاعتماد على جودة الخدمة المصرفية سوف يعطي لهذه المصارف مزايا تنافسية عديدة حيث أن الخدمة المميزة هي الأساس في المفاضلة بين مصرف وآخر. وبالتالي فإن المزايا التي تعود على المصارف السورية من وراء تركيز الجهود على الارتقاء بمستوى جودة خدماتها المصرفية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات تتمثل في تحقيق ميزة تنافسية فريدة عن بقية المصارف الأجنبية وبالتالي مواجهة الضغوط التنافسية في حال تحرير الخدمات المصرفية، كما تمكن هذه الجودة المصارف السورية من المحافظة على العملاء الحاليين الذين يريدون معاملة جيدة ويركزون على جودة الخدمات المقدمة لهم ومدى تطابقها مع متطلباتهم واحتياجاتهم، كما تمكنها من زيادة ولاء العملاء المحليين و دفعهم للاستمرار في التعامل مع البنك و تقليل حساسيتهم لأسعار الخدمات التي يقدمها البنك، بالإضافة إلى ذلك فإن الجودة العالية تساعد المصارف السورية على جذب عملاء جدد وتوسيع حصتها السوقية في السوق العالمية¹. كما إن المصارف السورية يمكن أن تجني العديد من المزايا في حالة تقديم خدمات مصرفية عالية الجودة من تحقيق مستوى أعلى من الأرباح و الحصول على نصيب أكبر من حصة السوق، و انخفاض التكاليف من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة حيث إن تقديم خدمة مصرفية ذات جودة مميزة يتيح للبنك إمكانية رفع أسعار خدماته و استخدام هذه الزيادة في مكافأة العاملين مثلاً أو زيادة ميزانية التدريب و زيادة البحث و التطوير للخدمات المصرفية التي يقدمها، و لتعزيز الوضع التنافسي في السوق، أو تقديم خدمات عالية الجودة و بمواصفات مميزة عن تلك الخدمات التي يقدمها المنافسون و هذا يترتب عليه تعزيز المركز التنافسي أيضاً. بالإضافة إلى ذلك فإن تقديم خدمات مصرفية عالية الجودة يحقق رغبات جميع الأطراف المرتبطة بالمصرف، كالإدارة و المساهمين و العاملين و العملاء، فالإدارة تسعى إلى تحقيق النمو و زيادة الأرباح، و المساهمون يسعون إلى زيادة العائد على الأسهم، أما العاملون يسعون إلى الحصول على أجور و مكافآت أعلى، و العملاء يسعون للحصول على خدمات أفضل و أحسن. و هو الأمر الكفيل بتحقيق كل هذه الرغبات هي الخدمة المتميزة عالية الجودة². و من أهم المزايا التي تعود على المصارف السورية من وراء تركيز الجهود على تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة ما يلي³:

1- تحمل تكاليف أقل بسبب قلة الأخطاء و التحكم في العمليات المصرفية.

¹ - الدراركة، مأمون: « إدارة الجودة الشاملة »، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001 م، ص151.

² E.H.Chleiner & E.S.kim, Service Excellence, lessons from. The Banking industry, Management Décision, Vol34 (5) ; 1996

³ - الصالح، مينه: « ترويج الخدمات المصرفية و أثرها على استقطاب العملاء »، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2009 م، ص26.

ب- أن الخدمة المتميزة بالجودة العالية تتيح الفرصة أمام المصارف لتقاضي أسعار و عمولات أكبر و بالتالي زيادة الأرباح.

ج- أن الخدمة المتميزة تزيد قدرة المصرف على الاحتفاظ بالعملاء الحاليين و جذب عملاء جدد و زيادة الحصة السوقية.

د- أن الخدمة المصرفية ذات الجودة العالية تجعل من عملاء المصرف بمثابة مندوبي البيع في توجيه و إقناع عملاء جدد.

المطلب الثالث – متطلبات المصارف السورية للارتقاء بجودة خدماتها المصرفية:
إن التحديات المتوقعة التي ستواجهها المصارف السورية من منافسة المصارف الأجنبية في حال تطبيق الاتفاقية العامة للتجارة تفرض على المصارف السورية في حال أرادت المحافظة على حصتها السوقية و الدخول إلى أسواق جديدة أن تسعى للارتقاء بجودة خدماتها المصرفية و أن تقدم حزمة متكاملة من تلك الخدمات التي تجمع ما بين الخدمات التقليدية و المستحدثة و ذلك حتى تستطيع الاحتفاظ بعملائها و كسب عملاء جدد، و يمكن للمصارف السورية الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة من قبلها من خلال إعادة تصميم الخدمة المصرفية من حيث عناصرها و مواصفاتها و ذلك من خلال إعادة تقييم الخدمة حسب احتياجات و رغبات الزبائن في السوق المحلية و السوق الأجنبية آخذا بعين الاعتبار التطور الحاصل لدى البنوك المنافسة مع التركيز على الجودة و المنافع المدركة من طرف الزبون، و كذلك المواصفات الظاهرة للخدمة و تمييزها و إحداث تغيير في طريقة تقديمها للزبائن بالإضافة إلى إدخال أعمال قادرة على تلبية احتياجات الزبائن على أن تضمن تخفيف الإجراءات المتعلقة بالحصول على الخدمة¹. و من أهم المحاور التي يمكن للمصارف من أن ترفع من جودة خدماتها المصرفية ما يلي :

1- إعداد الأبحاث و الدراسات المستمرة في مجال التسويق المصرفي، حيث تشكل تلك الدراسات وسيلة هامة لتحسين جودة الخدمات من خلال جمع المعلومات حول تقييم العملاء للخدمات المصرفية المقدمة لهم، بالإضافة إلى معرفة أهم الخدمات التي يحتاجها العملاء و توقعاتهم للمواصفات التي يريدون توفرها في الخدمات المصرفية المستقبلية، و الاستفادة من نتائج تلك الأبحاث في تكوين فكرة شاملة عن مواصفات الخدمات المصرفية الجيدة و الواجب مراعاتها عند تقديم المصارف لتلك الخدمات.

2- تحسين التعامل مع شكاوي العملاء و العمل على حل المشاكل التي واجهت العميل بسرعة كبيرة .

¹ - Lewis, B & spyrakopoulos,S , service failures and recovery in retail banking the international journal of bank marketing, vol 19 n 01 2001, p :37.

3- تنوع الخدمات المصرفية المقدمة و منح مزايا إضافية للخدمات القائمة من أجل تلبية احتياجات الزبائن و ضمان ولائهم حتى لا يتحولون إلى البنوك المنافسة عن طريق إجراء توسيع في الخدمات المصرفية المقدمة، مثل زيادة المبلغ المضمون ببطاقة الشيك المضمونة الدفع، أو توسيع عدد تجار التجزئة الذين يقبلون بطاقة الائتمان المصدرة من طرف البنك لصالح الزبائن¹.

4- العمل على استقطاب وتوظيف أفضل الكفاءات حيث إن وضع معايير وبرامج لتحسين جودة الخدمة تعتبر غير قيمة ما لم يتوافر لدى البنك قاعدة من الأفراد الذين يتمتعون بالاتجاه الايجابي والمقدرة على تحقيق تلك المعايير، حيث تنحصر أحياناً بعض المشكلات في جودة الخدمات المصرفية في ضعف مهارات مقدمي الخدمة أو افتقارهم للرغبة في العمل و تدني نظرتهم للعميل و يزيد من خطورة هذا الجانب أنه من وجهة نظر العميل فإن مقدم الخدمة هو البنك ولذا فإن إدارة البنك يجب أن تكون حريصة على انتقاء وتوظيف أفضل العناصر التي تقوم بالعرض الفعلي لخدمات البنك .

5- التوافق مع المواصفات القياسية العالمية ISO : حيث يجب على المصارف السورية تبني إستراتيجية الجودة من خلال التوافق مع المواصفات القياسية العالمية ، التي أدت إلى اعتبار الحصول على شهادة المواصفات العالمية أو ما يعرف بنظام توكيد الجودة كدليل عالمي على فعالية نظامها ، الذي ينبثق عن سلسلة مواصفات الايزو التي أصدرتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي لمواصفات الجودة²، و ذلك لتقريب الفوارق بين أداء البنوك العالمية و النظم المصرفية بينوك الدول المختلفة، وقد انتشرت هذه النظم عالمياً مما جعل كافة المنظمات في أنحاء العالم تسارع لتطبيقها بما في ذلك البنوك . كما تولت المنظمة الدولية لتوحيد القياس المعروفة بالايزو و ISO ، وضع المواصفات القياسية في مجال الخدمات المصرفية و ذلك بإنشاء لجنة فنية متخصصة بالبنوك و يرمز لها بالرمز " TC24 " .

و قد صدرت هذه اللجنة عدة مواصفات بنكية تساهم في تطوير الأداء المصرفي العالمي، و تعتبر هذه المواصفات بجانب مواصفات الجودة نقطة انطلاق حقيقية للمصارف السورية يجب أن تسعى لتحقيقها بهدف الوصول إلى الانتشار و القدرة التنافسية على المستوى العالمي، و من أهم هذه المواصفات ما يلي :

- المواصفة 8109 الخاصة بنماذج السندات الأوروبية و تداولها إلكترونياً، و المواصفة 8532 لتداول الأوراق المالية و شهادات الادخار باستخدام الوسائط الإلكترونية.

¹ - صادق، مدحت: «أدوات وتقنيات مصرفية»، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2001م، ص:36
² - ISO: International Standard Organisation ,«www.iso.org»

- المواصفة 13616 الخاصة بتسيير نقل المعلومات عن الزبائن و ذلك لإمكانية استخدام الماكينات الآلية عبر بنوك العالم ، مما يتيح للبنوك فرصة الاستفادة من تقديم خدمات مصرفية متميزة.

- المواصفة 7746 الخاصة بصيغة التلكسات المتبادلة بين البنوك و مرتبطة بنظام Swift.
- المواصفة 6166 لنظم تعريف السندات الترقيمي العالمي Isin و هي خاصة بتسيير تداول و تجارة الأوراق المالية ، و التي يساعد تطبيقها على رفع مستوى أداء البنوك في مجال تداول الأوراق المالية.

ونرى أن سعي المصارف السورية لتطبيق مواصفات الايزو البنكية سوف تؤهل هذه المصارف لأداء خدمة أفضل تتناسب مع احتياجات العملاء، و تساهم في تحسين القدرة التنافسية للمصارف السورية .

المبحث الثاني - مواكبة التطورات التكنولوجية في المجال المصرفي:

إن تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات يتطلب من المصارف السورية مواكبة تطورات التكنولوجيا و السعي الدائم إلى تكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات و الحواسب الآلية، و تطبيقها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة و تطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من المصارف إلى العميل بدقة و سهولة، الأمر الذي يتواءم مع المتطلبات المعاصرة و المتزايدة لمختلف شرائح العملاء من ناحية، كما يحقق لتلك المصارف نمواً مطرداً في حجم عملياتها و أرباحها ويرفع من قدرتها التنافسية في السوق المحلية والأجنبية في حال تطبيق هذه الاتفاقية.

المطلب الأول - مفهوم التكنولوجيا في المجال المصرفي:

يشير مفهوم التكنولوجيا المصرفية إلى رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آليات و معدات متطورة في مجال العمل المصرفي، أي مجموعة المعارف و المهارات و الطرق و الأساليب المصرفية القابلة للاستفادة منها بالتطبيق العملي في المجال المصرفي و الاستفادة من الحقائق العلمية و وضعها موضع التنفيذ بما يساهم في تقديم خدمات مصرفية جديدة مبتكرة. كما يشير مفهوم التكنولوجيا المصرفية إلى مجالين الأول هو التكنولوجيا الثقيلة التي تشمل الآلات و المعدات أو ما يطلق عليها اسم تكنولوجيا الصناعة المصرفية ، مثل الحاسبات و آلات عد النقود، و شاشات عرض العملات، ووسائل الربط و الاتصال، أما المجال الثاني يمثل التكنولوجيا الخفيفة و تشمل الدراية و الإدارة و المعلومات و التسويق المصرفي الإلكتروني. و لعل من أهم ملامح تطبيق معطيات التكنولوجيا هو ظهور المصارف الإلكترونية التي تعمل عن طريق شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) و التي تعد اتجاهاً حديثاً ومختلفاً عن البنوك التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة، حيث لعبت هذه البنوك دوراً كبيراً في زيادة حجم التجارة الإلكترونية نظراً للتسهيلات التي تقدمها للمتعاملين في مجال تسوية المعاملات، فقد تم تجاوز العديد من الصعوبات التي كانت تواجهها تلك المعاملات¹. ويطلق على هذه المصارف عدة مسميات مثل المصارف الإلكترونية، مصارف الانترنت المصارف الإلكترونية عن بعد المصرف المنزلي، المصرف على الخط، المصارف الخدمية الذاتية أو مصارف الويب، وعلى اختلاف المسميات فجميعها تشير إلى قيام العميل بإدارة حساباته أو انجاز أعماله المتصلة بالمصرف عبر شبكة الانترنت سواء كان في المنزل أو المكتب وفي أي مكان وفي أي وقت

¹ - العلي، طالب: « الأعمال المصرفية الإلكترونية و تطبيقاتها، دراسة ميدانية في القطاع المصرفي السوري »، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2006م، ص38.

يرغبه ويعبر عنها "بالخدمة المالية عن بعد". وبالتالي يمكن للعميل أن يتصل بالمصرف مباشرة بالاشتراك العام، عبر شبكة المعلومات الدولية وإجرائه لمختلف التعاملات على أساس أن يزود المصرف جهاز الحاسوب الشخصي للزبون بحزمة البرمجيات الشخصية، إذا عمليات المصارف الالكترونية هي إجراءات الكترونية تتم عبر شبكة المعلومات الدولية ومن أهم أشكالها المصارف الافتراضية، التي تولدت لها مواقع الكترونية على الشبكة من اجل تقديم خدمات نفس خدمات المصرف¹. بالإضافة إلى ذلك فإن من أهم تطبيقات التكنولوجيا في العمل المصرفي تتجلى في ظهور وسائل الدفع الالكتروني التي أضافت أبعاداً غير مسبوقه للعمل المصرفي ومن أهم هذه الوسائل²:

1- النقود البلاستيكية (البطاقات البنكية): تعد النقود البلاستيكية في وقتنا المعاصر من أهم وسائل الدفع و البديل العصري للنقود، حيث يشيع استعمالها على نطاق واسع من العالم، وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها في شراء معظم احتياجاته مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإتلاف. و تركز فكرة البطاقة البنكية (النقود البلاستيكية) على أن يقوم البنك المصدر لهذه البطاقة بضمان سداد قيمة مشتريات حاملي البطاقات للتجار مقابل الحصول من هؤلاء التجار على إيصالات بقيمة تلك المشتريات من حاملي البطاقات.

2- البطاقات الذكية: البطاقة الذكية عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات مواصفات و مقاييس معينة من قبل المنظمة العالمية لمعايير الجودة "الايزو"، و تحتوي تلك البطاقة على رقاقة الكترونية تعمل كشبه حاسب آلي بحيث يمكن تخزين بعض البيانات عليها و استرجاعها، فيتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها، مثل الاسم، العنوان، المصرف المصدر لها، أسلوب المصرف، المبلغ المنصرف و تاريخه، تاريخ حياة العميل المصرفية. و يمتاز هذا النوع من البطاقات بعدة عناصر للحماية ضد عملية التزوير و التزيف و سوء الاستخدام من جانب الغير في حالة سرقتها أو محاولة تقليدها، من أهمها الشريط الممغنط و الرقم السري.

3- النقود الالكترونية (الرقمية): تعرف النقود الالكترونية أو الرقمية على أنها مجموعة من البروتوكولات و التواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، و بعبارة أخرى فإن النقود الرقمية هي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن في مكان آمن على الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعمل يعرف

¹ - راضي، عبد المنعم، وعزت، فرج: « اقتصاديات النقود والبنوك»، البيان للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001م، ص:26.

² - النجار، فريد: « وسائل المدفوعات الالكترونية – التجارة والأعمال الالكترونية المتكاملة»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006م، ص: 118.

باسم المحفظة الالكترونية، ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع أو الشراء أو التحويل. وتعتمد فكرة النقد الالكتروني على قيام العميل (المشتري) بشراء عملات الكترونية من البنك الذي يقوم بإصدارها حيث يتم تحميل هذه العملات على الحاسب الخاص بالمشتري وتكون في صورة وحدات عملات صغيرة القيمة ولكل عملة رقم خاص أو علامة خاصة من البنك المصدر و بالتالي تحل هذه العملات الالكترونية محل العملات العادية وتكون بنفس القيمة المحددة عليها.

4- الشيك الالكتروني: تحاول بعض المؤسسات المالية تطوير كافة وسائل الدفع المعروفة لتناسب مع مقتضيات التجارة الإلكترونية، وقد تم تطوير استخدام الشيكات الورقية إلى نظام الشيكات الإلكترونية، ويعرف الشيك الإلكتروني على انه المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها، والشيك الإلكتروني هو رسالة إلكترونية موثقة و مؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده و يقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت، ليقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، و بعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك و إعادته إلكترونياً إلى مستلم الشيك (حامله)، ليكون دليلاً على أنه قد تم صرف الشيك فعلاً و يمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونياً من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه. و تعتمد فكرة الشيك الإلكتروني على وجود وسيط تخلص (غالبا ما يكون بنك)، هذا و تتبنى عدة بنوك عالمية فكرة بناء مواصفات قياسية للشيكات الرقمية من أهمها سيتي بنك و بنك بوسطن و البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي نظرا لأهمية هذا النوع من الشيكات للعمل في المستقبل. و تكون جميع التوقعات التي يتضمنها هذا الشيك توقعات إلكترونية أو رقمية، و يعرف التوقيع الإلكتروني على انه عبارة عن نوع من أنواع التشفير المستخدم من أجل إتاحة فرصة توقيع الوثائق إلكترونياً بصورة تجعل المستقبل يتأكد من هوية المرسل، و يستخدم التوقيع الإلكتروني في توقيع الشيكات الإلكترونية، و العقود، و جميع الوثائق الأخرى.

5- أجهزة الصرف الآلي: لقد كان الهدف من أجهزة الصراف الآلي التي ظهرت في السبعينات من القرن الماضي كبديل لموظفي الصرافة في البنوك و مختلف فروعها تخفيض عدد المعاملات داخل البنك مع تمكين العميل من الحصول على أمواله في أقصى سرعة ممكنة. و في الثمانينات انتقل الاهتمام من تخفيض التكاليف إلى تحقيق ميزة تنافسية، و بينما كانت هذه الأجهزة جزءا لا يتجزأ من البنوك أصبحت تظهر في مختلف المتاجر ومحطات الوقود و مراكز التسوق المختلفة. و في التسعينات ظهرت اتجاهات جديدة غيرت مرة أخرى من دور أجهزة الصراف الآلي، فقد أدت التطورات التكنولوجية إلى إنشاء محطات صغيرة للصرافة الآلية قادرة على أداء وظائف كثيرة. كما غيرت قواعد هذه الشبكة لتعطي مالكي أجهزة الصراف الآلي الحق في

تقاضي رسوم الخدمات، مما مكن البنوك من تحقيق إيرادات جديدة، كما أتاح التطور في الاتصالات والمعلوماتية إلى تطوير المنظومة المعلوماتية لهذه الأجهزة الأمر الذي أدى انتشارها في مختلف المواقع حتى تسهل على مستخدميها السرعة في صرف الأموال. كما يكمن العامل الأساسي الذي يلعب دوراً في تحديد الميزة التنافسية لشبكة أجهزة الصراف الآلي في تنوع وظائفها وزيادة فاعليتها، إذ يتوقع من أجهزة المستقبل أن تلعب دوراً أكثر من كونها أجهزة صرف للنقود لأنه باستطاعة البنوك جعل هذه الأجهزة مصدر هاماً لتحقيق الأرباح إذا ما تمكنت من تبني إستراتيجيات تسويق مبتكرة عند كل فرصة متاحة، فقد استطاعت المؤسسات استخدام شاشات هذه الأجهزة للدعاية والإعلان و صرف القسائم و طابع البريد و بطاقات الهاتف.

المطلب الثاني- أهمية تطبيق التكنولوجيا في رفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري:

يؤدي تطبيق التكنولوجيا في المصارف السورية إلى زيادة القدرة التنافسية للمصارف السورية حيث إن تقديم الخدمات المصرفية بسرعة أكبر وتكلفة أقل تكسب المصارف السورية ميزة تنافسية تمكنها من منافسة المصارف الأخرى والغير قادرة على تقديم الخدمات بنفس الجودة كما يمكن تلك المصارف تحقيق العديد من المزايا الإيجابية التي تساهم إلى حد كبير في رفع القدرة التنافسية للمصارف السورية وتؤدي إلى تحسين أداء عمل هذه المصارف و أهم هذه الآثار¹:

- إن التطبيق الأمثل للتكنولوجيا يساعد المصارف السورية على تخفيض تكاليف العمليات المصرفية وتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة، وذلك عن طريق إلغاء الخطوات المتكررة، وإلغاء الوثائق الورقية، وتقليل العمالة اليدوية لدوران الوثائق الورقية نتيجة استبدالها بالوسائل الإلكترونية، كما أن تكلفة بعض الخدمات المقدمة من خلال شبكة الانترنت أقل بكثير من تكلفة تقديمها عبر أحد فروع البنك.

- إن تصميم الخدمات المصرفية المقدمة في ضوء الاستفادة من ميزات التكنولوجيا، والتي تتمثل باختزال الوقت وعدد الأفراد ذوي العلاقة في تقديم الخدمة المصرفية، واستبدال الأساليب الورقية القديمة بوسائل إلكترونية حديثة تؤدي إلى تبسيط آلية تقديم الخدمة بالنسبة للموظف من ناحية، واختصار الوقت اللازم لإنجاز هذه الخدمة من ناحية أخرى.

- تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف حيث أن تكلفة إنشاء موقع للبنك عبر الانترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للبنك وما يتطلبه من مباني وأجهزة وكفاءة إدارية، إضافة إلى أن

¹ - محمد، سام: « أثر العوامل البشرية في اتجاهات العاملين على تقبل العمل مع نظام الأتمتة الشاملة في المصرف التجاري السوري »، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد الثالث، سورية، 2006 م، سورية، 2006 م، ص 4.

تسويق البنك لخدماته من موقعه على الانترنت يساعده على امتلاك ميزة تنافسية تعزز من مكانته التنافسية وتؤهله إلى مستوى المعاملات التجارية العالمية.

- يساعد تطبيق التكنولوجيا في مجال العمل المصرفي على تجانس الإجراءات المصرفية، وبالتالي تقديم الخدمات المصرفية بدون هدر للوقت أو الجهد، بالإضافة إلى القيام بتبسيط إجراءات تقديم الخدمة، بما ينعكس إيجاباً على إنتاجية العمال القائمين على تقديم هذه الخدمات و يؤدي إلى زيادة كفاءة وإنتاجية العمل .

- إن تطبيق التكنولوجيا ومعطياتها يزيد من جودة خدمة العملاء لأنه سيزيد من سرعة الاتصال بين الأطراف المختلفة المقدمة للخدمة، الأمر الذي سيؤدي إلى الاستجابة لطلب العميل للخدمة بسرعة أكبر، إضافةً إلى تقليل الأخطاء التي كانت ممكنة الحدوث قبل تطبيق النظام الجديد. كل ذلك سيؤدي إلى تحسين قدرة المصرف على تقديم خدمة أفضل لزيائمه وبجودة عالية. - التنبؤ بالأخطار المصرفية من خلال التقارير ترفع مباشرة للإدارة عن حالات شاذة عن الأمور المعيارية التي تضعها إدارة المصرف بما يخص الأمور الداخلية في المصرف ، مثل نقص شديد في السيولة المتوفرة في الفرع، أو باتجاهات تعامل الزبائن مع المصرف، مثل سحب شديد للودائع¹، كما تمكن من الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للعميل، إضافة إلى أن سرية المعاملات التي تميز هذه البنوك تزيد من ثقة العملاء فيها . - تقديم خدمات مصرفية كاملة و جديدة حيث تعمل المصارف الالكترونية على تقديم جميع الخدمات المصرفية التقليدية ، كما تقوم بتقديم خدمات جديدة عن طريق الانترنت مثل: 1- إرسال نشرات إعلانية عن الخدمات المصرفية على شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية.

ب- إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدهم لدى المصرف.

ج- تقديم طريقة دفع العملاء للكبيالات المسحوبة عليهم إلكترونياً.

د- كيفية إدارة المحافظ المالية (من أسهم و سندات) للعملاء.

و- طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة.

- يساهم الانترنت في التعريف بالمصارف السورية والترويج للخدمات المصرفية بشكل إعلامي وهو ما يساهم في خرق الأسواق الأجنبية.

¹ - النجار، فريد: « وسائل المدفوعات الالكترونية – التجارة والأعمال الالكترونية المتكاملة»، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006م، ص: 118.

- إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي إلى تيسير التعامل بين المصارف السورية، وبناء علاقات مباشرة، وتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار وهو ما يساعد على النجاح والبقاء في السوق المصرفية.

- استخدام الانترنت يساهم في تعزيز رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الابتكارات الجديدة التي يكون لها انعكاس على أعمال البنوك¹.

- تعطي وسائل الدفع الإلكتروني لحاملها مزايا عديدة ومن أهمها سهولة ويسر الاستخدام في التعاملات المالية، و تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة. و تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات.

المطلب الثالث - متطلبات المصارف السورية في مواكبة التطورات التكنولوجية:

بدأت المصارف السورية في ارتياد العديد من مجالات الصيرفة الإلكترونية، إيماناً منها بأهمية تفعيل خدماتها الإلكترونية أسوة بالبنوك العالمية ، كما حرصت السلطات المختصة من جانبها على اتخاذ خطوات عديدة ساهمت في تدعيم مواكبة التطورات التكنولوجية في القطاع المصرفي إلا أنه مازال هناك الكثير مما يجب عمله من جانب المصارف السورية في هذا المجال حتى تتمكن من الوصول إلى المستويات العالمية في ميدان استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية، حيث لا تزال الفجوة التكنولوجية كبيرة بين البنوك السورية ومثيلاتها من البنوك الأجنبية ، لذلك فقد أصبحت البنوك السورية مطالبة ببذل مزيد من الجهود لمسايرة التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي تجتاح الصناعة المصرفية والعالم بأسره حيث أضحت قدرتها على الصمود في مواجهة هذه التحديات أمراً مرهوناً بنجاحها في الاعتماد على تقنية المعلومات كأحد ركائز اتخاذ القرار ومدى تطويعها لتطبيقات العلم والتكنولوجيا، ولعل أهم المحاور التي يجب أن تنتبها المصارف السورية لتعزيز الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية الحديثة بهدف رفع قدرتها التنافسية تتمثل فيما يلي:

1- زيادة استثمار المصارف السورية في التكنولوجيا المصرفية بما يساعد على تحسين و تنويع الخدمات المقدمة من قبلها و سرعة تقديمها باستغلال ثورة الاتصالات و المعلومات، مع الاهتمام بالبحوث والتدريب من خلال زيادة المخصصات المالية لهذه الوظائف وكذلك تزويدها بأحدث الأساليب والتقنيات المستخدمة هذه المصارف.

2- تطوير شبكة الاتصال بين المركز الرئيسي لكل مصرف و باقي فروعها بما يضمن سرعة تداول البيانات الخاصة بالعملاء و إجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط

¹ - Convergence , Revue : « revue éditée par la BEA » , N11, Novembre 2003

بالشبكات الإلكترونية الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية الأخرى محلياً و عالمياً.
3- إصدار القوانين و التشريعات الخاصة بالعمليات المصرفية الإلكترونية التي تحفظ حقوق كل من البنوك والعملاء، كالقانون الخاص بالتوقيع الإلكتروني والذي من شأنه حماية المؤسسات المتعاملة من عمليات تزيف وتزوير التوقيعات نظراً لاعتماده على رقم سرى أو رمزي معين للتعريف بالشخص.

4- الاستمرار في دعم قطاعات الحاسب الآلي، حيث إن من أهم متطلبات نجاح الخدمات الإلكترونية هو توافر أنظمة حاسب قادرة على التكيف والتعامل مع المنتجات الجديدة مع إمكانية الاستفادة من الدعم الفني الأجنبي في مجال التدريب على الأقل في المراحل الأولى لتطوير الأنظمة.

5- اتخاذ مزيد من إجراءات و تدابير الحماية لمنع القرصنة على حسابات العملاء، بالإضافة إلى التطوير المستمر لبرامج مكافحة الاختراق الإلكتروني.

6- تكوين شبكة مصرفية لتصبح بمثابة جسر الكتروني بين البنوك من جهة والشركات والعملاء من جهة أخرى يكون من أهدافها متابعة التطورات اليومية في قطاع الاستثمار محلياً ودولياً مع حث المصارف على الاستفادة بما تحويه هذه الشبكات من معلومات.

7- ضرورة التوسع في استخدام النقود الإلكترونية، و تعميم خدمات الصراف الآلي و التوسع في تعميم استخدام البطاقات المصرفية كأداة للسحب و الانتماء بالإضافة إلى تقديم خدمات متنوعة مثل تسجيل أوامر الدفع الإلكترونية التي يطلبها العملاء لتسوية معاملاتهم المالية و التجارية.

8- ضرورة تدعيم الجهات الرقابية بالكوادر والكفاءات اللازمة لمتابعة أعمال وخدمات المصارف الإلكترونية نظراً لحدثة التعامل بتلك الخدمات في السوق السورية مع تشجيع التعاون سواء فيما بين الوحدات المصرفية أو بين القطاع الخاص والعام للوقوف على مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية .

9- إعادة تصميم مراحل تقديم الخدمات المصرفية لضمان تحقيق الاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتقدمة ، وذلك بتقليل المدة الزمنية والخطوات والمستندات اللازمة للحصول على الخدمة .

10- اعتماد نظام معلومات متطور وذو كفاءة يسمح بأحسن معالجة لجميع البيانات والمعلومات المالية والمصرفية التي تصدرها المصارف والمؤسسات المالية، والتي على أساسها توضح خطط العمل سواء للجنة المصرفية في الجانب الرقابي والإشرافي، أو للبنوك في جانب إعداد الإستراتيجيات وخطط العمل وممارسة النشاط، ويعتبر نظام المعلومات محور حاسم في نجاح العمل المصرفي .

المبحث الثالث- تدريب وتأهيل العاملين في القطاع المصرفي:

إن تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات وتحرير القطاع المصرفي السوري سوف يترافق بدخول مجموعة من المصارف الأجنبية مع كوادرها البشرية ذات الخبرة والكفاءة، هذا ما يضع المصارف السورية أمام تحدي كبير يتطلب منها تدريب و تأهيل العاملين والارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري فيها من خلال تبني عددا من الاستراتيجيات المتكاملة للوصول إلى نموذج مصرفي فعال من خلال التدريب المستمر على استعمال التكنولوجيات المتطورة المرتبطة بالعمل المصرفي أو في مجال تجسيد علاقة متميزة بين المصرف و العميل من خلال صقل وتنمية مهارات حسن التصرف والقدرة على التفاوض والتخطيط واتخاذ القرار في الأوقات المناسبة.

المطلب الأول- مفهوم تدريب وتأهيل العاملين في القطاع المصرفي:

يعد العنصر البشري مفتاح الإدارة الإستراتيجية المحدد للتنمية، لذلك لا بد من الاهتمام في إعداد العناصر البشرية وتدريبها وتعميق خبراتها، لأنه عندما يتكامل الإعداد البشري يصبح من السهل زيادة القدرة التنموية في استخدام باقي رؤوس الأموال أفضل استخدام، لذا فإن الدولة الناشطة في مجال التنمية تضع أمامها هدفاً استراتيجياً هو تطوير كفايات رأس المال البشري . وبالتالي فإن تدريب و تأهيل العنصر البشري يعتبر ضرورة حضارية تفرضها متطلبات العصر ولا يمكن تصور مجتمع متقدم في إمكاناته الإنتاجية فقيراً في كفاءة رأس المال البشري العائد له أو العكس¹. و يعتبر تدريب و تأهيل العاملين في القطاع المصرفي من أهم الوسائل المستخدمة لتحقيق الارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية المقدمة ، و تعرف عملية تدريب وتأهيل العاملين في المصارف بأنها عملية مخططة ومنظمة و مستمرة تهدف إلى إكساب العاملين المعارف والقدرات والمهارات الجديدة المتخصصة والمرتبطة بالعمل المصرفي وذلك بجعلهم أكثر كفاءة وفاعلية في أداء مهامهم بغية تمكينهم من استغلال إمكاناتهم وطاقاتهم الكامنة بما يساعد على رفع كفاءاتهم في ممارسات أعمالهم بطريقة منظمة². و تشير عملية التدريب إلى مجموعة النشاطات والإجراءات والبرامج التي تهدف إلى تأهيل وتطوير العاملين في القطاع المصرفي بطريقة عقلانية تساهم في تحسين أدائهم الحالي والمستقبلي لأعمالهم، و تنمية قدراتهم و مهاراتهم وتغيير سلوكياتهم وتزويدهم بالمعلومات الضرورية لتمكينهم من أداء عملهم بشكل فعال ومستمر يؤدي لبلوغ أهدافهم الشخصية وأهداف المنظمة بأعلى كفاءة ممكنة. كما يعتبر التدريب نشاط تعليمي

¹ - الروسان، محمود: « أثر رأس المال الفكري في الإبداع في المصارف الأردنية »، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010م، ص 38.

² - الطعاني، حسن أحمد: « التدريب الإداري المعاصر »، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 2007م، ص 15 .

من نوع خاص يمارسه المصرف و يهدف إلى تحسين أداء الفرد في الوظيفة التي يشغلها وهو واحد من وسائل تطوير أداء العاملين في المصارف بناء على عملية مخططة ومنظمة تحتاج إلى تحديد مسبق لأهداف التدريب واحتياجاته و تصميم البرامج التدريبية المناسبة. و على الإدارة العلية في كل مصرف أن تعد برنامجاً تدريبياً مبنياً على أسس علمية سليمة، و أن يحدد بالضبط الأهداف المرجوة من هذه العملية و المتمثلة في الارتقاء بالعمل المصرفي، كما يجب أن يحدد هذا البرنامج ما يراد إحداثه من تغيرات في مستوى أداء الفرد و اتجاهاته وسلوكه، إلى جانب تحديد نوع المهارات التي يجب أن يكتسبها المتدرب¹. و يتصف التدريب بأنه عملية مستمرة لا تتم فقط لمرة واحدة في حياة العامل وذلك لأن الحاجة إليه متجددة بسبب التغير المستمر في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف ومن الضروري النظر إلى التدريب على أنه نشاط مستمر ما دام المصرف قائم ويقدم خدماته. حيث تعتبر عملية التدريب عملية مستمرة تهدف إلى إكساب العاملين في المصارف القدرات و المهارات الجديدة المتخصصة و المتعلقة بالعمل المصرفي، كما تشمل تغيير بعض اتجاهات العاملين وسلوكياتهم بشكل يضمن تحسين الأداء و تحقيق أهداف المصرف. فالعامل في المصرف أياً كان مستواه التعليمي وخبرته فهو في حاجة مستمرة إلى المزيد لتنمية مهاراته وقدراته ومعلوماته، وهو ما يتحقق من خلال البرامج التدريبية الموجهة للموارد البشرية، وبالتالي فإن التدريب يأخذ اتجاهين متكاملين الأول يتمثل في تدريب العاملين الجدد و تأهيلهم للعمل في المصرف و بدء حياتهم الوظيفية أما الاتجاه الثاني فيخص العاملين القدامى حيث يساعدهم التدريب على تلقي معلومات جديدة، وتعلم أساليب عمل جديدة تزيد من مهاراتهم وقدراتهم على العمل بأعلى درجة من الكفاءة و الأداء². و يمكن بلورة أهم الجوانب التي تؤكد على أهمية التدريب وفوائده في المصارف السورية بمجموعة من الأمور أهمها³:

- يساهم التدريب في زيادة معرفة ومهارات العاملين في القطاع المصرفي السوري بما يتوافق مع أهم العلوم المالية و المصرفية الحديثة وهذا مما يؤدي إلى الارتفاع بكفاءة أدائهم و زيادة إنتاجيتهم و الارتقاء بمستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة من قبلهم .

- يساهم التدريب في تعظيم معرفة ومهارة الفرد وهذا يؤدي إلى توفير الرقابة الذاتية عنده مما يقلل الحاجة على الإشراف .

¹ - الصيرفي، محمد: « المرجع المتكامل في الإدارة الالكترونية للموارد البشرية »، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2009م، ص 376.

² - الحاطوم، علي: « الموارد البشرية في القطاع المصرفي السوري و أثرها على أداء المصارف »، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، سورية، 2009 م، ص 19.

³ - الشامسي، راشد: « قياس أثر التدريب في أداء العاملين »، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 31، العدد 2009، ص 6.

- يساعد التدريب على خلق صف ثان مؤهل يمكن الاعتماد عليه في تفويض السلطة وتحقيق
لا مركزية الأداء ، أي إعداد أجيال من الأفراد لشغل الوظائف القيادية على جميع مستويات
العمل داخل المصرف .

- يساهم التدريب في تطوير سلوكيات الأفراد والجماعات على اختلاف مستوياتهم التنظيمية مما
يسهل من معالجة المشكلات والمواقف المتغيرة على المدى القصير والمتوسط أو الطويل .
- يسهم التدريب في زيادة دراية الفرد بالمشكلات التي يمر بها أو من المحتمل مواجهتها و القدرة
على حل هذه المشكل بالطرق السليمة.

- زيادة ثقة العاملين بأنفسهم نتيجة لاكتساب معلومات وخبرات وقدرات جديدة، مما يؤدي إلى
رفع روحهم المعنوية وما يترتب عليها من إحداث تغيير في اتجاهاتهم وسلوكهم داخل منشأتهم .

المطلب الثاني - واقع تدريب وتأهيل العاملين في القطاع المصرفي:
يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية في الارتقاء بأداء القطاع المصرفي ، فعلى الرغم من
الجهود المبذولة من قبل المصارف السورية لتطوير الخدمات المصرفية ، والاستفادة من أحدث
ما توصل إليه العلم في مجال التكنولوجيا والعلوم المالية و المصرفية، إلا أن هذه الجهود سوف
تظل محدودة ما لم يواكبها تدريب وتأهيل للعاملين في مجال القطاع المصرفي و رفع قدراتهم
اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في هذا المجال، بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة
المصرفية و يجسد علاقة متميزة بين المصرف و العميل، ونشير إلى أن تطبيق الاتفاقية العامة
لتحرير التجارة في الخدمات سيكون له بالغ الأثر في تغيير نسبة المعروض والمطلوب من سلع
قوة العمل ، إن كان ذلك من حيث عددها أو مستوى تأهيلها حيث تقضي أن يأخذ الإنتاج بشقيه
المادي والخدمي، وهذا الإنتاج لا يمكن تحقيقه إلا باستخدام فئة مميزة من قوة العمل العالمية،
تلك الفئة القادرة على التعامل مع التكنولوجيا المعاصرة الدائمة التطور والتحديث، وهذا ما
سيحدث تغييراً في نوعية المطلوب من سلعة قوة العمل لصالح قوة العمل المؤهلة والمدربة بشكل
كبير¹ . و انطلاقاً من أهمية تدريب وتأهيل العاملين في القطاع المصرفي السوري فقد أحدثت في
سورية عام 2005 هيئة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري باسم
مركز التدريب والتأهيل المصرفي مقرها دمشق وترتبط بحاكم مصرف سورية المركزي .
وتهدف هذه الهيئة إلى رفع المستوى الفني والمهني للعاملين في المصارف على مختلف
مستوياتهم الوظيفية وتحسين أدائهم وتنمية القدرات الإدارية والسلوكية لديهم وتعميق وتكامل

¹ - نعيم، معتز: « أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية »، مجلة
جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الثاني، 2007 م، ص 225.

الخبرات المصرفية المتخصصة في مختلف مجالات العمل المصرفي وتطوير برامج التدريب بصورة مستمرة بحيث تواكب التطورات الحديثة والمستجدة في أساليب العمل المصرفي والخدمات المصرفية وتحسين مستوى المعرفة العملية باللغات الأجنبية اللازمة للعمل المصرفي وتنمية قدرات العاملين على استخدام تقنيات المعلوماتية في جميع نواحي العمل المصرفي ، و من أهم الوظائف التي تمارسها هذه الهيئة¹:

أ- دراسة وتحديد الاحتياجات التدريبية الفعلية لدى المصارف السورية كافة في ضوء الإصلاح والتطوير المزمع إجراؤه بحيث تؤخذ بالاعتبار الأنشطة المصرفية المحدثة والحاجة لإعادة التدريب.

ب - تدريب وتأهيل العاملين في مختلف مواقع العمل المصرفي.

ج - المساهمة في تحديث وتطوير أساليب العمل المصرفي والتدريب المصرفي بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والنقدية والمصرفية والتقنية.

د - تدريب العاملين الحاليين على أساليب الإدارة الحديثة والقواعد السلوكية الجيدة لتحقيق الارتقاء بمستوى الأداء في تنفيذ المهام والعمليات المصرفية وأسلوب التعامل مع الزبائن وذوي العلاقة من المراجعين والمتعاملين مع المصارف.

هـ - تنظيم دورات تدريبية على استخدام الحاسوب وعلى البرمجة الأساسية اللازمة في مجالات العمل المختلفة وعلى الأساليب والتقنيات المستجدة.

و - تنظيم دورات تدريبية سواء في المركز أو لدى المعاهد أو المؤسسات المتخصصة بهدف تحسين وتنمية معرفة العاملين باللغات الأجنبية حسبما تتطلبه ضرورات العمل المصرفي.

ويمكن القول أن مستوى التأهيل البشري بالبنوك السورية ما يزال ضعيفا مقارنة بالبنوك العالمية، و عليه فإن التحدي لا يزال قائما أمام المصارف السورية الأمر الذي يجب تداركه إذا أرادت تعزيز قدراتها التنافسية و ضمان بقائها في السوق، في ظروف المنافسة القادمة من البنوك الأجنبية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات .

المطلب الثالث - متطلبات الارتقاء بالعنصر البشري في المصارف السورية:

إن تطبيق سورية للاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات سوف يترافق بدخول مجموعة من المصارف الأجنبية مع كوارها البشرية ذات الخبرة والكفاءة إلى السوق المحلية هذا ما يضع المصارف السورية أمام تحدي كبير يتطلب منها تدريب و تأهيل العاملين في القطاع

¹-المرسوم التشريعي رقم/٥٢/ للعام ٢٠٠٥:«إحداث مركز التدريب والتأهيل المصرفي»، دمشق، سورية، 2005 م، ص2.

المصرفي، هذا و يتطلب الارتقاء بمستوى أداء العاملين في المصارف تبني عدد من الاستراتيجيات المتكاملة للوصول إلى نموذج مصرفي فعال نذكر منها ما يلي:

1- يجب صياغة الأهداف التدريبية لتناسب مع جميع المستويات الوظيفية بحيث يتم التركيز على تنمية و صقل مهارات حسن التصرف و القدرة على التفاوض و التخطيط و اتخاذ القرار، و تطبيق مبدأ قيادات المستقبل بصورة أكثر فعالية و ذلك بإعطاء الفرصة للعناصر الشابة لتولي المسؤوليات و الوظائف القيادية ، على أن يتم اختيار من تتوافر لديهم الكفاءة و الصفات الشخصية التي تؤهلهم لذلك، و تزويدهم بالبرامج التدريبية المناسبة في المجالات المصرفية و المالية، مع التدريب العملي على مجالات العمل المصرفي التي لم يسبق لهم العمل بها حتى يصبحوا قادرين في المستقبل على المراقبة و المتابعة و اتخاذ القرارات المناسبة لحل المشاكل التي قد تعترضهم.

2- تواصل المصارف السورية في تصميم وتحديث البرامج التدريبية الموجودة لديها والتي تخدم أهدافها وتدريب العاملين لضمان تحقيق هذه الأهداف، و عدم الاكتفاء ببرامج محددة بل يجب عليها دائما الاطلاع على ما هو حديث ومفيد ليس فقط لإدارة وتنمية الموارد البشرية بل على صعيد باقي الإدارات حيث أن القطاع المصرفي قطاع متجدد ومتطور باستمرار ويجب على المصارف إذا ما رغبت في النجاح وتحقيق أهدافها أن تقوم بمواكبة كل ما هو حديث في مجال العمل المصرفي وذلك عن طريق قسم التدريب في إدارة الموارد البشرية.

3- إخضاع الموظفين الجدد لبرنامج توجيهي وإرشادي قبل الالتحاق بالعمل وذلك من خلال برامج معدة مسبقاً لكل وظيفة ومحددة بمدة زمنية معينة وتقييم المتدربين بعد انتهاء الدورات التدريبية من أجل معرفة مدى التقدم الذي حققوه وفيما إذا أظهروا تفهماً لطبيعة وظروف العمل الذي سيلتحقون به، وما إذا كان هناك قصور في جوانب معينة لديهم لتلافيها أو تحويلهم إلى وظيفة أخرى مناسبة لمقدراتهم.

4- العمل على زيادة إقناع الإدارة العليا بالمصارف السورية بأهمية إدارة وتنمية الموارد البشرية بهذه المصارف والتي تنبع من التطور الطبيعي الذي تشهده هذه الإدارة، وبأهمية العاملين ك رأس مال عقلي وأصل يفوق في قيمته الأصول الأخرى بالمصرف، و اعتبار هذه الإدارة عامل رئيسي من عوامل تحقيق المصرف لأهدافه الكلية ويجب إبراز الدور الفاعل الذي لعبته في إنجاح العديد من المنظمات الأخرى في العالم وكيف أن هذه الإدارة إذا ما أُعطيت الأهمية المناسبة أعطت نتائج ممتازة.

5- توعية العاملين بالمصرف بأهداف التدريب وأهميته ، وأن قدرة المصرف على تحقيق أهدافه تتوقف على قدرة الموارد البشرية على تحقيق أهدافها، ولا بد من عقد اجتماع دوري من

- حين لآخر لهذا الغرض بحيث يقوم الكادر العامل في إدارة الموارد البشرية بتنظيم اجتماع للعاملين يوضحون فيه طبيعة عمل الإدارة وأهدافها وسبب اتخاذها إجراءات وقوانين معينة ، وأن تتواصل مع الموظفين وتتقبل منهم أي اقتراحات وتقوم بتوضيح أي موضوع فيه التباس.
- 6- الاهتمام أكثر بوضع أنظمة للحوافز المادية والمعنوية عن طريق إضافة خدمات ومزايا جذابة وغير متوفرة في الأنظمة الحالية، والتي لها أكبر الأثر على الاستقرار والرضا الوظيفي لدى الموظفين الأمر الذي يجعل إنتاجيتهم أعلى وأفضل
- 7- ضرورة قيام المصارف بزيادة حجم السلطة الممنوحة لإدارة تنمية الموارد البشرية بما يتناسب مع حجم الدور وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها سواء كان ذلك من خلال اللوائح والقوانين المنظمة أو من خلال الأوامر التي تصدرها الإدارة للعاملين، بحيث تكون لإدارة الموارد البشرية صلاحيات واسعة في طرق اختيار وتعيين واستقطاب الموظفين وكذلك اقتراح البرامج التدريبية التي تراها ملائمة و وقت ومكان عقد هذه البرامج .
- 8- تشجيع العاملين المتميزين عن طريق منحهم المكافآت و الحوافز المادية وغير المادية وهو ما يحفز العاملين لبذل المزيد من الجهد والتميز في العمل.
- 9- أن تستمر المصارف السورية بوضع الخطط والسياسات الفعالة لتنمية الموارد البشرية ، وأن تقوم بمراجعتها وتقييمها في نهاية كل سنة ، لتستطيع أن تحدد أي السياسات كان مفيداً فتبقيه وأيها لم يأت بفائدة أو جاء بنتيجة عكسية ليتم تصحيحه أو إلغاؤه.

المبحث الرابع- التحول إلى المصارف الشاملة:

إن القطاع المصرفي في سورية في ظل التوجهات نحو تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات و التي سوف تزيد من حدة المنافسة مع مصارف عالمية شاملة قادرة على تقديم حزمة شاملة و متكاملة من الخدمات المالية و المصرفية، والتي تقدم الخدمات المالية لكافة القطاعات الاقتصادية ، و بالتالي سوف تظهر الحاجة ملحة أمام المصارف السورية للتحويل من المصارف المتخصصة إلى المصارف الشاملة التي تستطيع منافسة المصارف الأجنبية من خلال تنويع استثماراتها وتوزيع المخاطر بين القطاعات واستخدام كل الإمكانيات المتوافرة لديه باتجاه زيادة الربح وتحسين الخدمات المصرفية.

المطلب الأول- مفهوم المصارف الشاملة:

إن مفهوم المصرف الشامل هو مفهوم معاكس للمصارف التقليدية التي تقوم على التخصص في قطاع اقتصادي دون غيره وتقديم خدمات محددة بما يخدم هذا القطاع فقط، بينما تعتمد الصيرفة الشاملة على فكرة التنويع في الأنشطة والاستثمارات، و لا تقتيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول، بل أصبحت تمد نشاطها إلى كل المحالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹. و يتحدد مفهوم المصارف الشاملة بالمصارف التي تقدم خدمات متنوعة إلى جميع العملاء من مختلف القطاعات، فهي تقدم القروض للمشاريع الصناعية والزراعية والعقارية، بالإضافة إلى القروض الاستهلاكية للأفراد ، كما تقوم بتقديم حزمة من الخدمات المالية المتنوعة التي تشمل على أعمال قبول الودائع ومنح القروض والاتجار بالعملات الأجنبية وكذلك التداول بالأدوات المالية ومشتقاتها وتعهد الإصدارات الجديدة من دين وحقوق ملكية والقيام بأعمال الوساطة المالية على تنوعها وإدارة الاستثمارات وتسويق منتجات صناعية والقيام بعمليات التأمين². كما أن المصارف الشاملة لا تقوم على مفهوم التخصص بالارتباط بقطاع معين، بل إنها تتعامل مع كل القطاعات الاقتصادية من خلال توجيه المدخرات الوطنية كاستثمارات خارجية بشكل يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، فهو يقوم بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية مثل: قبول الودائع، منح القروض، تقديم الخدمات المصرفية التقليدية كالتحصيل، فتح الاعتمادات المستندية، و إصدار خطابات الضمان و تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية كخدمات الصرف الآلي، و إصدار البطاقات

¹ - حنفي، عبد الغفار، و عبد السلام، أبو قحف: « الإدارة الحديثة في البنوك التجارية »، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1993م، ص347.

² - طلعت، سعد، و عبد الحميد، أسعد: « الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة » ، مكتبة مؤسسة الأهرام، مصر، 1998، ص:38.

الائتمانية، بالإضافة إلى الوظائف غير التقليدية مثل تقديم الخدمات المصرفية الاستثمارية كالقيام بعمليات خارج الميزانية، وتقديم خدمات بيع وشراء الأوراق المالية، إنشاء صناديق الاستثمار، بالإضافة إلى تقديم خدمات التمويل التأجير، و بالتالي فإن تلك المصارف تجمع في ذلك بين وظائف المصرف التجاري و مصرف الاستثمار، أي لا تقوم على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي¹. و يتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال منهجين أساسيين²:

-المنهج الأول: يعتمد هذا المنهج على تحول مصرف قائم إلى مصرف شامل عن طريق إدخال مجموعة من الخدمات المصرفية غير التقليدية بالإضافة إلى الخدمات التقليدية المقدمة من قبل هذه المصارف، ويجب أن تتم هذه العملية بشكل متدرج و بالشكل الذي يضمن استيعاب تقنيات هذه الخدمات و إعادة هيكلة المصرف بما ينسجم مع طبيعة تلك الخدمات، كما يتطلب هذا المنهج تدريب و تأهيل العاملين في هذا المصرف على التكيف مع متطلبات المصرف الشامل.
-المنهج الثاني: ويتم من خلال هذا المنهج إنشاء مصرف شامل جديد يقوم منذ بداية تأسيسه بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية و غير التقليدية، على أن يتوفر في هذا المصرف كوادر بشرية مؤهلة و مدربة في مصارف شاملة قائمة، كما يتطلب أن يحتوي هذا المصرف على التجهيزات المادية المناسبة لطبيعة الخدمات المتنوعة التي سوف يقدمها هذا المصرف.
المطلب الثاني- متطلبات المصارف السورية للتحول إلى المصارف الشاملة:
لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات التي تضمن قيام صناعة مالية و مصرفية متطورة وفقاً للأسس الحديثة تساهم في مساعدة المصارف السورية على التحول إلى مصارف شاملة و من أهم تلك المتطلبات:

- 1- إعداد البحوث و المحاضرات العلمية التي تلقي الضوء على مفهوم المصارف الشاملة و أهم الخدمات المصرفية المتكاملة التي يمكن للعملاء الحصول عليها من خلال تلك المصارف.
- 2- توفير البنية التحتية التقنية في القطاع المصرفي السورية و المساعدة على عملية التحول إلى المصارف الشاملة، وذلك من خلال الربط الفعال لفروع المصارف السورية مع بعضها البعض من ناحية و مع المؤسسات الاقتصادية و المالية من ناحية أخرى وذلك بالاعتماد على أحدث الأجهزة و الشبكات المتطورة التي من شأنها أن تسرع عمليات الاتصال و التبادل السريع للمعلومات و البيانات بينها.

¹ - عبد الحميد، عبد المطلب: « البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها » ، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص:19
² - محمد، سام : « دراسة استجابة المصارف السورية للتحول إلى مصارف شاملة، كلية العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، ص10

- 3- رفع أداء ومستوى الكفاءة الفنية و الإدارية في المصارف لتصبح قادرة على المساهمة في عملية بناء النظم الجدية التي تنسجم مع المصارف الشاملة.
- 4- تنويع الخدمات المقدمة من قبل المصارف السورية لتصبح أكثر قدرة وفاعلية لمواجهة المنافسة مع المصارف الأجنبية العاملة في الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات التي تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات مثل الصيرفة الخاصة، إصدار بطاقات فيزا كارد، تسديد فواتير الهاتف الخليوي، الهاتف المصرفي، الصراف الآلي وغيرها من أنشطة الصيرفة الشاملة.
- 5- تسهيل عملية تحول المصارف السورية إلى المصارف الشاملة من خلال تطوير وتحديث القوانين و التشريعات القديمة وإصدار قوانين جديدة من شأنها تشجيع هذه العملية وإزالة العقبات التي قد تواجه تلك المصارف.
- 6- ضرورة اهتمام الإدارة المالية في المصارف السورية بوضع ضوابط لتغطية المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي الاستثماري، أي مخاطر السوق و أسعار الفائدة و الصرف، وغيرها من المخاطر المالية، و عدم الاندفاع وراء إغراء الربحية التي تحققها المجالات الاستثمارية.
- 7- توفير خبرات متخصصة للقيام بعمليات الإشراف والرقابة سواء ما يتعلق بالسلطة النقدية أو المصرف ذاته، إذ من شأن ذلك أن يضمن نوعاً من الأداء السليم والرقابة الوقائية التي تجنب المصارف من الوقوع في أخطاء تؤدي إلى فشل تجربة المصارف الشاملة.

المبحث الخامس - الاتجاه نحو الاندماج المصرفي:

إن سعي المصارف السورية لإقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها تركز على عمليات الاندماج المصرفي من شأنه أن يلعب دوراً هاماً في خلق قطاع مصرفي سوري قوي قادر على منافسة المصارف الأجنبية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، وذلك من خلال المكاسب التي يمكن أن يحققها هذا القطاع على أثر اندماج المصارف السورية و المتمثلة في تحقيق اقتصاديات الحجم والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف والأعباء وتعظيم الأرباح والعائد، وهو ما يؤدي إلى تحقيق النمو السريع والحفاظ على البقاء والاستمرار وزيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد في السوق المصرفية المحلية و العالمية وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للمصارف السورية على المنافسة .

المطلب الأول- مفهوم الاندماج المصرفي:

يعرف الاندماج المصرفي على أنه اتفاق بين مصرفين للاندماج إرادياً في كيان مصرفي واحد جديد، بحيث يكون هذا الكيان الجديد ذو قدرة أعلى و فاعلية أكبر لتحقيق أهداف ما كانت لتتحقق قبل إنشاء هذا الكيان المصرفي الجديد¹، كما تعرف عملية الاندماج المصرفي بالعملية التي يقوم من خلالها المصرف الدامج (و هو المصرف الكبير عادة) بدمج المصرف المستهدف (المصرف الصغير) و ذلك بشراء أسهمه أو أصوله، حيث ينتج عن عملية الدمج هذه نوبان المصرف المستهدف و المندمج في المصرف الدامج و يختفي المصرف المندمج في هذه الحالة و لكن يظل مساهميه بصفته مساهمين أيضاً في المصرف الدامج². ويعتمد تحقيق الاندماج بين المصارف على توفر الإرادة و الرغبة لاتحاد القوى الاقتصادية بالإضافة إلى وضع المصارف تحت ظل إدارة موحدة و لا شك أن الإدارة الناتجة عن عملية الاندماج هي أكثر كفاءة و أكبر مقدرة من الإدارة السابقة للمشروعات الفردية قبل الاندماج نتيجة من استفادتها من الكفاءات الإدارية و يندرج هذا في صالح الأطراف في المشاريع الاقتصادية من مساهمين و موظفين و حملة أسهم³. و يمكن تصنيف أهداف عملية الاندماج المصرفي إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي⁴ :

- الأهداف التكتيكية قصيرة الأجل: والتي تتعامل مع الظروف و الأوضاع التنفيذية لعملية الدمج و مع أوضاع و ظروف السوق ومع المتغيرات و المستجدات الحياتية للسوق المصرفي و التي

¹ - لاندقائي، بسمة: « محددات و آفاق الاندماج المصرفي و إمكانية التطبيق على المصارف السورية »، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2012 م، ص 3.

² - Longman Business English Dictionary, Edinburgh Gate, Harlow, England , 2007, p333.

³ - حماد، طارق: « اندماج و خصخصة المصارف » ، الدار الجامعية، مصر، 1999م، ص 5.

⁴ - Etal , Peivy : « why German bank should merge » , studies in economic and finance , Emeral Group Publishing limited , 2007 . p140 .

يتم تتبعها و التعامل معها ، وفيما يلي عرض موجز لأهم الأهداف قصيرة الأجل:
1-هدف الاستكشاف: ويرتبط الاستكشاف بتوفير البيانات و المعلومات عن الأسواق المحيطة التي يرغب المصرف في اختراقها والوصول إليها ، ويقام من خلالها بعمليات استكشاف هذه لأسواق ويستخدم الدمج كأداة للوصول إلى البيانات و المعلومات التي يصعب الوصول إليها.
2-هدف التموضع: أي أن يكون للمصرف الدامج موضعاً في مكان جغرافي معين أو اكتسابه وضعاً معيناً يحقق له المكانة والقدرة التأثيرية.

3-هدف إجراء الاختبارات التجريبية: تلجأ المصارف لاستخدام الدمج لإجراء اختبارات و قياسات ردود أفعال السوق و العملاء على إدخال مغير تجريبي معين فإذا ما كان رد الفعل ايجابياً و بدون أي مشاكل تقوم البنوك بالتوسع في استخدام هذا المتغير التجريبي أما إذا كان سلبياً وكان رد الفعل عنيفاً و رافضاً من جانب السوق تم صرف النظر عنه و تجنب حدوث خسائر كبيرة.

4- هدف امتلاك القوة و النفوذ و أحكام السيطرة و التوجه للآخرين: و هو في الواقع هدف عام لأي بنك من البنوك حيث لا يستطيع أي بنك من البنوك الاستمرار في السوق المصرفي ما لم يمتلك القوة و النفوذ الكفيلين بتحقيق ذلك و لا يستطيع الوصول إليه بدون الدمج المصرفي.

5- هدف التنويع و التوزيع للمخاطر و الانتشار: يساعد الدمج المصرفي البنوك المندمجة على توسيع شبكة فروعها و زيادة قدرتها على الامتداد إلى أنشطة متنوعة مختلفة كانت ترفض التعامل فيها من قبل و بالتالي يستطيع البنك الدامج إعادة توزيع المخاطر و تنويع وسائل الحماية و بالتالي اكتساب قدرة أعلى على مواجهة الأزمات و المواقف الصعبة.

- الأهداف السياسية المرحلية متوسطة الأجل: وهي تلك الأهداف التي يتم بها تحقيق البناء الإداري و الهيكلي للبنك الدامج و التي ترتبط باعتبارات السعة و النطاق و الحجم و ذلك من خلال إنتاج و تقديم الخدمات المصرفية بشكل أفضل و أحسن و أرقى. و تسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل.

- الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل: وهي أهداف الهيمنة و السيطرة على قوى السوق المصرفي العالمي و ترتبط هذه الأهداف بتحقيق الإستراتيجية العليا للبنك الدامج و الذي يعمل من خلالها على قيادة السوق و وصولاً إلى قمة السوق و بالتالي يكون البنك قائم على اكتساب مزيد من القوة و القدرة على التوسع .

و يمكن تقسيم الأشكال و التصنيفات التي تتخذها عمليات الاندماج حسب ما يلي¹:

1- طبيعة نشاط الوحدات المندمجة:

¹ - لاندقاني، بسمة، مرجع سابق، ص 4.

- الدمج الأفقي: يتم هذا الاندماج بين مصرفين يعملان في نفس نوع النشاط، كاندماج المصارف التجارية مع بعضها.

- الدمج الراسي: يتم بين مصارف صغيرة تعمل في المناطق المختلفة وبين المصارف الكبيرة التي تعمل بالمدن.

اندماج مختلط: يتم هذا الاندماج بين مصرفين يعملان كل منهما في نشاط مختلف، كاندماج المصرف التجاري مع مصرف صناعي.

2- تبعاً لمعيار طبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج:

- الدمج الطوعي: ويتم هذا الاندماج بناء على موافقة كل من المصرفين المصرف الدمج والمصرف المدموج.

- دمج قسري: وهو النوع الذي قد تلجأ إليه السلطات المصرفية و ذلك عند تعثر أحد المصارف.

- دمج عدائي: يتم ضد رغبة الإدارة في المصرف المدموج ، وذلك نتيجة الرغبة منه في الحفاظ على استقلال البنك.

المطلب الثاني - أهمية الاندماج المصرفي في رفع القدرة التنافسية للمصارف السورية: تنصدر مزايا الحجم الكبير للكيان الجديد أهم مزايا الاندماج المصرفي حيث يعطي ذلك الثقة والأمان لدى العملاء والمتعاملين خصوصاً في القطاع المصرفي، و يمكن تلخيص أهمية الاندماج المصرفي بالتالي¹:

- تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير و وفورات الحجم الخارجية والداخلية: حيث تظهر وفورات الحجم الداخلية من خلال إمكانية تحمل تكاليف التطور التكنولوجي و إمكانية زيادة الإنفاق على تدريب وتأهيل العاملين، بينما تتمثل الوفورات الخارجية في رفع القدرة التنافسية والحصول فرص أفضل في السوق من خلال الحجم الكبير للمصرف واتساع نطاق معاملاته.

- الرغبة في النمو و التوسع: تتيح عملية الاندماج للمصرف لإمكانية التوسع داخليا أو خارجيا، حيث تعد عملية الاندماج من أفضل وسائل النمو والتوسع من خلال زيادة عدد الفروع و خاصة في ظل وجود قيود مفروضة على عملية فتح فروع جديدة.

- زيادة القدرة على مواكبة معايير بازل الدولية و الإيفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية، حيث تساعد عملية الاندماج المصارف السورية و خاصة المصارف الصغيرة التي لا تتوفر

¹ - إسماعيل، رولا: « الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي »، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 1، 2009م، ص 6.

لديها القدرة على استيفاء الزيادة الجديدة في رأس المال وذلك من خلال الاندماج مع مصارف قوية.

- مواجهة المنافسة المتزايدة: يعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية من خلال الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات أحد الدوافع الأساسية نحو تزايد الميل إلى الاندماج المصرفي، ففي ظل هذا التحرير لم تعد المنافسة المحتملة التي يمكن أن تواجهها المصارف السورية منافسة محلية، تقتصر فقط على المنافسة المحليين في السوق الداخلي، بل أصبحت المنافسة عالمية نظرا لما تقتضيه تلك الاتفاقية من ضرورة فتح أسواق الخدمات المالية في الدول الموقعة على الاتفاقية، و ما يعنيه من تصاعد حدة المنافسة في أسواقها المالية، الأمر الذي يفرض على البنوك الكثير من التحديات و الأعباء المتمثلة في ضرورة العمل المتواصل على تطوير الخدمات و منتجاتها المصرفية و تقوية مراكزها المالية و رفع مستوى جودة أصولها و إدخال التقنيات التكنولوجية المستخدمة في الصناعة المصرفية لتقديم خدماتها و تطوير أساليب تسويقها و توسيع نطاق أسواقها و الدخول في أسواق جديدة. كل هذه التحديات فرضت على البنوك التوجه نحو المزيد من الاندماج لرفع قدرتها التنافسية.

ومن أهم السلبات التي قد تنتج عن عملية الاندماج هي تقليص حجم العمالة و الاستغناء عن جزء منها و بالتالي زيادة البطالة، بالإضافة إلى ظهور الاحتكارات في السوق المصرفية، و التكاليف و الأعباء المالية التي تترتب من عملية إعادة هيكلة المصرف الدامج للمصرف المدمج.

المطلب الثالث : متطلبات المصارف السورية في تطبيق الاندماج المصرفي
لم تحدث أي عملية اندماج مصرفي في الجهاز المصرفي السوري، بالرغم من أن المزايا التي يمكن أن تحققها المصارف السورية من وراء عملية الاندماج، ولكي تعمق الفوائد من عملية الاندماج المصرفي، لا بد من الإيفاء ببعض المتطلبات التي يمكن أن تساعد في عملية الاندماج و تحقيق النتائج المرجوة منها و أهمها:

1. القيام بالدراسات والبحوث العلمية التي من شأنها إيضاح مفهوم الاندماج المصرفي وأهميته.
2. في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري ، بما يعود بالفائدة على القطاع المصرفي.

3. تقديم دراسة كاملة عن النتائج المتوقعة من الاندماج المصرفي والجدوى الاقتصادية والاجتماعية له ، ويكون ذلك تحت إشراف المصرف المركزي من حيث سلامتها ومدى دقة نتائجها.

4. أن يسبق الاندماج المصرفي عملية إعادة الهيكلة المالية والإدارية للمصارف الداخلة في عملية الاندماج.
5. ضرورة تقوية مصرف المركزي السوري و دعمه من حيث القدرة الإشرافية و التنظيمية لتفديد السياسة النقدية و المالية و الرقابة على الجهاز المصرفي.
6. لنجاح الاندماج المصرفي ينبغي على المصرف الجديد أن يتصف بالشمولية (المصرف الشامل) وذلك لتساير التغييرات و التطور ليزداد ويتعاضد دورها في النشاط الاقتصادي وتحقق معدلات نمو مرتفعة وذلك بأن تقوم بتقديم كافة الأنشطة وتحقق معدلات نمو مرتفعة ، وذلك بأن تقوم بأداء تقديم كافة الأنشطة والخدمات المصرفية التقليدية و غير تقليدية و وظائف تنمية .
7. على المصارف التي تعاني من ضعف في قاعدتها الرأسمالية و الراغبة باختراق أسواق جديدة و زيادة حصتها السوقية أن تلجأ إلى الاندماج بالبحث عن شريك مناسب للاندماج من أجل تقوية مركزها المالي وتحسين قدرتها التنافسية .
8. تشكيل قيادات مصرفية جديدة تتكامل خبراتها ومقدراتها بين المصارف للإشراف على عملية الاندماج .
9. إقرار قانون يسمح بعمليات الاندماج داخل القطاع المصرفي في سورية، ويقوم على أسس ومقومات صحيحة تكفل نجاح العملية الاندماجية و استمرارها من أجل كيانات مصرفية قادرة على المنافسة وتمتلك المقومات اللازمة من أجل النهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي النهاية نرى انه قبل تطبيق الاندماج المصرفي يجب تحديد الغاية المرجوة من هذا الاندماج، و نؤكد انه في حال لم تكسر المصارف السورية قاعدة التخصص الذي تعاني منه وتحولت باتجاه المصارف الشاملة و قامت بإعادة تحديث نظام عملياتها وتوسيع مجالات استثمارها و توظيفاتها لن تتحقق الأهداف المرجوة من الاندماج.
- كما أنه من المهم مع اختلاف المشاكل التي تعاني منها المصارف السورية كالمصارف الزراعية والصناعية والعقارية و اختلاف وهمومها وديونها المتهالكة أو المتعثرة إيجاد حل لتلك المشاكل قبل الاندماج لأنه في حال الاندماج دون حل تلك المشاكل فإنه سيكون دمجاً للمشكلات.

المبحث السادس - الالتزام بمعايير اتفاقية بازل الدولية:

إن تعزيز القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري لمواجهة المنافسة الأجنبية المحتملة في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات يتطلب إخضاع المصارف السورية لعدد من المعايير والمؤشرات الدولية الحديثة للحفاظ على سلامة المراكز المالية لتلك المصارف و لتصبح أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المالية. وتعتبر مقررات و معايير لجنة بازل 3 لعام 2010 أحد أهم المعايير المصرفية العالمية الحديثة التي تفرض نفسها بقوة على الساحة المصرفية، وتفتح المجال للمصارف السورية للارتقاء بالأداء المصرفي، وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية و المصرفية، إن التزام المصارف السورية بهذا المعيار يضمن لها الحفاظ على سلامة مراكزها المالية بالتالي التوصل إلى قطاع مصرفي سليم قادر على مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها تلك المصارف، و هذا ما يرفع من قدرة تلك المصارف على المنافسة العالمية أمام المصارف الأجنبية للدول الأعضاء في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

المطلب الأول - معايير اتفاقية بازل الدولية

أولاً: معايير اتفاقية بازل 1 لعام 1988:

لقد أرسيت لجنة بازل 1 لعام 1988 عددا من الجوانب التي تمثل العناصر الأساسية التي تقوم عليها نظم الرقابة الفعالة و قد غطت هذه الجوانب الشروط اللازمة لزيادة كفاءة الرقابة المصرفية وسبل تطوير هذه الرقابة المصرفية، وشروط سلامة النظام المصرفي وأهم هذه الجوانب¹:

- 1- التركيز على المخاطر الائتمانية.
- 2- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول و كفاية المخصصات الواجب تكوينها.
- 3- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية .
- 4- مكونات رأس المال المصرفي (حسب متطلبات توصيات لجنة بازل 1):
- يتم تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين هما²:
أ- رأس المال الأساسي: و يتكون من حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة و القانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة ، و عند حساب كفاية رأس المال تستبعد

¹ - الخياط، أسامة: « الرقابة المصرفية في إطار معايير بازل 2 الدولية و دراسة إمكانية تطبيقها في المصرف التجاري السوري »، بحث معد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010 م، ص 20.

² - مبروك، رابيس، «العولمة المالية و انعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري»، بحث مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004م، ص 89 .

(الشهرة + الاستثمارات في البنوك و المؤسسات المالية التابعة + الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك).

ب- رأس المال المساند أو التكميلي: حيث يشمل احتياطات غير معلنة + احتياطات إعادة التقييم + احتياطات مواجهة ديون متعثرة + الإقراض متوسط الأجل من المساهمين + الأوراق المالية (الأسهم و السندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة) .

كما تجدر الإشارة أنه تم فرض بعض القيود على رأس المال المساند وهي :
 - أن لا يتعدى رأس المال المساند 100 % من عناصر رأس المال الأساسي .
 - إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم نسبة 55 % من قيمتها .
 - أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة 1.25 % من الأصول و الالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان .
 - أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50 % من رأس المال الأساسي بهدف عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض .

و بهذا أصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل 1 كما يلي :

$$= \text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند أو التكميلي} \leq 8\% \text{ مجموع التعهدات و الالتزامات بطريقة مرجحة الخطر.}$$

1- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول :

يوضح الجدول (1-4) أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب بازل1:

الجدول (1-4)
أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب بازل1

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	النقدية+المطلوبات من الحكومات المركزية و البنوك المركزية و المطلوبات*بضمانات نقدية و بضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات و بنوك مركزية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .
من 10 % إلى 50 %	المطلوب من هيئات القطاع المحلية (حسبما يتقرر محليا)
20 %	قروض مضمونة من بنوك التنمية الدولية و بنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية + النقدية في الطريق .
50 %	قروض مضمونة برهانات عقارية و يشغلها ملاكها .
100 %	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية+مطلوبات من قطاع خاص+مطلوبات من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و يبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام+مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية+مساهمات في شركات أخرى+جميع الموجودات الأخرى .

مصدر الجدول: سليمان ، ناصر: « النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل » ، جامعة حسية بن بوعلي ، الجزائر، 2004م ، ص 290 .

و تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) بضرب معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل الترجيح للالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية. و الجدول (2-4) يوضح معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية:

الجدول (2-4)

معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية حسب بازل 1

أوزان المخاطرة	البنود
20 %	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية).
50 %	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات).
100 %	بنود مثيلة للقروض (الضمانات العامة للقروض).

مصدر الجدول: حماد ، طارق : « التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك » ،الدار الجامعية،الإسكندرية ، مصر ، 2003 م ، ص 136 .

ثانيا: معايير اتفاقية بازل 2 لعام 2003

و قد أصدرت بازل 2 تقريرها النهائي عام 2003 أخذة في الاعتبار التطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية ومن أهم الجوانب الرئيسية لاتفاقية بازل 2 ما يلي:أولا- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال :

أبقى الاتفاق الجديد بازل 2 على معدل الملاءة الإجمالية 8 % كما ورد في بازل 1 لعام 1988 إلا انه ادخل بعض التعديل على مكونات النسبة كما يلي¹:

- سمح للبنوك بإصدار دين متأخر الرتبة قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال و ذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية و بهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكون من الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة)

+ الشريحة الثانية (رأس المال المساند) و هذا كما هو محدد في بازل 1

+الشريحة الثالثة (الدين متأخر الرتبة قصير الأجل) وهذا الأخير أي رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين و أن تكون في حدود 250 % من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية.

- أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي.

- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال و ذلك حتى تضمن الحد و هو 250 %.

¹- Willem Yu, New Capital Accord Basle II , Vrije Universities , Amsterdam , January 2005 , p16 .

- الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك الدفع سوف يخفض رأس مال البنك إلى حد أدنى من متطلباته الرأسمالية .
- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر من أو يساوي (الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة) و قد قررت اللجنة أن يكون هذا القيد رهنا بالإرادة الوطنية .
عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان و مخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة ¹ .
و بهذا أصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل 2 كما يلي ² =
رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي + القروض المساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق ≤ 8%

$$A + B + C$$

حيث أن :

A = الأصول المرجحة بالمخاطر والمحسوبة.

B = 12.5 * رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق .

C = 12.5 * رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل .

و إذا كان مقترح بازل الجديد قد حافظ على منطق حساب المتطلبات الدنيا للأموال الخاصة كنسبة بين الأموال الخاصة و المخاطر المترتبة و حصرها عند مستوى 8 % فإنه طور طريقة قياس هذه المخاطر من خلال إدخال تغييرات جذرية مست معاملات ترجيح المخاطر ، حيث أصبحت لا تتوقف على الطبيعة القانونية للمقترضين بل على نوعية القرض في حد ذاته .
وهنا يجب مراعاة ضرورة أن يتمشى إطار الإفصاح المقترح ضمن اتفاقية بازل ٢ مع المعايير المحاسبية المحلية في كل دولة، بمعنى ألا تتعارض متطلبات الإفصاح في الاتفاقية الجديدة مع معايير الإفصاح المحاسبي الأكثر شمولاً والتي يتعين على البنوك الالتزام بها³.

ثالثاً - معايير لجنة بازل 3 عام 2010 م :

في ظل التطور في الصناعة المالية والمصرفية وتعظيم دور المصارف كصمام أمام لتطوير اقتصاديات دول العالم، و لضمان مواعمة استقرار النظام المالي مع التطورات العالمية

¹ - Basel Committee on Banking Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Bank of International Settlements, June, 2006, p12.

² - Overview of the New Basel Capital Accord” (2003), Bank of International Settlements, Consultative Document of the Basel Committee on Banking Supervision.

³ - أبو العيون، محمود: «الرقابة المصرفية بازل 2»، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007م، ص 1.

المتلاحقة، خصوصاً بما يتعلق بكفاية رأس المال، ولتلافي نقاط الضعف التي وجهت لاتفاقية بازل2 أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية عن إصلاحات للقطاع المصرفي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وسوف يتعين على الدول الأعضاء في بنك التسويات الدولية إجراء تعديلات في قوانينها الوطنية حتى يتسنى لها القيام بالإصلاحات البنكية المقترحة. وتهدف هذه الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي و تحقيق مستوى أعلى من ملاءة رأس المال وكفاية رأس المال للبنوك في جميع أنحاء العالم حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية. و السبب الرئيسي لزيادة نسبة كفاية رأس المال هو لتزويد البنوك بمستوى أعلى من رأس المال الاحتياطي خلال فترات التقلبات الدورية الاقتصادية، و إن الانتقال إلى نظام بازل 3 الجديد يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، وبالتالي فإن تبني المعايير المقترحة حسب بازل 3 سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة و إن هذا النوع من رأس المال يتسم بأن لديه أقصى مقدرة لامتصاص الخسائر. كما تؤكد اتفاقية بازل 3 وجوب تنويع مصادر الدخل ليصبح هناك عدة مصادر للدخل غير النشاط الأساسي للبنك وهو النشاط المصرفي ، كما أن اتفاقية بازل3 ترتبط بكفاية رأس مال المصارف، وتهتم بألية التعامل مع المشتقات المالية العالية المخاطر، والعمليات المحاسبية التي تتم خارج موازنات الشركات. ومن أهم الركائز الأساسية لاتفاقية بازل3 لعام 2010 ما يلي¹ :

- زيادة النسبة الحالية من رأس المال الممتاز (الأساسي) إلى 4.5% من الأصول التي تكتنفها المخاطر، أي رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر، من النسبة الحالية التي تبلغ 2% حسب بازل2 إلى 4.5% . أما عن فترة الانتقال إلى النسبة 4.5 % فقد منحت اتفاقية بازل المصارف فترات متلاحقة للوصول إلى تلك النسبة على أن تبلغ مع نهاية عام 2013 : 3.5% ؛ و 4% مع نهاية عام 2014 ؛ و 4.5% مع نهاية عام 2015.

- اقترحت لجنة بازل3 رأس مال جديد هو رأس مال التحوطي في حدود 0%-2.5% من حقوق المساهمين، حيث اتضح بعد الأزمة المالية أن البنوك مكشوفة بشكل كبير على مخاطر الديون و أن ميزانية المصارف العالمية تعاني من انخفاض مستوى جودة الائتمان، وخاصة مع نمو المرتفع للقروض، ومن أجل امتصاص الخسائر الناتجة عن فترات الإفراط في منح الائتمان ولمواجهة التقلبات في الدورات الاقتصادية كان لابد من إيجاد هذا النوع من رأس المال.

¹ - معهد الدراسات المصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، السلسلة الخامسة، العدد 5، دولة الكويت، 2012، ص 3.

وقد منحت اتفاقية بازل 3 المصارف فترة للبدء بالاحتفاظ برأس مال التحوط، على أن تبلغ نسبة ما تحتفظ به البنوك من رأس المال التحوط 0.36% من حقوق المساهمين في نهاية عام 2016؛ و1.25% في نهاية عام 2017؛ و1.88% في نهاية عام 2018؛ و2.5% في نهاية عام 2019. وبالتالي فقد ارتفع رأس المال الممتاز لمواجهة المخاطر من 2% (حسب بازل 2) إلى 7% وفي حال انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية يمكن للسلطات أن تفرض قيود على الأرباح الموزعة على المساهمين أو على المكافآت الموزعة على الموظفين و يوضح الجدول (3-4) فترة الانتقال إلى رأس المال ممتاز لمواجهة المخاطر حسب متطلبات بازل 3 :

الجدول (3-4)

فترة الانتقال إلى رأس المال ممتاز لمواجهة المخاطر حسب متطلبات بازل 3

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
4.5%					4%	3.5%	الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين
2.5%	1.88%	1.25%	0.63%				رأس مال التحوط
7%	6.38%	5.75%	5.13%	4.5%	4%	3.5%	رأس المال الممتاز حسب بازل 3 لمواجهة المخاطر

تم إعداد الجدول من قبل الباحث

مصدر الجدول: وكالة الراجحي المالية، بازل 3، أبحاث اقتصادية، السعودية، الموقع الإلكتروني: «www.argaam.com» وأهم ما جاء في اتفاقية بازل 3 هو زيادة نسبة إجمالي متطلبات رأس المال بعد تطبيق الإصلاحات المقترحة 10.5% (بما في ذلك رأس مال الأمان أو الحماية) مقابل 8% حسب بازل 2 وهو ما سيحقق مستوى أعلى من ملاءة وكفاية رأس المال للمصارف ، و يوضح الجدول (4-4) فترة الانتقال إلى الحد الأدنى من إجمالي رأس المال حسب بازل 3:

الجدول (4-4)

فترة الانتقال إلى الحد الأدنى من إجمالي رأس المال حسب بازل 3

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
8%							الحد الأدنى من إجمالي رأس المال حسب بازل 2
2.5%	1.88%	1.25%	0.63%				رأس مال التحوط
10.5%	9.88%	9.25%	8.63%	8%	8%	8%	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال حسب بازل 3

تم إعداد الجدول من قبل الباحث

مصدر الجدول: وكالة الراجحي المالية، بازل 3، أبحاث اقتصادية، السعودية، الموقع الإلكتروني: «www.argaam.com» من خلال ما سبق نلاحظ أن اتفاقية بازل 3 لعام 2010 قد منحت الأنظمة المصرفية العالمية المقترحة فترة ثمانية سنوات للانتقال لمرحلة المتطلبات البنكية الجديدة بشكل تدريجي. و نرى أن ذلك يوفر وقتاً كافياً للمصارف السورية لزيادة رؤوس أموالها عن طريق إبقاء الأرباح وجمع رأس المال أو بتخصيص أسهم جديدة أو بكلا الطريقتين. ومن هنا يبرز دور المصرف المركزي السوري في الرقابة والإشراف على المصارف السورية و التأكد من أنها تلتزم بتطبيق

تلك النسب حسب فتراتها المحددة حتى الموعد النهائي للتطبيق في نهاية عام 2019، وهو ما يؤدي في النهاية للوصول إلى مستويات أعلى ونوعية أجود من رأس المال هذا بالإضافة للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف السورية والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم وأكثر قدرة على مواجهة الأزمات المالية.

- كما اقترحت بازل 3 معيار عالمي لقياس السيولة من خلال اعتماد نسبتين:

النسبة الأولى و تتعلق بقياس السيولة في المدى القصير و ذلك من أجل مواجهة احتياجات المصارف من السيولة ذاتيا، حيث لا بد من تغطية السيولة من أصول ممتازة من حيث النوعية لمدة 30 يوم لتغطية الاستحقاقات قصيرة الأجل.

نسبة تغطية السيولة في المدى القصير = الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها المصرف على النفقات النقدية الصادرة و المتوقعة خلال 30 يوم ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن 100%.

- النسبة الثانية و تتعلق بقياس السيولة في المدى المتوسط والطويل مما يوفر موارد سيولة مستقلة للمصرف .

نسبة صافي التمويل المستقر = مصادر التمويل لدى المصرف (المطلوبات + حقوق الملكية) على استخدامات هذه المصادر ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن 100%.

- المعيار الجديد الذي أضافته بازل 3 هو معيار الرافعة المالية و الذي يهدف إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في المصرف.

نسبة الرافعة المالية = الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار على رأس المال من الشريحة الأولى ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن 3%.

المطلب الثاني - متطلبات المصارف السورية في تطبيق بازل 3 لعام 2010 :

يترتب على المصارف السورية فرض خطة طريق مصرفية ، الهدف منها تعزيز السيولة المصرفية وعلى مراحل وفقاً لما جاء في معايير بازل 3 لعام 2010، على أن يبدأ العمل بتلك المعايير اعتباراً من عام 2013، وأن ينتهي العمل بها في 2019 ، بغية إعطاء فرصة كافية للمصارف السورية للتأقلم مع المناخ الجديد الذي ينص على زيادة الشريحة الأولى من رأس المال من اثنين في المئة حالياً وفقاً لمعايير بازل 2 إلى 4.5 في المئة من إجمالي أصول المصارف، وذلك بحلول عام 2015. وبحلول عام 2019 سوف يتوجب على المصارف السورية تخصيص شريحة إضافية مقدارها 2.5 في المئة من رأس المال لمواجهة أزمات محتملة ، وبذلك يرتفع إجمالي الاحتياط الصلب إلى سبعة في المئة، وسوف تصبح نسبة إجمالي متطلبات رأس المال بعد تطبيق الإصلاحات المقترحة 10.5 % بما في ذلك رأس مال الأمان أو

الحماية ، على خلاف معايير بازل 2 و التي بلغت 8% . ويترتب على تلك المصارف التشديد على إدارة أقوى للأخطار في المصارف وتتمثل في الإدارة المصرفية لمحافظ القروض بطريقة جيدة وشفافة، ما يؤدي إلى تعزيز الملاءة المالية في المصارف خلال التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للزبائن وبالتالي يضمن عدم التعثر المصرفي . كما يترتب على المصارف السورية تنظيم سوق المشتقات المالية وفقاً لمعايير بازل 3 لعام 2010 وذلك من خلال تنويع النشاطات المصرفية التي تضمن دخل المصرف مع السماح بدخول المصارف سوق المشتقات المالية بتنظيم جديد ومحكم من قبل مصرف سورية المركزي بهدف تجنب حدوث تقلبات غير مرغوب فيها وتفوق المستوى المسموح به في سوق المشتقات .

وقد رفعت الحكومة السورية رأسمال المصارف الخاصة التقليدية عام 2009 ليصبح الحد الأدنى لها 10 مليارات ليرة سورية، ورأسمال المصارف الإسلامية ليكون الحد الأدنى لها 15 مليار ليرة سورية و يجب استكمال دفع رأس المال المصرح به خلال ثلاث سنوات من بداية مزاوله المصرف لنشاطه أما بالنسبة للمصارف المرخصة قبل نفاذ هذا القانون فقد منحت مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وفق أحكام هذا القانون. وبالتالي نرى أن المصارف السورية بالإجمال في حال الالتزام بهذا القانون سوف تتمتع بالفعل بوضع جيد من حيث كفاية رأس المال ، بمعنى أنه ليس من المتوقع أن تجد هذه البنوك صعوبة في تنفيذ قواعد بازل 3 و سوف تكون قادرة على تلبية متطلبات الرسملة وكفاية رأس المال الجديدة التي أصدرتها بازل3 والتي تهدف بشكل مباشر إلى تعزيز مسألة السيولة لحماية المصارف. وبناء عليه نرى أنه لن يكون هناك تأثيرات سلبية مفاجئة في القطاع المصرفي السوري خلال تنفيذ عملية الانتقال إلى اتفاقية بازل3. ومن شأن ذلك أن يوفر دعماً جيداً للاقتصاد وللسوق الأسهم السورية وبالتالي تصبح المصارف السورية أقوى وأكثر استقراراً وقدرة على المنافسة في السوق المحلية والعالمية . ونرى أنه من الضروري تهيئة البنية في المصارف السورية، عامة كانت أم خاصة لتطبيق الشروط الخاصة بمعايير بازل 3 والتي جاءت امتداداً لكل من بازل 1 وبازل 2، ومن أهم المتطلبات التي قد تساهم في تهيئة المناخ الملائم في المصارف السورية لتطبيق معايير لجنة بازل و الارتقاء بالعمل المصرفي :

1. ضرورة وضع قاعدة للبيانات الخاصة بمعايير بازل و التوسع فيها وتطويرها تدريجياً حتى تقوم المصارف بتقديم تقارير دورية عن حالة المصرف لمواجهة احتمالات حدوث الأزمات المالية قبل وقوعها.

2. تقدير مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وإدراجها في حساب نسبة كفاية رأس مال المصارف مع توفير النظم والوسائل الكافية لتقديرها وقياسها ، على أن تتم العملية وفقاً لنماذج

موحدة ومحددة من طرف المصرف المركزي و تبنى على أساس توصيات و متطلبات لجنة بازل، وتطوير وتفعيل الرقابة الداخلية بالبنوك بشكل يسمح بتحديد جميع المخاطر الناتجة عن النشاط المصرفي، وبالتالي التمكن من متابعتها ومراقبتها.

3. حث المصارف على تنويع قواعد تمويلها سواء من مصادر داخلية أو خارجية، بما يساهم في توسيع حجم أعمالها ونشاطاتها، وخاصة مع وجود علاقة ايجابية بين رأس مال المصرف و قدرته على زيادة نشاطه.

4. العمل على تقليل نقاط الاختلاف بين قواعد الحذر المطبقة في النظام المصرفي وما تفرضه لجنة بازل ، خصوصا فيما يتعلق بطرق الحساب بالإضافة إلى المعدلات و النسب الواجب احترامها.

5. تدعيم عملية الإفصاح و الشفافية بالمصارف من خلال حثها على نشر وإعلان المعلومات والبيانات المالية والمصرفية الخاصة بها ليس فقط لهيئات الرقابة و الإشراف أو لبعض المتعاملين فقط، وإنما لتشمل الجمهور العام، وفي ذلك يمكن الاعتماد على مجالات دورية متخصصة ومواقع الانترنت، مع الحرص على الدقة و المصداقية في نشر و إعلان المعلومات.

6. ضرورة تضمين التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية الذي تعدها المصارف في ختام الفترة المحاسبية القواعد والأسس التي تبنى عليها عملية قياس كفاية رأس المال في هذه المصارف و مدى توافق هذه البيانات مع متطلبات معيار بازل3 لعام 2010 م فيما يتعلق بكفاية رأس مال هذه المصارف.

7. على المصرف المركزي القيام بمراقبة المصارف السورية لجهة تطبيق بازل3 وذلك من خلال إصدار التعميم اللازم الذي يتضمن خطة التزام المصارف السورية بمعايير بازل 3 لغاية عام 2019 الذي يمثل عام الالتزام الكامل، بالإضافة إلى تأسيس فرق عمل مشتركة بين المصرف المركزي و المصارف السورية مهمتها الإشراف على تطبيق هذه المعايير و بلورة الأفكار و التدابير التي سوف توضع لمواجهة التحديات التي قد تواجه المصارف السورية عند تطبيق تلك المعايير.

المبحث السابع - التطبيق الأمثل للحوكمة في القطاع المصرفي السوري:

إن التحرير المالي من شأنه أن يحسن النظام المالي و يرفع القدرة على المنافسة بين المؤسسات المالية المحلية و الأجنبية و لكن ذلك مرهون بالإدارات الاقتصادية و مدى كفاءتها و شفافيتها و التي يجب أن تعمل بمنطق الحوكمة الذي يمكن تلك المؤسسات من تطوير آلية عملها. وبالتالي فإن تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي السوري يعد أمراً ضرورياً و ذلك نظراً للدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة في تطوير الهياكل الداخلية للمصارف السورية من خلال متابعة و توجيه أداء تلك المصارف و تحكيم إدارتها بالشكل الذي يحسن أداء عملها و يعزز من قدرتها على الوفاء بمسئولياتها ليس فقط أمام المساهمين و لكن أيضاً أمام المودعين، مما يساهم في تحقيق الشفافية في الأداء و الارتقاء بمستوى الإدارة، و تطوير عمل و أداء المصارف السورية.

المطلب الأول - تعريف الحوكمة في القطاع المصرفي:

تعرف الحوكمة على أنها مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة، مجلس إدارتها، مساهميها و الجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة مثل أصحاب المصالح، وبالتالي فإن الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس و الإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، و تسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، مما يساعد تلك المؤسسات على استغلال مواردها بكفاءة أعلى¹.

كما تعرف الحوكمة في القطاع المصرفي على أنها مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا للمصرف، و حماية حقوق حملة الأسهم و المودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، و التي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي و سلطات الهيئة الرقابية. و تنطبق الحوكمة في القطاع المصرفي على المصارف العامة و المصارف الخاصة و المشتركة. و تشير الحوكمة المصرفية إلى مجموعة القوانين و القواعد التي تحدد العلاقة بين إدارة المصرف من جهة، و الممولين و أصحاب المصالح من جهة أخرى بحيث يضمن الممولون حسن استغلال الإدارة لأموالهم و تعظيم ربحية و قيمة أسهم المصارف في الأجل الطويل و تحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة².

1 - مجلس النقد و التسليف : « دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية » ، مصرف سورية المركزي، دمشق، سورية، 2009م، ص 1 .

2 - الشرع، عماد: « دور الحوكمة في تعزيز الثقة و المصادقية في التقارير المالية »، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2008م، ص 29 .

و يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية على وجود مجموعتين من المحددات هي¹ :
- المحددات الداخلية: و تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

- المحددات الخارجية: تتمثل في العناصر التنظيمية التي تضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على القوانين المنظمة للسوق وكفاءة القطاع المالي وتوفير التمويل اللازم للمشروعات ، وإلى عناصر خاصة تتضمن أصحاب المصالح والمنشآت الخاصة والمهنيين من المحاسبين والمراجعين والقانونيين وغيرهم.

إن تطبيق المصارف للحوكمة سينعكس على زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار والحد من الفساد كما أن الشركات التي سوف تقترض من هذه البنوك سوف تلتزم بتطبيق معايير الحوكمة في هيكلها من خلال الإفصاح والشفافية و الإدارة الرشيدة وعندما تطبق الشركات مبادئ الحوكمة فإن درجة المخاطر سوف تنخفض عند تعاملها مع البنوك ويقلل تعثرها. وبالتالي فإن تطبيق الحوكمة سوف يسهم بشكل كبير في الارتقاء بالقطاع المصرفي.

المطلب الثاني - أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي السوري:

إن تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي السوري يلعب دوراً هاماً في تحسين الأداء المالي و الإداري لهذا القطاع، و تأتي أهمية هذا الدور على المستوى المالي باعتبار أن المصارف تحتوي على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى مثل التأمين على الودائع وإدارة المخاطر النظامية والنوعية وتقدير رأس المال المخصص للمقترضين ونظام الرقابة الداخلية وكذلك هيكل رأس المال الذي يكون عموماً يتشكل بنسبة كبيرة من الديون ونسبة قليلة من الأموال الخاصة، كما أن مصادر الأموال في المصرف تكون أغلبها على شكل ودائع يشترط أن تكون متوفرة عند الطلب من طرف المودعين، في حين أن أصول المصرف تكون في أغلبها قروض متوسطة وطويلة الأجل، وبالتالي تكون المراقبة أكثر تشدداً على مستوى المصارف مقارنة بالمنشآت الأخرى حيث تتميز بوجود تداخل في المصالح بين مختلف الأطراف بشكل معقد، وبالتالي لا بد من وجود نظام حوكمة واضح وجيد يساهم في توضيح حقوق وواجبات كل الأطراف المعنية².

¹ - المعهد المصرفي المصري: « نظام الحوكمة في البنوك »، البنك المركزي المصري، القاهرة، مصر، 2010 م، ص 1 .

² - سوليفان، جون: « حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين »، ترجمة سمير كرم، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2003 ، ص 17- 18.

كما تزداد أهمية الحوكمة في المصارف السورية نظرا لطبيعتها الخاصة ، حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من زبائن ومودعين ومقرضين ، ولكن يؤثر أيضا على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهم فيما يعرف بسوق ما بين البنوك، وبالتالي يؤثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ومن ثم حتماً على الاقتصاد ككل¹. أما على المستوى الإداري فإن الحوكمة الجيدة والمتميزة توفر لمجالس الإدارة في المصارف السورية الأدوات والوسائل السليمة والمناسبة للوصول إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية، كما تضمن إيجاد بيئة عمل رقابية فعالة ، وبالتالي تساعد المصارف السورية على استغلال مواردها بكفاءة و إدارة مصرفية كفاء وعلى توظيفها التوظيف الأمثل كما تكفل الحوكمة السليمة حماية كافة حقوق المساهمين التي نصت عليها القوانين والأنظمة الناظمة عن هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية ومن ضمنها الحقوق العامة والأساسية للمساهمين و حقوق المساهمين في الحصول على المعلومات كما تكفل المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب².

إن تطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية السورية لا يزال في مرحلته الأولية حتى أن هذا المصطلح لم يلقى الانتشار الواسع بين المسؤولين في القطاع المصرفي، بالرغم من ضرورة تبني مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد، أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات، خاصة في ظل انفتاح السوق المصرفية و زيادة المنافسة حيث يصبح للحوكمة دور فعال في ضبط الأطر العملية و الأنشطة حتى تتفادى الانحرافات و تتجنب وقوع الأزمات المالية .

و أهم ما صدر في هذا الشأن هو دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية و الصادر عن مجلس النقد و التسليف عام 2009 ، والذي أكد أنه على جميع المصارف السورية الإفصاح ضمن تقريرها السنوي للجمهور عن مدى التزام إدارة المصرف ببنود الدليل، على أن يتضمن التقرير بيان مدى التزام إدارة المصرف بتطبيق كل بند من بنوده مع ذكر أسباب عدم الالتزام بأي بند لم يتم تطبيقه، وبيان الإجراءات البديلة التي تم القيام بها للالتزام بهذه البنود.

كما تم تكوين لجنة الحوكمة و أهم أهداف هذه اللجنة هو وضع إطار ودليل الحوكمة في القطاع المصرفي ومراقبة تنفيذه وتعديله عند الضرورة، و تتكون هذه اللجنة من أعضاء غير تنفيذيين،

¹ - Ghazi Louizi , impact du conseil d'administration sur la performance des banques tunisiennes , XVème Conférence Internationale de Management Stratégique, Annecy / Genève 13-16 Juin 2006 , p : 3.

² -الموقع الإلكتروني الرسمي لمصرف سورية المركزي : « www.bis.org » .

على أن لا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة، ويشترط أن تضم اللجنة أحد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين، وأن يترأسها رئيس مجلس الإدارة في المصرف. و تتولى هذه اللجنة¹ :

1. الإشراف على إعداد وتطبيق دليل الحوكمة ومراجعته وتحديثه عند الضرورة.
2. التنسيق مع لجنة التدقيق للتأكد من الالتزام بالدليل.
3. تزويد مجلس الإدارة، سنويًا على الأقل، بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عمل اللجنة.
4. تعقد اللجنة اجتماعًا نصف سنوي على الأقل.

كما أصدر مجلس النقد والتسليف قرار رقم 489/م/ن/ب4 تاريخ 2009/4/8 ، ليعتمد هذا الدليل لدى المصارف التقليدية والإسلامية العاملة في سورية و ليتم تطبيقه على المصارف كافة وأي مؤسسات أخرى يحددها مجلس النقد والتسليف، و أهم ما تتضمنه هذا القرار²:

- مادة 1- اعتماد دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية .
- مادة 2- اعتماد دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية .
- مادة 3- يطبق الدليل على كافة المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ومؤسساتها التابعة كما يطبق على أي مؤسسات مالية أخرى يحددها مجلس النقد والتسليف.
- مادة 4- يطبق الدليل الخاص بالمصارف التقليدية على المصارف العامة بما لا يتعارض مع القوانين ذات الصلة.
- مادة 5- تمنح المصارف العاملة مهلة حتى بداية عام 2010 لتوفيق أوضاعها بما يضمن الالتزام التام بأحكام الدليل.
- مادة 6- في حال عدم الالتزام بتطبيق أي بند من بنود هذا الدليل يعود لمجلس النقد والتسليف الحق باتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة بحق المؤسسة المالية المخالفة بناء على اقتراح مديرية مفوضية الحكومة وفق أحكام القوانين و الأنظمة النافذة.

وقد سارعت كل من المصارف العامة و الخاصة السورية لاعتماد دليل الحوكمة استناداً لما جاء في الدليل العام الصادر عن مجلس النقد والتسليف و وفقاً لقرار مجلس النقد و التسليف رقم 489 عام 2009.

ويعتبر المصرف التجاري السوري من أوائل المصارف السورية التي بدأت بتطبيق الحوكمة، حيث قام بإعداد دليل الحوكمة الخاص به بشكل تام عام 2010، وذلك اعتماداً على الدليل العام

¹ - مجلس النقد والتسليف: « دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية » ، مصرف سورية المركزي ، دمشق ، سورية ، 2009م ، ص 16 .

² - مجلس النقد والتسليف، قرار رقم (489 / م / ن / ب ، مصرف سورية المركزي ، دمشق ، سورية ، 2009م .

9 الصادر عن مجلس النقد والتسليف، و اعتبر هذا الدليل رؤية إدارية سليمة لإدارة المصرف التجاري السوري¹.

1- تقع مسؤولية إدارة المصرف التجاري السوري بشكل رئيسي على أعضاء مجلس الإدارة كل على حدة وعلى أعضاء مجلس الإدارة متضامنين، حيث يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات المصرف و سلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات مجلس النقد والتسليف والمودين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة والتأكد من أن إدارة المصرف تتم ضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلة للمصرف.

2- يقوم المجلس بتسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه المصرف، وعليه أن يلتزم القيام بما يحقق مصلحة المصرف ومصلحة المودعين.

3- يجب على أعضاء مجلس الإدارة تجنب المشاركة في اتخاذ القرارات عند وجود أي تعارض في المصالح يمنعهم من تأدية دورهم في حماية مصالح المصرف بشكل سليم.

4- على أعضاء مجلس الإدارة فهم دورهم الإشرافي وعليهم التزام واجب الحرص والإخلاص تجاه المصرف وأصحاب المصالح الآخرين و تجاه المجتمع بشكل عام.

5- على أعضاء مجلس الإدارة تكريس الاهتمام والوقت الكافي للقيام بواجباتهم و تحمل مسؤولياتهم بصورة فعالة.

6- على أعضاء مجلس الإدارة المساهمة بصورة فعالة في القيام بوظائف المجلس و أن تكون لديهم القدرة على تقديم خبرات خاصة للمجلس.

7- تقع على مجلس الإدارة في المصرف التجاري السوري مسؤولية حماية المصرف من الأعمال غير القانونية أو غير الملائمة، ذات التأثيرات السلبية على مصلحة المصرف.

وفي نفس السياق فقد قام المصرف الزراعي التعاوني السوري بإعداد دليله للحوكمة عام 2010، و نص هذا الدليل على ضرورة أن يمتلك مجلس الإدارة في المصرف الزراعي التعاوني السلطات الكافية والكفاءات المطلوبة لإنجاز مهامه الأساسية في تحديد الاستراتيجيات والسياسات العامة والتوجيه والرقابة على الإدارة التنفيذية، ويجب أن يعمل هذا المجلس باستقامة وأن يكون مسؤولاً عن أعماله، و قد تتضمن هذا الدليل عدداً من الالتزامات الواجبة على مجلس الإدارة ومن أهمها²:

¹ - المصرف التجاري السوري: « دليل الحوكمة لدى المصرف التجاري السوري »، دمشق، سورية، www.cbs-bank.sy، « 2010م، ص 4.

² - المصرف الزراعي التعاوني: « دليل الحوكمة للمصرف الزراعي التعاوني في الجمهورية العربية السورية»، دمشق، سورية، « www.agrobank.org »، « 2010م، ص 11.

- يجب على مجلس الإدارة في المصرف الزراعي التعاوني أن ينجز مهامه بما ينسجم مع الأهداف العامة لسياسات الحوكمة، كما يجب أن يمتلك حق اقتراح تعيين و تنحية المدير العام .

- يجب وضع الآليات التي تضمن تمثيل الموظفين ضمن المجلس و أن يتم هذا التمثيل بطريقة سليمة وفعالة تسهم في تعزيز مهارات واستقلالية ومتابعة المجلس.

- يجب أن لا تتدخل الجهات الخارجية بعملية إدارة المصرف اليومية ويجب منح المجلس استقلاليتها و على الأخير أن يتحمل مسؤولياته بصورة مستقلة عن القرار السياسي الذي قد يؤدي إلى تعارض في المصالح .

- بهدف تجنب التعارض المحتمل في المصالح، يجب أن يكون هناك فصل إداري بين ملكية المصرف والرقابة عليه بقدر ما أمكن و ذلك بهدف الحد من التدخل في الإشراف والرقابة على المصرف .

ولا تختلف آلية تطبيق الحوكمة في المصارف الخاصة السورية عما هو عليه في باقي المصارف العامة، و على سبيل المثال فقد أصدر بنك الشام الإسلامي دليله للحوكمة عام 2010 بما ينسجم ويتوافق مع تعليمات كل من هيئة الأوراق و الأسواق المالية و مجلس النقد¹.

المطلب الثالث - المتطلبات الأساسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة في القطاع المصرفي السوري:

فيما يتعلق بمدى تطبيق دليل الحوكمة في البنوك السورية فإنها مازالت لم ترقى إلى المستوى المطلوب رغم وجود بعض الدلالات و المؤشرات التي يمكن تفسيرها بأنها مؤشرات أولية توحي ببداية إدخال هذه المبادئ في إدارة البنوك العمومية السورية ، ولضمان التطبيق السليم لمبادئ دليل الحوكمة في البنوك السورية لا بد من مراعاة مجموعة من المتطلبات الأساسية وأهمها:

1- القيام بالدراسات والبحوث العلمية التي من شأنها إيضاح مفهوم الحوكمة في المنظومة المصرفية السورية و زيادة الوعي بالمفاهيم والأساليب الحديثة حول الحوكمة و دورها الهام في الارتقاء بالعمل المصرفي السوري.

2- حث المصارف السورية على الإسراع في تطبيق دليل الحوكمة والتشجيع على تعزيز الفصل بين مجالس الإدارة في المؤسسات المالية والمصرفية وبين الإدارة التنفيذية.

3- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة حيث يتعين على أعضاء مجلس الإدارة إدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، و عدم خضوعهم لأي تأثيرات خارجية أو داخلية ، إذ يعتبر

¹ - بنك الشام الإسلامي: « دليل الحوكمة »، دمشق، سورية، « www.chambank.com »، 2010 م، ص22.

مجلس الإدارة المسئول الأول عن عمليات البنك و عن المتانة المالية له. مما يتحتم على مجلس الإدارة متابعة أداء البنك و أن تتوافر لديه المعلومات الكافية حتى يستطيع تحديد أوجه القصور و بالتالي يتمكن من اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

4- وضع و تنفيذ سياسات واضحة في البنك حيث يجب على مجلس الإدارة الكفاء أن يحدد السلطات و المسؤوليات الأساسية للمجلس و كذلك للإدارة العليا، كما يتعين على الإدارة العليا تحديد المسؤوليات المختلفة للموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي.

5- ضمان توافر مراقبة ملائمة لأنشطة البنك حيث يجب أن تضمن الإدارة العليا للبنك مراقبة ملائمة لنشاطاته، على اعتبارها عنصرا أساسيا في السهر على تطبيق مبادئ الحوكمة داخل هياكل البنك.

6- مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة إذ لا يمكن تقييم أداء مجلس الإدارة و الإدارة العليا للبنك بدقة في حالة نقص الشفافية في المعلومات و عدم تمكين أصحاب المصالح و المساهمين و المتعاملين في السوق و الزبائن من الحصول على المعلومات الكافية حول البنك و مدى صحته المالية و كفاية رأس ماله و غيرها من الأمور التي تدعم ثقة البنك مع محيطه ، لذا فإن الشفافية تعد أحد الأسس الرئيسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة.

7- يتعين أن تكون السلطات الرقابية على دراية و وعي كامل بأهمية الحوكمة و تأثيرها على أداء البنوك، كما تعمل بحرص على جعل البنوك تتبنى هذه المبادئ، و نظرا لأهمية دور سلطات الإشراف و الرقابة فقد أكدت لجنة بازل على ضرورة توافر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في القطاع المصرفي، مثل القوانين و التشريعات التي تتولى الدولة إصدارها و التي من شأنها حماية حقوق المساهمين و ضمان قيام البنك بنشاطه في بيئة خالية من الفساد و الرشوة و وضع معايير للمراجعة و المساءلة .

اختبار فرضيات البحث

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

- القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري منخفضة و لا تمكنه من منافسة المصارف العالمية في السوق المحلية والعالمية وهناك حاجة إلى تبني إستراتيجية لرفع القدرة التنافسية لهذا القطاع في ضوء تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

- إن القطاع المصرفي في سورية قادر على تلبية شروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات في ظل السياسات المصرفية الحالية، ومن غير الضروري إعادة النظر عملياً بهذه السياسات، لاختبار قدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة.

- سيتأثر القطاع المصرفي السوري بجملة من الآثار الايجابية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

- سيتأثر القطاع المصرفي السوري بجملة من الآثار السلبية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

الفرضية الأولى:

يوجد دلالة معنوية على أثر الإستراتيجية المقترحة في المصارف في رفع القدرة التنافسية له في ضوء تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

فرضية العدم: لا يوجد دلالة معنوية على أثر الإستراتيجية المقترحة في المصارف في رفع القدرة التنافسية له في ضوء تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

الفرضية البديلة: يوجد دلالة معنوية على أثر الإستراتيجية المقترحة في المصارف في رفع القدرة التنافسية له في ضوء تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

تم إجراء اختبار **one sample T test** لمقارنة المتوسط الحسابي مع المتوسط القياسي 3 حيث المتوسط القياسي عند استخدام ليكرت الخماسي هو $3 = (1+2+3+4+5) / 5$ إذاً الدرجة القياسية 3 . وكانت النتائج التالية

جدول(5-1) اختبار T-Test للفرضية الأولى

One-Sample Statistics

المتغير	N	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ في الانحراف
الإستراتيجية المقترحة في المصارف للارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري	197	4.0590	0.49609	0.03534

جدول(5-2) المعاملات الإحصائية لاختبار T لمتغيرات الفرضية الأولى

One-Sample Test

Test Value = 3					المتغير	
الاختلاف عند درجة ثقة %95		متوسط الاختلاف	معنوية الدلالة الحسابية	df		t
الأعلى	الأدنى					
1.1287	.9893	1.05901	0.000	196	29.962	

من خلال الجداول السابقة نجد ما يلي:

إن قيمة t الحسابية هي $t=29.96$ عند درجة حرية 196 عالية و دلالة معنوية حسابية $sig=0.000$ (مستوى الدلالة المحسوب) وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسية $\alpha =0.05$ (مستوى الدلالة النظري) والمتوسط العام لهذا المحور هو 4.05 إذا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة أنه يوجد دلالة معنوية على أثر الإستراتيجية المقترحة في المصارف في رفع القدرة التنافسية له في ضوء تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

الفرضية الثانية:

يوجد دلالة معنوية على أثر تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات .

فرضية العدم: لا يوجد دلالة معنوية على أثر تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

الفرضية البديلة: يوجد دلالة معنوية على أثر تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

تم إجراء اختبار **one sample T test** لمقارنة المتوسط الحسابي مع المتوسط القياسي 3 حيث المتوسط القياسي عند استخدام ليكرت الخماسي هو $3=(1+2+3+4+5)/5$ إذاً الدرجة القياسية 3 . وكانت النتائج التالية

جدول(5-3) اختبار T-Test للفرضية الثانية

One-Sample Statistics

المتغير	N	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ في الانحراف
تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات	197	3.8869	0.53359	0.03802

جدول (4-5) المعاملات الإحصائية لاختبار T لمتغيرات الفرضية الثانية

One-Sample Test

الاختلاف عند درجة ثقة %95		متوسط الاختلاف	معنوية الدلالة الحسابية	df	t	المتغير
الأعلى	الأدنى					
0.9618	0.8119	0.88687	0.000	196	23.328	تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

من خلال الجداول السابقة نجد ما يلي :

إن قيمة t الحسابية هي $t=23.32$ عند درجة حرية 196 عالية مع دلالة معنوية حسابية $sig=0.000$ (مستوى الدلالة المحسوب) وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسية $\alpha=0.05$ (مستوى الدلالة النظري) إذا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة أنه يوجد دلالة معنوية على أثر تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

الفرضية الثالثة:

يوجد دلالة معنوية على وجود آثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

فرضية العدم: لا يوجد دلالة معنوية على وجود آثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

الفرضية البديلة: يوجد دلالة معنوية على وجود آثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

تم إجراء اختبار **one sample T test** لمقارنة المتوسط الحسابي مع المتوسط القياسي 3 حيث المتوسط القياسي عند استخدام ليكرت الخماسي هو $3=(1+2+3+4+5)/5$ إذا الدرجة القياسية 3 .

وكانت النتائج التالية

جدول (5-5) اختبار T-Test للفرضية الثالثة

One-Sample Statistics

المتغير	N	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ في الانحراف
الأثار الايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات	197	3.9826	0.51255	0.03652

جدول (6-5) المعاملات الإحصائية لاختبار T لمتغيرات الفرضية الثالثة

One-Sample Test

Test Value = 3					المتغير	
الاختلاف عند درجة ثقة 95%		متوسط الاختلاف	معنوية الدلالة الحسابية	df		t
الأعلى	الأدنى					
1.0546	0.9106	0.98260	0.000	196	26.907	

من خلال الجداول السابقة نجد ما يلي :

إن قيمة t الحسابية هي $t = 26.907$ عند درجة حرية 196 عالية مع دلالة معنوية حسابية $\text{sig} = 0.000$ (مستوى الدلالة المحسوب) وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسية $\alpha = 0.05$ (مستوى الدلالة النظري) إذا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة أنه يوجد دلالة معنوية على وجود آثار ايجابية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

الفرضية الرابعة:

يوجد دلالة معنوية على وجود آثار سلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

فرضية العدم: لا يوجد دلالة معنوية على وجود آثار سلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

الفرضية البديلة: يوجد دلالة معنوية على وجود آثار سلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

تم إجراء اختبار **one sample T test** لمقارنة المتوسط الحسابي مع المتوسط القياسي 3 حيث المتوسط القياسي عند استخدام ليكرت الخماسي هو $3 = (1+2+3+4+5) / 5$ إذاً الدرجة القياسية 3 .

وكانت النتائج التالية

جدول (5-7) اختبار T-Test للفرضية الرابعة

One-Sample Statistics

المتغير	N	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ في الانحراف
الأثار السلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات	197	3.8418	0.59755	0.04257

جدول (5-8) المعاملات الإحصائية لاختبار T لمتغيرات الفرضية الرابعة

One-Sample Test

Test Value = 3					المتغير	
الاختلاف عند درجة ثقة 95%		متوسط الاختلاف	معنوية الدلالة الحسابية	df		t
الأعلى	الأدنى					
0.9258	0.7578	0.84179	0.000	196	19.772	

من خلال الجداول السابقة نجد ما يلي :

إن قيمة t الحسابية هي $t = 19.772$ عند درجة حرية 196 عالية مع دلالة معنوية حسابية $sig = 0.000$ (مستوى الدلالة المحسوب) وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسية $\alpha = 0.05$ (مستوى الدلالة النظري) إذا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة أنه يوجد دلالة معنوية على وجود آثار سلبية على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات

الخاتمة

في النهاية نرى أن عملية تحرير القطاع المصرفي في ظل تطبيق سورية للاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات يتطلب وجود إستراتيجية مواجهة قادرة على رفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري للتقليل من الآثار السلبية وتعظيم المكاسب والمزايا المحتملة في حال تطبيق سورية لتلك الاتفاقية. مع العلم أن المكاسب التي يمكن للقطاع المصرفي السوري الحصول عليها من تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات ليست أكثر من مكاسب محتملة وتحقيقها رهن بمجموعة الإجراءات المصرفية التي تركز على وجود تلك الإستراتيجية والتي من أهم أركانها عملية الارتقاء بمستوى جودة الخدمات المصرفية للوصول إلى تقديم خدمات عالية الجودة، و مواكبة أهم التطورات التكنولوجية وتطبيقاتها في مجال العمل المصرفي، والاهتمام بتدريب وتأهيل العنصر البشري ليستوعب هذه التطورات في مجال الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى تنويع الأنشطة المصرفية وتبني فلسفة البنوك الشاملة والتوجه نحو الاندماج المصرفي لتكوين الكيانات المصرفية الكبيرة لمواجهة المنافسة المحتدمة في السوق المصرفية، و إخضاع المصارف لعدد من المعايير والمؤشرات الدولية الحديثة للحفاظ على سلامة المراكز المالية لتلك المصارف كما نرى أن أي جهد للإصلاح والتطوير يجب أن يصب في اتجاه التطبيق الأمثل للحوكمة في القطاع المصرفي.

وبالتالي فإن رفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري أصبح ضرورة ملحة في المرحلة الراهنة لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية وتمكين المصارف السورية من اكتساب المقومات التنافسية لمواجهة التحديات التي تفرضها التطورات و التحديات المصرفية على المستويين الداخلي والخارجي الناجمة عن تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية. ومن المؤكد أن امتحان قدرة هذا القطاع على المنافسة سيكون صعباً إلا أن عدم التسرع في تحرير قطاع الخدمات والتدرج في تحرير هذا القطاع بما يمكن من الاستفادة من المزايا المتاحة للدول النامية في إطار الاتفاقية العامة للخدمات سوف يمثل الحل الأمثل. و بين الآثار والتوقعات السلبية لتطبيق تلك الاتفاقية، وتعظيم المزايا و المكاسب الايجابية ، يأتي دور الفريق الخاص بالتفاوض حول ملف الخدمات المصرفية، إذ يعد فهمه لمبادئ وقواعد الاتفاقية المتعلقة بشأن السياسة المالية والمصرفية اتجاهاً حاسماً يحدد مدى قدرة القطاع المصرفي السوري على التكيف مع المتغيرات والاستحقاقات الاقتصادية والإقليمية والدولية على أثر تطبيق سورية لتلك الاتفاقية.

النتائج

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. حل المشكلة التي طرحت في بداية هذا البحث في بيان كيف ستتأثر القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، بالإضافة إلى تقديم إستراتيجية واضحة لرفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري ليصبح قادر على منافسة المصارف الأجنبية للدول الأعضاء بتلك الاتفاقية و لتعظيم الآثار الايجابية و تقليل الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق هذه الاتفاقية.

2. تحقيق الأهداف التي أعد البحث على أساسها حيث تم معالجة موضوع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري من منظور الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، كما تم تسليط الضوء على أهم الآثار الإيجابية والسلبية على القطاع المصرفي السوري في حال تطبيق هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى دراسة تحليلية لواقع القطاع المصرفي في سورية و تقديم إستراتيجية واضحة المعالم لرفع القدرة التنافسية لهذا القطاع وتحسين مستوى أدائه ليصبح قادراً على المنافسة.

3. تبين من خلال المقارنة بين القطاع المصرفي السوري وبين القطاع المصرفي لبعض الدول الأعضاء و المراقبين في منظمة التجارة العالمية أن هذا القطاع غير قادر على منافستها وهو ما يتطلب رفع مستوى وكفاءة هذا القطاع وتطوير أداءه وفق ما ينسجم مع الإستراتيجية المقترحة في هذا البحث والتي تتخذ من رفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري ركيزة أساسية لها للنهوض بهذا القطاع المهم والرئيسي وحتى يستطيع مواكبة أقرانه في الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

4. سيواجه القطاع المصرفي السوري في ظل تطبيق سورية للاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات مجموعة من الآثار الايجابية و السلبية، و إن مسالة تعظيم الآثار الايجابية المحتملة و التقليل من الآثار السلبية المحتملة هو أمر مرهون بمدى قدرة القطاع المصرفي على إتباع الإستراتيجية المقترحة في هذا البحث حيث تبين أن هناك دور حقيقي وجوهري لتلك الإستراتيجية في مواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

المقترحات

إن تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات سيكون له محاذير ومخاطر على القطاع المصرفي السوري، وهذا ما يُحتم على بعض القائمين في هذا الشأن أن يمتلكوا رؤية شمولية ومنهجية للوضع القائم ليتمكنوا من بناء إستراتيجية مواجهة تُخفف من حدة السلبيات وتزيد من رصيد الإيجابيات المحققة، وفي هذا المجال يمكن لنا أن ندرج عدداً من المقترحات أهمها:

1- ضرورة تشكيل لجنة أو فريق على درجة عالية من الكفاءات تضم كافة الخبرات و أساتذة الجامعات، وأن تهيأ لها السبل المساعدة و يوضع تحت تصرفها كل البيانات والمعلومات والإمكانات للقيام بالدراسات والبحوث العلمية التي من شأنها إيضاح و تفسير الأحكام و القوانين و المواد الخاصة بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، مما يسهل التعرف على الجوانب الإيجابية لتعظيمها و الجوانب السلبية للعمل على تفاديها بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

2- إن تحرير وفتح السوق المالية والمصرفية السورية في إطار الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات يستلزم توفير البنية التحتية اللازمة لتأمين حرية العمل للمؤسسات المالية الوافدة إلى سورية، وهذا يتطلب إيجاد هياكل مؤسسية مالية جديدة بالإضافة إلى القائمة، مثل صناديق الادخار والاستثمار وشركات التأجير التمويلي ومصارف قطاع الأعمال، إلى جانب إقامة المؤسسات المساندة للعمل المصرفي من بيوت خبرة وتدريب واستشارات.

3- تنفيذ وتفعيل كافة القوانين والتشريعات المتخذة في سبيل تحرير القطاع المالي والمصرفي في سورية إذ أن العبرة في الإصلاح ليست كثرة القوانين وسن التشريعات بل القدرة على تنفيذ وتطبيق تلك القوانين والتشريعات.

4- إن خطة الإصلاح المالي والمصرفي التدريجي التي تنتهجها سورية في سبيل الإيفاء بمتطلبات تحرير هذا القطاع لا بد وأن تكون جزءاً من برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، وذلك بالتوازي مع سياسة تصحيح كاملة لعناصر ومكونات السياستين النقدية والمالية بما يخدم مسار الإصلاح الشامل ويحقق أهداف التنمية الشاملة.

وفي النهاية نرى أن هذه المقترحات كي تؤتي ثمارها يتطلب ذلك تحويلها إلى واقع عملي ملموس وهذا ما يتطلب جهداً كبيراً يبذل على جميع الأصعدة وبتنسيق كامل بين جميع الأطراف المعنية.

المصادر

قائمة المصادر العربية

الكتب:

1. أبو العيون، محمود: «الرقابة المصرفية بازل2»، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007م.
2. الحاجي، محمد عمر: «حقيقة الجات»، دار المكتبي، دمشق، سورية، 2001م.
3. حبيب، مطانيوس: «أوراق في الاقتصاد السوري»، دار الرضا للنشر، سورية، دمشق، 2006 م.
4. الحداد، بدير: «تسويق الخدمات المصرفية»، دار البيان للطباعة و النشر، مصر، 1999 م .
5. حماد، طارق: «التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999م.
6. حماد، طارق: «اندماج و خصخصة المصارف»، الدار الجامعية، مصر، 1999م.
7. حنفي، عبد الغفار، و أبو قحف، عبد السلام: «الإدارة الحديثة في البنوك التجارية»، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1993.
8. الدراركة، مأمون: «إدارة الجودة الشاملة»، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 م.
9. الدسوقي، حامد: « إدارة البنوك » ، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1998م.
10. الدين، فريد زين: «إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية»، دار النهضة العربية، مصر، 1998م.
11. راضي، عبد المنعم، و عزت، فرج: «اقتصاديات النقود والبنوك»، البيان للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2001 م.
12. السحمراني، خليل : «منظمة التجارة العالمية و الدول النامية»، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2003م.
13. السيد، عاطف : «الجات و العالم الثالث»، مجموعة النيل العربية، مصر، القاهرة، 2002م.
14. سوليفان، جون: «حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين»، ترجمة سمير كرم، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2003م.

15. شومان، عدنان شوكت : «اتفاقيات الجات الدولية الرابعون دوماً و الخاسرون دوماً» ، دار المستقبل ، دمشق ، 1996م.
16. صادق، مدحت: « أدوات وتقنيات مصرفية »، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2001م.
17. الصيرفي، محمد: «المرجع المتكامل في الادارة الالكترونية للموارد البشرية»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009م.
18. الضمور، هاني: «تسويق الخدمات»، دار وائل للنشر، عمان، 2005 م.
19. طلعت، سعد، وعبد الحميد، أسعد: « الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة »، مكتبة مؤسسة الأهرام، مصر، 1998م.
20. الطعاني، حسن أحمد: « التدريب الإداري المعاصر »، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 2007 م.
21. طه، طارق: «إدارة البنوك و المعلومات المصرفية»، دار الكتب للنشر، القاهرة، مصر، 2000 .
22. عبد الحميد، عبد المطلب: « البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها » ، الدار الجامعية، مصر، 2000،
23. العجاردة، تيسير: «التسويق السياحي»، دار الحامد للنشر، عمان، 2005 م .
24. العفوري، عبد الواحد: «العولمة والجات ..التحديات والفرص»، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000 م.
25. علي، بلعوز، و أحمد، مداني: «التصنيف الإئتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها»، كلية العلوم الإدارية بالكويت، الكويت، 2010م.
26. العيسوي، ابراهيم: «الغات و أخواتها»، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 1995م.
27. ماكينون، رونالد: «النهج الأمثل للتحليل الاقتصادي»، ترجمة بطرس طيب، و سعاد الطنبولي، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية، مصر، 1996م.
28. المجذوب، أسامة: «الغات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش»، الدار المصرية اللبنانية، 1996م.
29. المنصور، كاسر نصر: «ثقافة الخدمات»، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، 2003م.

30. النجار، فريد: « وسائل المدفوعات الالكترونية – التجارة والأعمال الالكترونية المتكاملة»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 م .
31. مراد، عبد الفتاح: «شرح النصوص العربية لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية»، دار الكتب والوثائق، مصر، 1997م.
32. يوسف، مظهر، و خضر، قيس: «اقتصاد الخدمات»، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2011م.

الأطروحات العلمية:

1. الباز، هبه: «التطورات العالمية و تأثيرها على العمل المصرفي و إستراتيجية البنوك المصرية لمواجهتها»، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، مصر، 2003م.
2. الحاطوم، علي: «الموارد البشرية في القطاع المصرفي السوري و أثرها على أداء المصارف»، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، دمشق، سورية، 2009 م.
3. الحسين، شجاع: «القدرة التنافسية للاقتصاد السوري و أثرها على التجارة الخارجية»، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2010م.
4. حلاوة، سيد: « لتحسين المستمر كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية المصرية»، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، أكاديمية السادات، مصر، 2003م.
5. الخطيب، بسمة: « دور تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تسويق الخدمات المصرفية»، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2009 م.
6. الخياط، أسامة: «الرقابة المصرفية في إطار معايير بازل 2 الدولية و دراسة إمكانية تطبيقها في المصرف التجاري السوري»، بحث معد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد جامعة دمشق، سورية، 2010م.
7. الرفاعي، رانية: « اتفاقيات الغات و منعكساتها الاقتصادية مع إشارة خاصة لسورية»، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 1999م.
8. الرويس، محمد: «نموذج مقترح لقياس جودة الخدمات المصرفية»، بحث معد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة عين شمس، مصر، 2002 م .

9. سنيور، خالد: « منظمة التجارة العالمية وأثارها على الاقتصاد المصرفي السعودي » : دراسة ميدانية علي اتجاهات آراء الإدارة العليا بالبنوك السعودية»، بحث أعد لنيل درجة الماجستير جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2003م.
10. الشرع، عماد: «دور الحوكمة في تعزيز الثقة و المصداقية في التقارير المالية»، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2008 م.
11. الصالح، مينه: «ترويج الخدمات المصرفية و أثرها على استقطاب العملاء»، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2009م.
12. الطيب، أكرم: «اثر التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري»، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، مصر، 2001م.
13. العلي، طالب: «الأعمال المصرفية الالكترونية و تطبيقاتها، دراسة ميدانية في القطاع المصرفي السوري»، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2006م.
14. عيسي، شافية: «آثار و تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري»، بحث معد لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010.
15. لاذقاني، بسمة: «محددات و آفاق الاندماج المصرفي و إمكانية التطبيق على المصارف السورية»، بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2012م.
16. مبروك، رايس: «العولمة المالية و انعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري»، بحث معد لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004م.

المجلات العلمية المحكمة:

1. إسماعيل، رولا: «الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي»، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد الأول، سورية، 2009م.
2. حوراني، أكرم: « انعكاسات العولمة المالية على البلدان النامية - حالة سورية »، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، المجلد 33، اللاذقية، سورية، 2011م.

3. الخليل، فادي: «القطاع الزراعي في سورية - الخصائص ، الواقع والآفاق»، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، جامعة تشرين، سورية، المجلد 31، 2009م.
4. الروسان، محمود: «أثر رأس المال الفكري في الإبداع في المصارف الأردنية»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - العدد الثاني، سورية، 2010م.
5. الشامسي، راشد: «قياس أثر التدريب في أداء العاملين»، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد الأول، اللاذقية، سورية، 2009م .
6. العجلوني، أحمد طه: «المصارف الإسلامية والعولمة المالية: الآثار المتوقعة وكيفية المواجهة (وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا في المصارف الإسلامية الأردنية)»، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2009م.
7. عزي، خضر: «التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الثاني، سورية، 2005م.
8. عطيرة، عبير: «إعادة هيكلة الاقتصاد السوري لدخول اقتصاد السوق ومنظمة التجارة العالمية»، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، سورية، 2005م.
9. الفحل، حسين: «الجاتس وأفاق التجارة العربية في الخدمات»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الثاني، سورية، 2007م.
10. مصطفى، يسري: « إتفاقية GATS و البنوك المصرفية»، مجلة البنوك، مصر، 1998م.
11. محمد، سام: «أثر العوامل البشرية في اتجاهات العاملين على تقبل العمل مع نظام الأتمتة الشاملة في المصرف التجاري السوري»، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، جامعة تشرين ، المجلد 28 ، العدد الثالث ، سورية ، 2006 م .
12. النيل، عبد المنعم: «العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف- نظرة شمولية»، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، السودان، 2010م.
13. نعيم، معتز: «أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الثاني، سورية، 2007م .

القوانين والمراسيم:

1. القانون رقم 3 لعام 2010: «زيادة رأسمال المصارف الخاصة»، دمشق، سورية.
2. المرسوم التشريعي رقم 52 لعام 2005: «إحداث هيئة عامة – مركز التدريب و التأهيل المصرفي»، دمشق، سورية.
3. القانون رقم 28 لعام 2001: «قانون إنشاء المصارف»، دمشق، سورية.

التقارير الصادرة عن الجهات الرسمية:

1. المكتب المركزي للإحصاء: «المجموعة الإحصائية لعام 2011»، دمشق، سورية.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد: «تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية»، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011.
3. مصرف سورية المركزي: «التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2011»، دمشق، سورية، 2011.
4. المنتدى الاقتصادي العالمي: «تقرير التنافسية العالمية 2010-2011».
5. التقرير الوطني الثاني لتنافسية الاقتصاد السوري، المعهد الوطني للتنافسية، دمشق، سورية، 2011.
6. البنك الدولي للإنشاء والتعمير: «أساسيات التجارة الدولية في الخدمات»، تقرير من منشورات البنك الدولي حول واقع وآفاق تحرير التجارة الدولية، نيويورك، 2004 م.
7. مجلس النقد والتسليف: «دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية»، مصرف سورية المركزي، دمشق، سورية، 2009 م.

المراجع الإلكترونية:

1. حوراني، أكرم: «تنافسية الاقتصاد السوري بين الإمكانيات والواقع»، بحث علمي، الموقع الإلكتروني: www.ina-syrie.com.
2. الموقع الإلكتروني الرسمي لمنظمة التجارة العالمية: «www.wto.com».
3. الموقع الإلكتروني الرسمي لمديرية منظمة التجارة العالمية: «www.wtosyria.com».
4. الموقع الإلكتروني للمجلس الأمريكي للسياسة التنافسية: «www.compete.org».
5. الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الاقتصاد والتجارة: «www.syrecon.org».
6. الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: «www.oecd.org».

7. الموقع الإلكتروني الرسمي لوكالة كاييتال انتليجنس: «www.ciratings.com».
8. الموقع الإلكتروني الرسمي لمعهد هيرتاج فاونديشن: «www.heritage.org».
9. الموقع الرسمي لصحيفة تشرين: «www.tishreen.news.sy».
10. الموقع الإلكتروني للمنظمة الدولية لتوحيد القياس: «www.iso.org».
11. الموقع الإلكتروني لوكالة الراجحي المالية: «www.argaam.com».
12. الموقع الإلكتروني الرسمي بنك الشام الإسلامي: «www.chambank.com».
13. الموقع الإلكتروني للمصرف الزراعي التعاوني: «www.agrobank.org».

قائمة المصادر الانكليزية:

1. Bank of International Settlements:«Basel Committee on Banking Supervision»,International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards,June,2006.
2. Capital Intelligence: “Sovereign Rating, Syrian Arab Republic”, Capital Intelligence, Limassol, 2010 .
3. C.L Bovee and J.V Thill, Marketing of services, MC Graw – hill, 1992.
4. Crosby A.P, Quality is free, MC Fraw Hill book co, CNC 1979.
5. Findlay, Christopher:«Services Sector Reform And Development Strategies», United Nations, Newyork, 2001.
6. Gustafsson, Anders, and Michael David:«Competing in a Service Economy», Published by John Wiley and Sons,2003.
7. Lewis, B & spyrakopoulos,S, service failures and recovery in retail banking the international journal of bank marketing, 2001.
8. Overview of the New Basel Capital Accord”, Bank of International Settlements, Consultative Document of the Basel Committee on Banking Supervision,2003.
9. Peiviy, Etal: «why German bank should merge», studies in economic and finance , Emeral Group Publishing limited, 2007.
10. E.H.Chleiner & E.S.kim, Service Excellence, lessons from, The Banking industry, Management Décision, Vol34 (5), 1996.
- 11.The Audiovisual Services Sector in the GATS Negotiations By Patrick A. Messerlin, Stephen E. Siwek, Emmanuel Cocq Published by American Enterprise Institute, 2004.
12. Willem Yu, New Capital Accord Basle II, Vrije Universities, Amsterdam , January 2005.

قائمة المصادر الفرنسية:

1. Béatrice Bréchnignac-Roubaud, Le marketing des services, 8eme tirage, édition d'organisation , paris , 2004.
2. Bullet.S:«La compétitivité», Dunod, Paris,1990.
3. Debonneuil, Michele, et Fontagné, Lionel: «Compétitivité», conseil d'analyse économique, Paris,2003.
4. Garma, Saoussen: « Libéralisation financière et crises bancaire le cas des pays émergents » , à partirdusite d'internet ,2005.
5. longbois, Michel: Gerard Taker, Marketing des services, édition de nord.
6. Louizi, Ghazi: impact du conseil d'administration sur la performance des banques tunisiennes, XVème Conférence Internationale de Management Stratégique, Annecy / Genève 13-16 Juin 2006.
7. Revue, Convergence: «revue éditée par la BEA» , N11, Novembre 2003.
8. Roubaud Béatrice Bréchnignac: «Le marketing des services», 8eme tirage , édition d'organisation , paris , 2004.
9. Saoussen Ben Garma : « Libéralisation financière et crises bancaire le cas des pays émergents» , à partir du site d'internet 2005.

الملحق

السيد/السيدة:

تحية طيبة وبعد:

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان "أثر تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري" استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية الاقتصاد بجامعة دمشق.

نرجو من حضرتكم الوقوف على رأيكم الموضوعي في أثر تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري، وذلك من خلال الإجابة على أسئلة الاستبانة المرفقة بكل دقة وموضوعية لما في ذلك من أهمية في الوصول إلى النتائج المتوخاة من البحث، مع العلم أنّ المعلومات التي ستقدمونها ستبقى سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث

معلومات عامة/ البيانات التعريفية للمبحوث:

الرجاء وضع إشارة أمام الإجابة التي تتفق معها:

- العمر:

30-20 سنة 40-30 سنة 50-40 سنة 60-50 سنة

- المستوى التعليمي:

معهد أو أدنى بكالوريوس ماجستير دكتوراه

- جهة العمل:

القطاع المصرفي العام القطاع المصرفي الخاص

- عدد سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات من 5 - إلى أقل من 10 سنوات من 10- إلى أقل من 15 سنة 15 سنة فأكثر

المحور الأول: مدى تشخيص السياسات المصرفية السورية وتلبيتها لشروط الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	هناك فجوة في الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف السورية بالمقارنة مع بعض الدول الأعضاء و المراقبين في منظمة التجارة العالمية(الأردن، لبنان).					
2	درجة التصنيف الائتماني لدى المصارف السورية ضعيفة.					
3	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف السورية لا تتناسب مع أهداف التنمية الشاملة.					
4	يوجد ضعف في القدرة على استقطاب الودائع الأجنبية					
5	الكثافة المصرفية من حيث الفروع منخفضة مقارنة بعدد السكان.					
6	يوجد انخفاض في القدرة على تقديم خدمات متنوعة للأنشطة الاقتصادية المختلفة.					
7	يوجد انخفاض في القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية لدى المصارف السورية.					

المحور الثاني: مدى الآثار الايجابية المحتملة على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	انتقال التكنولوجيا المطبقة في الدول الأعضاء يساهم في تطوير أداء القطاع المصرفي السوري.					
2	التزامات التحرير التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتفاقية من خلال جداول الالتزامات سوف تقدم فرصاً للمصارف السورية.					
3	الانضمام يساهم في رفع مستوى الخبرات الإدارية في مختلف مجالات العمل المصرفي.					
4	المنافسة بين المصارف تساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية.					
5	تساعد عملية الدخول في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على جذب مناخ استثماري لازم لعودة رؤوس					
6	يساهم الانضمام في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة الاستفادة من الدورات التدريبية للمنظمة و التي تزيد من مدارك العاملين في القطاع المصرفي.					
7	الدخول في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي					

المحور الثالث: مدى الآثار السلبية المحتملة على المصارف السورية في حال تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	المصارف السورية لن تستطيع الوقوف في مواجهة المصارف العالمية العملاقة للدول الأعضاء في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات					
2	المنافسة تكون غير متكافئة بين المصارف المحلية و المصارف الأجنبية بسبب الخبرة العالية لدى المصارف الأجنبية					
3	ضعف قدرة المصارف المحلية على خفض التكلفة لبعض الخدمات المصرفية لمواجهة المنافسة في الأسعار من قبل المصارف الأجنبية					
4	المصارف الأجنبية تخدم القطاعات المربحة وتبتعد عن خدمة النشاطات الإنتاجية في قطاع الزراعة و الصناعة					
5	التواجد المرتقب للمصارف الأجنبية سوف يمكنها من تحريك الأموال للخارج					
6	خروج بعض المصارف الضعيفة الغير قادرة على الوقوف في وجه المنافسة					

المحور الرابع: ما مدى الإستراتيجية المقترحة لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يوجد ضرورة جوهرية لوجود إستراتيجية لتعزيز تنافسية القطاع المصرفي السوري لمواجهة تحديات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.					
2	جودة الخدمات المقدمة من قبل المصارف السورية يرفع من قدرتها على منافسة المصارف الأجنبية للدول الأعضاء بالاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات					
3	رفع كفاءة العاملين لدى القطاع المصرفي مقارنة مع الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات.					
4	زيادة الارتقاء في التكنولوجيا المطبقة لدى القطاع المصرفي السوري.					
5	الاندماج في المصارف السورية يساعد على رفع كفاءة المصارف السورية.					
6	التحول إلى المصارف الشاملة يساهم في رفع الارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري.					
7	العمل على رفع رأس المال في المصارف السورية بما ينسجم مع معايير بازل3.					
8	تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي السوري بالشكل الأمثل هو أمر هام في المصارف السورية.					

متانة الجهاز المصرفي للدول المقارنة حسب تقرير التنافسية العالمية 2010-2011

8.07 Soundness of banks

How would you assess the soundness of banks in your country? [1 = insolvent and may require a government bailout; 7 = generally healthy with sound balance sheets] | 2009-10 weighted average

RANK	COUNTRY/ECONOMY	SCORE	1	MEAN: 5.1	7
1	Canada	6.7			
2	New Zealand	6.6			
3	Australia	6.5			
4	Lebanon	6.5			
5	Chile	6.5			
6	South Africa	6.5			
7	Panama	6.4			
8	Hong Kong SAR	6.4			
9	Singapore	6.3			
10	Malta	6.3			
11	Finland	6.3			
12	Barbados	6.3			
13	Israel	6.3			
14	Brazil	6.2			
15	Namibia	6.2			
16	Mauritius	6.1			
17	Norway	6.1			
18	Peru	6.0			
19	Bahrain	5.9			
20	Saudi Arabia	5.9			
21	Trinidad and Tobago	5.9			
22	Costa Rica	5.9			
23	Slovak Republic	5.9			
24	Czech Republic	5.9			
25	India	5.8			
26	Sweden	5.8			
27	Luxembourg	5.8			
28	Oman	5.7			
29	Malawi	5.7			
30	Thailand	5.7			
31	Cyprus	5.7			
32	El Salvador	5.7			
33	Malaysia	5.7			
34	Colombia	5.7			
35	Guatemala	5.6			
36	Turkey	5.6			
37	Honduras	5.6			
38	Philippines	5.6			
39	Botswana	5.6			
40	France	5.6			
41	Switzerland	5.6			
42	Mexico	5.6			
43	Spain	5.5			
44	Swaziland	5.5			
45	Brunei Darussalam	5.5			
46	Qatar	5.5			
47	Jamaica	5.5			
48	Austria	5.5			
49	Uruguay	5.4			
50	United Arab Emirates	5.4			
51	Jordan	5.4			
52	Dominican Republic	5.4			
53	Senegal	5.4			
54	Cape Verde	5.4			
55	Guyana	5.4			
56	Zambia	5.3			
57	Italy	5.3			
58	Taiwan, China	5.3			
59	Turisia	5.3			
60	China	5.3			
61	Egypt	5.3			
62	Paraguay	5.3			
63	Syria	5.3			
64	Kuwait	5.3			
65	Ghana	5.3			
66	Croatia	5.3			
67	Sri Lanka	5.3			
68	Uganda	5.2			
69	Morocco	5.2			
70	Greece	5.2			
71	Mozambique	5.2			
72	Estonia	5.2			
73	Poland	5.2			
74	Kenya	5.1			
75	Gambia, The	5.1			
76	Itenin	5.1			
77	Japan	5.1			
78	Macedonia, FYR	5.1			
79	Portugal	5.1			
80	Bolivia	5.0			
81	Armenia	5.0			
82	Bangladesh	5.0			
83	Ecuador	4.9			
84	Cameroon	4.9			
85	Denmark	4.8			
86	Burkina Faso	4.8			
87	Lithuania	4.8			
88	Pakistan	4.8			
89	Madagascar	4.8			
90	Hungary	4.8			
91	Ethiopia	4.7			
92	Indonesia	4.7			
93	Nicaragua	4.7			
94	Montenegro	4.7			
95	Rwanda	4.7			
96	Vietnam	4.7			
97	Romania	4.7			
98	Côte d'Ivoire	4.7			
99	Korea, Rep.	4.7			
100	Bosnia and Herzegovina	4.6			
101	Cambodia	4.6			
102	Angola	4.6			
103	Puerto Rico	4.6			
104	Netherlands	4.6			
105	Bulgaria	4.6			
106	Moldova	4.6			
107	Albania	4.6			
108	Lesotho	4.5			
109	Georgia	4.5			
110	Slovenia	4.4			
111	United States	4.4			
112	Germany	4.4			
113	Iran, Islamic Rep.	4.4			
114	Azerbaijan	4.4			
115	Serbia	4.4			
116	Libya	4.4			
117	Nepal	4.4			
118	Timor-Leste	4.3			
119	Tanzania	4.3			
120	Belgium	4.2			
121	Algeria	4.2			
122	Nigeria	4.1			
123	Argentina	4.1			
124	Mauritania	4.1			
125	Tajikistan	4.0			
126	Venezuela	4.0			
127	Latvia	3.9			
128	Mali	3.9			
129	Russian Federation	3.8			
130	Kyrgyz Republic	3.7			
131	Kazakhstan	3.7			
132	Chad	3.6			
133	United Kingdom	3.6			
134	Urundi	3.5			
135	Zimbabwe	3.4			
136	Mongolia	2.9			
137	Iceland	2.6			
138	Ukraine	2.5			
139	Ireland	2.0			

SOURCE: World Economic Forum, Executive Opinion Survey

توفر الخدمات المالية للدول المقارنة حسب تقرير التنافسية العالمية 2010-2011

8.01 Availability of financial services

Does the financial sector in your country provide a wide variety of financial products and services to businesses? [1 = not at all ; 7 = provides a wide variety] | 2010

2.2: Data Tables | Section VIII: Financial market development

454

RANK	COUNTRY/ECONOMY	SCORE	1	MEAN: 4.6	7	RANK	COUNTRY/ECONOMY	SCORE	1	MEAN: 4.6	7
1	Switzerland	6.6				71	China	4.6			
2	Canada	6.4				72	Gambia, The	4.6			
3	Luxembourg	6.4				73	Botswana	4.5			
4	Hong Kong SAR	6.3				74	Lithuania	4.5			
5	United Kingdom	6.3				75	Paraguay	4.5			
6	Sweden	6.3				76	Montenegro	4.4			
7	South Africa	6.2				77	Slovenia	4.3			
8	Germany	6.1				78	Ghana	4.3			
9	Norway	6.1				79	Mexico	4.3			
10	Belgium	6.1				80	Uganda	4.3			
11	Panama	6.1				81	Uruguay	4.3			
12	Finland	6.0				82	Italy	4.3			
13	Netherlands	6.0				83	Croatia	4.3			
14	Australia	6.0				84	Berlin	4.3			
15	United States	6.0				85	Senegal	4.3			
16	France	5.9				86	Latvia	4.3			
17	Austria	5.9				87	Vietnam	4.2			
18	Bahrain	5.8				88	Cambodia	4.2			
19	Chile	5.8				89	Nicaragua	4.2			
20	Singapore	5.7				90	Nigeria	4.2			
21	Puerto Rico	5.7				91	Guyana	4.2			
22	Portugal	5.6				92	Mozambique	4.2			
23	Taiwan, China	5.6				93	Kazakhstan	4.1			
24	Malaysia	5.6				94	Swaziland	4.1			
25	Spain	5.6				95	Bulgaria	4.1			
26	Qatar	5.6				96	Bosnia	4.1			
27	Brazil	5.6				97	Bangladesh	4.1			
28	Denmark	5.6				98	Korea, Rep.	4.0			
29	Israel	5.5				99	Malawi	4.0			
30	Saudi Arabia	5.5				100	Rwanda	4.0			
31	Peru	5.5				101	Pakistan	4.0			
32	United Arab Emirates	5.4				102	Azerbaijan	4.0			
33	Mali	5.4				103	Iceland	4.0			
34	Guatemala	5.3				104	Romania	3.9			
35	New Zealand	5.3				105	Côte d'Ivoire	3.9			
36	Namibia	5.2				106	Georgia	3.9			
37	Cyprus	5.2				107	Venezuela	3.9			
38	Slovak Republic	5.2				108	Ukraine	3.8			
39	Lebanon	5.2				109	Russian Federation	3.8			
40	Thailand	5.2				110	Ecuador	3.8			
41	Japan	5.2				111	Serbia	3.8			
42	Tunisia	5.2				112	Mali	3.7			
43	Estonia	5.1				113	Cape Verde	3.7			
44	Mauritius	5.1				114	Moldova	3.7			
45	India	5.1				115	Zimbabwe	3.6			
46	Kuwait	5.1				116	Nepal	3.6			
47	Czech Republic	5.1				117	Madagascar	3.6			
48	Sri Lanka	5.1				118	Tajikistan	3.6			
49	Philippines	5.1				119	Bosnia and Herzegovina	3.6			
50	Ireland	5.0				120	Tanzania	3.6			
51	Hungary	5.0				121	Armenia	3.5			
52	Turkey	5.0				122	Macedonia, FYR	3.5			
53	Kenya	5.0				123	Kyrgyz Republic	3.5			
54	Colombia	4.9				124	Ethiopia	3.4			
55	El Salvador	4.9				125	Argentina	3.4			
56	Trinidad and Tobago	4.9				126	Mongolia	3.4			
57	Oman	4.9				127	Cameroon	3.3			
58	Barbados	4.9				128	Albania	3.3			
59	Indonesia	4.8				129	Angola	3.3			
60	Egypt	4.8				130	Syria	3.3			
61	Morocco	4.8				131	Algeria	3.2			
62	Poland	4.8				132	Burkina Faso	3.1			
63	Jamaica	4.8				133	Iran, Islamic Rep.	3.0			
64	Greece	4.7				134	Lesotho	3.0			
65	Costa Rica	4.7				135	Burundi	2.9			
66	Honduras	4.7				136	Libya	2.7			
67	Jordan	4.7				137	Mauritania	2.6			
68	Dominican Republic	4.7				138	Chad	2.5			
69	Zambia	4.7				139	Timor-Leste	2.4			
70	Brunei Darussalam	4.6									

SOURCE: World Economic Forum, Executive Opinion Survey

القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية للدول المقارنة حسب تقرير التنافسية العالمية 2010-2011

8.02 Affordability of financial services

To what extent does competition among providers of financial services in your country ensure the provision of financial services at affordable prices? (1 = not at all; 7 = extremely well) | 2010

RANK	COUNTRY/ECONOMY	SCORE	MI AN-4.2	T	RANK	COUNTRY/ECONOMY	SCORE	MI AN-4.2	T
1	Switzerland	6.0			71	Cambodia	4.1		
2	Taiwan, China	6.0			72	Vietnam	4.1		
3	Hong Kong SAR	5.9			73	Dominican Republic	4.1		
4	Panama	5.8			74	Zambia	4.1		
5	Singapore	5.8			75	Greece	4.1		
6	Finland	5.7			76	Latvia	4.1		
7	Luxembourg	5.7			77	Bonin	4.1		
8	Qatar	5.6			78	Slovenia	4.1		
9	Norway	5.6			79	Namibia	4.0		
10	United Kingdom	5.6			80	Rwanda	4.0		
11	Bahrain	5.6			81	Senegal	4.0		
12	Sweden	5.6			82	Korea, Rep.	4.0		
13	Chile	5.6			83	Bolivia	3.9		
14	Canada	5.5			84	Nigeria	3.9		
15	Malaysia	5.5			85	Pakistan	3.9		
16	France	5.4			86	Botswana	3.9		
17	Netherlands	5.4			87	Nicaragua	3.9		
18	Germany	5.4			88	Bangladesh	3.9		
19	Saudi Arabia	5.4			89	Ghana	3.9		
20	Belgium	5.3			90	Uganda	3.8		
21	United States	5.3			91	Guyana	3.8		
22	Puerto Rico	5.3			92	Russian Federation	3.8		
23	Spain	5.2			93	Mozambique	3.8		
24	Portugal	5.2			94	Croatia	3.8		
25	Australia	5.1			95	Jamaica	3.8		
26	Austria	5.1			96	Czech Republic	3.7		
27	Guatemala	5.0			97	Zimbabwe	3.7		
28	Oman	5.0			98	Capo Verde	3.7		
29	Thailand	5.0			99	Serbia	3.6		
30	Malta	5.0			100	Romania	3.6		
31	Tunisia	5.0			101	Côte d'Ivoire	3.6		
32	Peru	5.0			102	Kazakhstan	3.6		
33	Japan	5.0			103	Swaziland	3.6		
34	United Arab Emirates	5.0			104	Armenia	3.6		
35	Denmark	5.0			105	Mexico	3.6		
36	Lebanon	4.9			106	Italy	3.6		
37	Philippines	4.8			107	Malawi	3.5		
38	India	4.8			108	Georgia	3.5		
39	Kuwait	4.8			109	Venezuela	3.5		
40	Turkey	4.8			110	Hungary	3.5		
41	Mauritius	4.8			111	Bulgaria	3.5		
42	Sri Lanka	4.8			112	Macedonia, FYR	3.5		
43	South Africa	4.7			113	Albania	3.5		
44	China	4.7			114	Ecuador	3.4		
45	New Zealand	4.6			115	Tanzania	3.4		
46	Cyprus	4.6			116	Iceland	3.4		
47	Slovak Republic	4.6			117	Nepal	3.4		
48	Brunei Darussalam	4.6			118	Pakistan	3.4		
49	Estonia	4.5			119	Ethiopia	3.3		
50	Ireland	4.5			120	Bosnia and Herzegovina	3.2		
51	Israel	4.5			121	Argentina	3.2		
52	Brazil	4.5			122	Ukraine	3.2		
53	Paraguay	4.5			123	Mali	3.2		
54	Trinidad and Tobago	4.5			124	Mongolia	3.2		
55	Costa Rica	4.5			125	Syria	3.2		
56	Morocco	4.5			126	Kyrgyz Republic	3.1		
57	Paraguay	4.4			127	Cameroon	3.1		
58	Jordan	4.4			128	Moldova	3.1		
59	Indonesia	4.4			129	Iran, Islamic Rep.	3.1		
60	Honduras	4.4			130	Lesotho	3.1		
61	Gambia, The	4.4			131	Madagascar	2.9		
62	Montenegro	4.3			132	Angola	2.9		
63	Poland	4.3			133	Chad	2.8		
64	Uruguay	4.3			134	Burundi	2.8		
65	Lithuania	4.3			135	Burkina Faso	2.7		
66	Comoros	4.3			136	Algeria	2.7		
67	Kenya	4.3			137	Timor-Leste	2.6		
68	Azerbaijan	4.2			138	Mauritania	2.6		
69	Egypt	4.2			139	Libya	2.4		
70	El Salvador	4.1							

SOURCE: World Economic Forum, Executive Opinion Survey

Abstract:

The banking sector plays an important role in the Syrian economy as a life vein for various economic sectors. It deposits financial resources from units of monetary surplus and uses them in investment channels to supply different economic sectors to start their activities of several kinds. Also the banking sector plays a strategic role in executing the goals of financial policy for the state with fiduciary and monetary elements. Therefore, the Syrian banking sector is practicing an essential activity as one of the most important economic sectors in Syria which contributes significantly to raising rates of social and economic development. The subject of raising the competition ability for the Syrian banking sector represents the most important challenge for this sector in case of applying the General Agreement on Trade in Services for the member countries in the general convention for trade release in services. This requires the availability of a clear strategy which contributes to reinforcing positive gains resulting from the application of this agreement and minimizing its negative effects within the frame of the integrated vision for the administration of the whole financial and banking activities in addition to solving the problems of the banking sector. This research contributes to providing an integrated strategy to raise the competition ability for the Syrian banking sector within a scientific and academic frame work and modern and contemporary vision for the purpose of making the right financial and banking decisions to participate in facing the challenges of the competition dimension resulting from the application of the General Agreement on Trade in Services , and creating the competition advantages which consolidate and strengthen the Syrian banking sector to compete with foreign banking on the basis of the principles of the agreement. This strategy must be founded on important pillars like improving the quality of banking services, training the employees of banking, application of the technological developments, fulfillment of international requirements and standards, depending on comprehensive banking and directing for choice of merging banking and applying governance on the Syrian banking sector .

At the end I hope that this research will contribute to the enrichment of intellectual and applied aspects for all economists and bankers and to be a useful reference for scientific researchers and decision makers on the level of banking and monetary policy, and represent new and fruitful addition to the Arabic library.

Ministry of Higher Education
Damascus University
Faculty of Economics
Department of Economics



The effect of General Agreement for Trade in Services on the competitive ability for the Syrian banking sector

A dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements
for the Ph.D Degree in Economics

by
Siraj Asaad

Supervisors

Dr. Hussein Al-Fahel

Dr. Ghassan Ibrahim

2014